

العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين



اياد البرغوثي

2012

جميع الحقوق محفوظة
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
ص. ب. 2424، رام الله، فلسطين
هاتف 02 2413001
فاكس 02 2413002
بريد الكتروني rchrs@rchrs.org
موقع الكتروني www.rchrs.org

© Copyright
RCHRS, Ramallah, Palestine

بالتعاون مع:
مؤسسة فريدريش ناومان

Friedrich Naumann
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة
الأفكار الواردة في هذه الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان
تصميم الغلاف: بشار الحروب

المحتويات

٥	تقديم
١١	مقدمة
٢٦	الحركات السياسية الفلسطينية بين الدين والسياسة
٣١	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
٦٧	الجهة الشعبية لتحرير فلسطين
٨٧	الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
٩٩	حزب الشعب الفلسطيني
١١٥	الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)
١٣٥	جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
١٤٧	جبهة التحرير العربية
١٥٥	الجهة العربية الفلسطينية
١٦٥	جبهة التحرير الفلسطينية
١٧٣	خاتمة
١٨٧	الهوامش

تقديم

في إطار جهوده الحثيثة لتأصيل العلمانية السياسية، مفهوماً وقيمةً وثقافةً وسلوكاً، في فلسطين، يخطو مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان خطوة جديدة، جريئة وهامة في هذا المضمار، وهو يقدم هذه الدراسة: (العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين) للأستاذ الدكتور إياد البرغوثي، في كتاب جديد من إصدارات المركز.

في البدء، عندما نتحدث عن الإسلام السياسي في فلسطين، في جوانبه التاريخية والمعرفية والنقدية، يذهب المرء بتفكيره فوراً باتجاه كاتب هذا الكتاب، والذي أصبح خبيراً بامتياز في هذا المجال، ومرجعية هامة للدارسين، حيث كتب عدة دراسات عميقة وقيمة في هذا المضمار حتى الآن.

في دراساته السابقة تناول أ. د. إياد البرغوثي موضوع الإسلام السياسي في فلسطين من داخل حركات الإسلام السياسي الرئيسية والفاعلة على الساحة المحلية، وهي: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ وحركة الجهاد الإسلامي؛ وحزب التحرير - فلسطين، متتبعاً أصولها التنظيمية والأيديولوجية كحركات انبثقت عن حركة (الإخوان المسلمين)؛ ونشوتها وتطورها في فلسطين، ودورها في العمل على التأصيل لثقافة الإسلام السياسي، ومحاولاتها الحثيثة لأسلمة المجتمع وفق رؤيتها الدينية، ثم تبايناتها في بعض المواقف، ورؤيتها لدورها في (تغيير

وإصلاح) المجتمع والحكم، ومقاومة الاحتلال .

في دراسته الجديدة هذه، (العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين)، ينطلق أ. د. إياد البرغوثي من زاوية مختلفة تماماً، وهي دراسة المسألة الدينية لدى الأحزاب العلمانية في فلسطين، وفي مقدمتها حركة (فتح)؛ كبرى التنظيمات والفصائل الفلسطينية، والمنافس الرئيس لحركة (حماس) كبرى حركات الإسلام السياسي. فحركة (فتح)؛ ذات المنابع الفكرية والأيدولوجية المتعددة والمتباينة أحياناً، والتي تصف نفسها دائماً بأنها حركة كل الفلسطينيين، كانت تتبنى العلمانية في إدارة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك في رؤيتها لحل القضية الفلسطينية من خلال تبنيتها في سبعينيات القرن الماضي لحل الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني. إلا أنها، وبعد صعود حركة (حماس) في الانتفاضة الأولى، وكذلك بعد إقامة السلطة الفلسطينية، بدأت تتجه نحو الدين، وجسدت ذلك عندما كانت مسيطرة على المجلس التشريعي الأول، الذي سنَّ القانون الأساسي، وضمنه في مادته الرابعة نص "أن الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقدسيتها"؛ وأن "مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع".

يتناول الكتاب مسألة استخدام الدين لدى الأحزاب والفصائل الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لها

قواعدها الجماهيرية وبعض قيادتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتفحص الدراسة استخدام الدين، بالإضافة إلى حركة (فتح)؛ لدى ثمانية احزاب وفصائل فلسطينية، بعضها كان حزباً شيعياً كحزب الشعب الفلسطيني، وبعضها كان قومياً أو بعثياً، وتبنى الفكر الماركسي اللينيني، وبعضها الآخر يمكن وصفه بالقومي الإسلامي.

عند تناوله لكل حزب أو فصيل، يسلط الكاتب الضوء على ظروف النشأة والمناخ الفكرية والأيدولوجية لهذا الحزب، أو ذلك الفصيل، ويتتبع التحولات الفكرية والأيدولوجية فيه، ويفحص موقفه من الدين في أدبياته، واستخدامه للدين في خطابه السياسي. وفي هذا الصدد يركز الكاتب على الأحزاب والفصائل التي كانت تتبنى الفكر الماركسي اللينيني كأيدولوجية لها، وبالطبع هو محق في ذلك. ويرى أن تلك الأحزاب والفصائل كان تأثيرها أكبر في المجتمع عندما كانت تتبنى الأيدولوجية التي (تؤمن) بها من تأثيرها اليوم، وذلك بعد انسحابها من تلك الأيدولوجية لصالح (خُطْبُ وُدِّ) الجمهور، ومحاولة دفع (تهمة عنها)، أي تهمة (الإلحاد) التي كانت توصم بها.

وفي هذا المضممار يقرأ الكاتب في عقل نقدي أسباب تلك التحولات. إلا إنه لا يغفل إعطاء الأحزاب والفصائل الأخرى حقها هنا، ويبدو أن تركيزه هنا على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وحزب فدا، نابع من

كون الجبهتين وفداً أبناء شرعيين لحركة القوميين العرب التي تبنت الفكر الماركسي اللينيني كأيدولوجية لها في العديد من حركات التحرر والأحزاب في البلدان العربية، ومن كون حزب الشعب، كما يصف نفسه بأنه وريث الحركة الشيوعية في فلسطين.

سعى الكاتب في كتابه للبحث عن إجابات لأسئلة حول موقف مكونات منظمة التحرير الفلسطينية من مستقبل نظام الحكم في فلسطين. وفيما يتعلق بموضوع التشريع ونص المادة الرابعة من القانون الأساسي تبينت المواقف بين مؤيد لها ومعارض، وهناك من سعى لتبرئة نفسه من هذه المادة وحملها لحركة (فتح) التي صاغ أعضاؤها في المجلس التشريعي الأول القانون الأساسي الفلسطيني.

من الأسئلة الأخرى التي سعت الدراسة للبحث عن إجابات لها: رؤية تلك الأحزاب والفصائل لحقوق المرأة ونسبة تمثيلها في مراكزها القيادية، التثقيف الحزبي، نظام التعليم ومدى تدخلها في نقده، ومنهاج التعليم ومدى مراجعتها له وإبداء ملاحظاتها عليه. وهنا يشير الكاتب إلى أن الحزب الوحيد الذي قدم قراءة نقدية للمنهاج وفق رؤيته هو حزب التحرير، وهو غير مستهدف في هذه الدراسة.

يعكس الكتاب الجهد الذي بذله أ. د. إياد البرغوثي حتى قدمه لنا بهذا الشكل والقيمة، حيث التقى بالعديد من قادة الأحزاب والفصائل

المستهدفة في الدراسة سعياً للحصول على إجابات على أسئلته من مصادرها الأولية. وهذا الأسلوب الذي يتبعه الكاتب في دراسته يحتاج بالعادة إلى جهد ووقت طويلين، وصبر أطول.

توصل الكاتب في دراسته إلى نتائج قد تكون صادمة وقاسية في آن، وأهمها هنا انعدام التمايز الذي كان بين برامج فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها ورؤاها، بل إن تلك البرامج لا تتخطى برنامج حركة (فتح) إلا بالنزر اليسير، وبعضها يتماهى تماماً مع برنامج (فتح)، ومع مواقفها السياسية، سواء فيما يتعلق برؤيتها لحل القضية الفلسطينية، أو موقفها من حالة الانقسام الداخلي وصراعها على السلطة مع حركة (حماس).

هناك ملاحظة جوهرية ظهرت بين ثنايا الدراسة، كونها تعكس الحالة الداخلية العامة للعديد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إلا وهي تباين وجهات النظر بين قادة الحزب الواحد حول بعض القضايا. إن هذه الحالة، في اعتقادنا، ناجمة عن تخلي العديد من الأحزاب عن الأيديولوجية، وبالتالي فقدان بوصلة الإرشاد، والدخول في حالة من (التيه)، أكثر من كونها ناجمة عن توسيع هوامش الديمقراطية داخل تلك الأحزاب.

وفي النهاية، وكما شكّلت دراسات أ. د. إياد البرغوثي السابقة حول

الإسلامي السياسي في فلسطين قاعدة انطلاق لدراسة الإسلام السياسي في بلادنا، فإن هذه الدراسة ستشكل نقطة انطلاق أخرى لدراسة تأثير الدين في فكر ومواقف وسلوك الأحزاب الفلسطينية ذات التوجهات العلمانية .

مقدمة :

ابتدأت مظاهر الصحوة الإسلامية في فلسطين بالظهور في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي .

تمثل ذلك على المستوى السياسي بإعادة تفعيل حركة الإخوان المسلمين وتشكيل ما سمي بالكتل الإسلامية في الجامعات الفلسطينية الناشئة، وكذلك بتأسيس حركات سياسية إسلامية جديدة مثل حركة الجهاد الإسلامي التي تشكّلت في بداية الثمانينات، وحركة حماس المنبثقة عن الإخوان المسلمين في أواخر ١٩٨٧ .

كما تمّثل ذلك على المستوى الاجتماعي والثقافي بكثير من المظاهر ذات العلاقة بتدين المزيد من الناس، مثل أعداد النساء اللواتي يلبسن الحجاب، والرجال الملتحين، وزيادة ممارسة الطقوس الدينية، وظهور المؤسسات ذات الطابع الديني كالمدارس، ورياض الأطفال، أو المعاهد التربوية الدينية، والنوادي الرياضية والثقافية ذات الطابع الإسلامي .

في تلك البدايات، كانت مظاهر التدين الشعبي هي الأبرز رغم ظهور تلك الحركات السياسية. فتنظيماً كانت الحركات السياسية الفلسطينية التي توصف بالعلمانية هي الأكثر بروزاً، والأكثر حضوراً. وكانت الصحوة الإسلامية تكاد تحصر مظاهرها في التدين الشعبي الذي يتحول في بعضه

إلى الشكل السياسي الإيديولوجي للتدين، ولكن بصعوبة كبيرة.

استمر ذلك حتى بداية التسعينيات عندما انهار الاتحاد السوفيتي وبقيّة الدول الاشتراكية، حيث تمثل ذلك بانحسار كبير في الفكر الاشتراكي. نظرياً يُفترض أن يكون تراجع الاشتراكية لصالح البرجوازية وفكرها الليبرالي. لكن واقع الأمر أظهر أن ذلك كان صحيحاً «نسبياً» في الغرب، لكنه لم يكن كذلك في فلسطين والمنطقة العربية، بل كان في صالح الفكر الإسلامي المحافظ وحامله السياسي والاجتماعي المتمثل بالإسلام السياسي.

كان ذلك لأن الذي تبني الليبرالية فكراً وسلوكاً (باستثناء حرية السوق) في المنطقة العربية هو اليسار وحامله الاجتماعي، وليست البرجوازية الضعيفة والفاقدة لمشروعها الفكري والوطني المفترض. وعندما تراجع اليسار في المنطقة، لم يتراجع معه الفكر الاشتراكي اليساري فقط، بل أيضاً الفكر والسلوك الليبرالي الذي تبناه ومارسه، والذي تقدم هو الجانب الذي حارب اليسار والاشتراكية وما تضمنناه وحملناه من فكر وممارسة ليبراليين، وتبني ليبرالية السوق - والمتمثل أساساً اجتماعياً وسياسياً وإيديولوجياً - بالإسلام السياسي وفكره المحافظ.

كان من المفترض أن تكون البرجوازية الفلسطينية حاملة للفكر الليبرالي، لكن ما ميز البرجوازية الفلسطينية أنها لم تمتلك مشروعاً نهضوياً وطنياً،

وإنها تأثرت كثيراً بالبرجوازية الخليجية، وبخاصة السعودية منها. بل إن كثيراً من روادها من يحمل إحدى الجنسيات الخليجية، وبخاصة السعودية، فنشأت محافظة فكرياً قادرة على التعايش مع مثل ذلك الفكر المحافظ، حيث بإمكانها إيجاد مجالها المنفتح الخاص بها، والمفصول عن المجتمع المحيط، فاتفقت مع الإسلاميين في التوجه السياسي والاقتصادي، وتركت لهم المجتمع «يؤدجونه» بالطريقة التي يرونها مناسبة، وهم بدورهم يتركوا لها المجال لممارسة لبيراليتها السلوكية أساساً في عالمها الخاص الذي تخلقه في محيطها، أو خارج البلاد، ويحفظوا لها السوق على الطريقة التي تريد.

لكن الفكر السلفي الآتي من الخليج، ومن السعودية بالذات، والذي هو أكثر محافظة وأصولية من فكر الإخوان المسلمين المتواجدين تاريخياً في فلسطين والمنطقة، انتشر بشكل كبير. وأخذت تنظيماته بالظهور وخرجت أحزابه إلى العلن. وأخذنا نرى في ميدان التحرير في القاهرة تجمعات إسلامية مختلفة يبرز فيها، إلى جانب الإخوان، السلفيون، وتأتي الانتخابات المصرية الأخيرة لتظهر أن حزب النور السلفي هو الثاني بعد الإخوان.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك مئات آلاف الفلسطينيين المتواجدين في الكويت والسعودية وبلدان الخليج الأخرى، والكثيرين منهم الذين عادوا خاصة من الكويت بعد احتلالها من قبل صدام حسين، أولئك الذين عاشوا

مع السلفية في عقر دارها، وتعايشوا معها، وتأثروا بها. إضافة إلى عشرات الفضائيات الدينية الخليجية التي تبث مئات الساعات من الفكر السلفي الخليجي يوماً، ندرك مدى عمق وضخامة تأثير هذا الفكر الذي اجتاح فلسطين والمنطقة، بخاصة بعد ثمانينيات القرن الماضي، وأدى إلى «خلجنتها» بشكل كبير.

كل ذلك أدى إلى تراجع كبير في الثقافة المجتمعية نحو القراءات الأكثر محافظة للإسلام، ولطريقة التعااطي معه. ناهيك عن غياب شبه تام للفكر الليبرالي والتقدمي، إضافة إلى الضعف الكبير الذي أصاب المؤسسات التي يفترض أنها تمثل هذا الفكر.

أجرى مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان استطلاعين للرأي تعلقا بالفكر الديني ومدى تغلغله في الفكر والثقافة في فلسطين. كان الاستطلاع الأول في آب (أغسطس) ٢٠١٠ بعنوان «الفضاء الديني في الثقافة الفلسطينية»، والثاني كان في آب (أغسطس) ٢٠١١ بعنوان «استحقاق أيلول والدولة الفلسطينية». من هذين الاستطلاعين يمكن الاستدلال على مدى اتساع تأثير الدين في الحياة الفكرية والسياسية الفلسطينية.

فمثلاً أظهر الاستطلاع أن ٧٨٪ من المستطلعين يؤدون الصلاة بشكل دائم، وحوالي ١٧٪ يؤدونها بشكل متقطع، و٦٪ فقط لا يؤدون

الصلاة. وتبين أن ٧٧٪ من المستطلّعين في الضفة الغربية وقطاع غزة يقرؤون القرآن بشكل أو بآخر، و٧٪ لا يقرؤونه. كما تبين أن الذين يصومون رمضان بانتظام هم ٩١٪ من المستطلّعين، والذين لا يصومونه نهائياً هو أكثر بقليل من ١٪.

اعتبر ٨٥٪ من المستطلّعين أنفسهم متدينين كلياً أو جزئياً، واعتبر حوالي ١٥٪ أنفسهم غير متدينين، ربما بعضهم يمارس الطقوس الدينية لكنه لم يعتبر نفسه وصل إلى درجة أن يكون متديناً.

تبين من الاستطلاع أن حوالي ٥١٪ يرون ضرورة زيادة حصص الدين في المدارس، في حين رأى حوالي ٣٪ فقط أنها أكثر مما ينبغي. كما كانت وجهة نظر حوالي ٥٢٪ أن تدريس الدين يجب أن يكون هدفه زيادة درجة التدين لدى الطلبة، في حين اعتقد ٤٣٪ بأن الهدف يجب أن يكون زيادة معرفة الطلبة بمحتوى الديانات. كما اعتقد ٩٣٪ بأن مادة الدين يجب أن تبقى مادة أساسية في المدارس، ورأى حوالي ٥٪ فقط عدم تلك الضرورة.

وبالنسبة للموقف من لباس المرأة فقد أيد «فرض» اللباس الإسلامي (الحجاب) على المرأة ٦٧٪ وعارض ذلك حوالي ٣٢٪، وأيد حوالي ٢٤٪ فرض النقاب على المرأة في حين عارض ذلك حوالي ٧٤٪.

عند النظر إلى علاقة التدين ببعض القضايا السياسية، وبخاصة مسألة

الدولة وعلاقتها بالدين، فقد رفض ٧٠٪ من المستطلّعين مسألة فصل الدين عن الدولة .

وفيما يتعلق بدور الشريعة الإسلامية في التشريع رأى ٤٪ فقط ضرورة استبعاد الشريعة الإسلامية من مصادر التشريع، في حين أراد ٣٠٪ أن تكون هي المصدر الوحيد له .

وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية عارض ٢٤٪ وجود أحزاب دينية في النظام السياسي الفلسطيني، في حين عارض ٤٩٪ وجود أحزاب علمانية في ذلك النظام .

وفي ذروة وضوح تأثير الفكر الديني على التوجه السياسي والإيديولوجي للفلسطينيين، أجاب ٢٦٪ من المستطلّعين بأن الدولة النموذج التي ينبغي على الدولة الفلسطينية المستقبلية أن تحذو حذوها هي المملكة العربية السعودية، تلاها تركيا ١٩٪ ثم جاءت أمريكا ١٢٪ والسويد ١١٪ وإيران ٤٪ .

إن تقاسم السعودية وتركيا للنسبة الأكبر من الفلسطينيين دليل على أن الثقل الإيديولوجي يتجسد في الشارع الفلسطيني بين الإسلام «المعتدل» والإسلام الأقل اعتدالاً، أو الأكثر أصولية . وإذا ما اعتبرنا أن الإخوان المسلمين، إضافة إلى المؤسسة الدينية الرسمية، هم الإسلاميون الأكثر اعتدالاً في الشارع الفلسطيني والعربي، في حين تعتبر المجموعات السلفية

الآخذة بالظهور والازدياد هي الجانب الأكثر تطرفاً، فإننا نعتقد أن الصراع الأساسي إيديولوجياً وسياسياً أرجح أن يكون مستقبلاً بين هذين الطرفين، وسيكون تأثير الأطراف الفكرية والسياسية الأخرى ضئيلاً للغاية. لكن الجانب الإسلامي «المعتدل» في فلسطين والبلدان العربية وهو أساساً الإخوان المسلمون كما أسلفنا، لم يصل في اعتداله إلى حد قبول الدولة العلمانية كما فعل الإسلام التركي مثلاً. فهو أقل اعتدالاً من ناحية إيديولوجية وسياسية من الإسلام التركي مثلاً بحزب العدالة.

فعندما حاول رئيس الوزراء التركي الترويج للدولة العلمانية، وقال بأن العلمانية لا تعني اللادينية أثناء زيارته لمصر في أيلول (سبتمبر) ٢٠١١، تصدى له الإخوان المسلمون بشراسة. وأوضح الإخوان أنهم لن يذهبوا في اعتدالهم إلى حد الموافقة على دولة علمانية مثلما فعل الأتراك.

وصرح الناطق باسمهم في مصر (محمد غزلان) بأن تجارب الدول الأخرى (تركيا) لا تُستَسَخ. كما ذهب الدكتور عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، وهو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، إلى التحذير من محاولة تركيا «فرض هيمنتها على المنطقة». وقال بأن «البلاد العربية لا تحتاج إلى مشاريع خارجية». ورد العريان على دعوة اوردوغان للمصريين بأن لا يقلقوا من العلمانية فقال «لا اوردوغان ولا غيره له حق التدخل في شئون دولة أخرى وفرض نمط بعينه عليها. . . ونحن كذلك أيضاً. . . نحن نرى أن الديمقراطية،

كنظام وقيم، ليست في حاجة إلى العلمانية».

بعكس د. العريان يرى كثيرون أن العلمانية تتطلب أساسياً للديمقراطية. يكتب د. برقواوي على سبيل المثال أن القول «بأن قوى سياسية ما، هي ديمقراطية دون العلمانية قول متناقض داخلياً، ذلك أن الديمقراطية نظام كلي شامل يؤكد حرية الفرد في خياراته السياسية والفكرية والاجتماعية، وهذا لا يستقيم في دولة غير علمانية، أو دولة دينية، أو دولة فيها المواطنة نمط حياة»¹.

يوضح ذلك أن الإسلام العربي المعتدل «الإخوان» هو أقل اعتدالاً بكثير من نظيره التركي، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بشكل وطبيعة الدولة المطلوبة. ويعني أيضاً أن الفوارق الأيديولوجية، وإمكانية انعكاس ذلك على السياسة وشكل الدولة بين الإسلام العربي «المعتدل» الإخوان «والأقل اعتدالاً» السلفيين هي فوارق ليست كبيرة، وأن الصراع بينهما في الجانب السياسي وحول من سيحكم، أكثر منه في الجانب الأيديولوجي. بل ربما يميل الإخوان إلى تقديم «تنازلات» أيديولوجية لصالح السلفيين من أجل «مكتسبات» سياسية، وأن الصراع «القادم» بين الطرفين سيتركز حول براغماتية الإخوان السياسية ودوغما بعض الحركات السلفية، وعلى أيها سيكون في السلطة.

من الدلائل الواضحة على التنافس بين الإسلام المعتدل والأقل اعتدالاً

« هنا يجوز أيضاً بين الإسلام المتطرف والأكثر تطرفاً » هو تدخل الأزهر في مصر (وحالة مصر تنطبق على معظم البلدان العربية بما فيها فلسطين) لتوضيح رأيه حول مستقبل مصر في المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط مبارك، وخروجه - أي الأزهر - بوثيقة سميت «وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر». والأزهر هو المؤسسة الدينية الرسمية المصرية، وتأثير الإخوان بها كبير جداً بالعادة.

فعلى أثر الحجم الواضح للسلفيين في الشارع المصري، تدخل الأزهر لصالح الإسلام «المعتدل» والوسطي كما يسمى، فدعا شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب مجموعة من المثقفين وأصدروا وثيقة لصالح الإسلام «المعتدل» و«الوسطي» يمكن أن تُفهم بأنها وثيقة ضد السلفيين لصالح الإخوان والدولة أكثر منها وثيقة ضد العلمانية في مصر.

لقد تحدثت الوثيقة عن ضرورة تحديد المبادئ الحاكمة لفهم علاقة الإسلام بالدولة، وذلك في إطار «استراتيجيه» «توافقية» . . . «بما يحقق عملية التحول الديمقراطي ويضمن العدالة الاجتماعية. . . مع الحفاظ على القيم الروحية والإنسانية والتراث الثقافي وذلك حماية للمبادئ الإسلامية التي استقرت في وعي وضمير العلماء والمفكرين من التعرض للإغفال والتشويه، أو الغلو وسوء التفسير، وصوناً لها من استغلال مختلف التيارات المنحرفة التي قد ترفع شعارات دينية طائفية أو إيديولوجية تتنافى مع ثوابت أمتنا ومشاركتها، وتعيد عن نهج الاعتدال والوسطية».

ودعت الوثيقة إلى نقاط محددة أهمها:

- ١ . دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. . . بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب، بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الكهنوتية. . . شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.
- ٢ . اعتماد النظام الديمقراطي، القائم على الانتخاب الحر والمباشر الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية.
- ٣ . الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع.
- ٤ . الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتناؤد والعداء بين المواطنين.
- ٥ . تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات

الحضارية في العلاقات الإنسانية المتوافقة مع التقاليد السمحة
للتحافة الإسلامية والعربية .

إن حديث الأزهر هذا وتركيزه حول الوسطية والتسامح وعدم الغلو والتشويه يعني أنه موجه لإسلاميين لا يؤمنون بهذه الأشياء ويقرؤون الدين الإسلامي قراءة مخالفة لتلك القيم التي يريدنا الأزهر، وهم بعض التنظيمات السلفية والأصولية التي ابتدأت بإيجاد حركاتها منذ زمن. لكن العلمانيين واليسار، وهم "الخصوم" الإيديولوجيون التقليديون للأزهر، لم يكونوا عنواننا لهذه الوثيقة التي أصدرها بعد زوال مبارك، وفي خضم المرحلة الانتقالية في مصر.

لقد مثلت المؤسسة الدينية الرسمية في العالم العربي، وفي مقدمتها الأزهر، موقف السلطة المحافظة سياسياً وإيديولوجياً. ولا تذهب هذه المؤسسة إلى المواقف الأكثر اعتدالاً إلا بقدر ما يلي ذلك حاجات السلطة السياسية.

تعبّر استطلاعات الرأي المذكورة آنفاً، كما تعبّر دراسة الواقع الفكري في فلسطين، عن تراجع العلمانية كتيار وكقوى إلى حد كبير رغم وجود العلمانيين كأفراد. يتمثل ذلك في التخلي الفعلي للأحزاب والحركات السياسية العلمانية التقليدية عن دورها، حيث لم تعد تلك الحركات قائدة للجماهير نحو قيم حدثية معينة، بل أصبحت ترفع شعارات شعبية

هدفها كسب رضى الناس من أجل الحصول على صوتها في الانتخابات . إن كف الأحزاب السياسية عن أداء دورها كقائدة للجماهير جعلها تمارس السياسة بمعناها الانتهازي الشعبي ، وتكرس ذلك بعد ظهور مسألة الانتخابات في فلسطين ، وبدء التنافس على الأصوات ، فأخذت الأحزاب بمحاولة كسب الجماهير بالتصرف على شاكلتهم . أصبح الوضع أن الجماهير هي القائدة والأحزاب السياسية هي التابعة لتلك الجماهير ، وهذا ربما يفسر أن قوى التغيير التي لعبت الدور الأكبر خلال ما يسمى بالربيع العربي كانت من خارج تلك الأحزاب .

لقد تكرر ذلك النهج الشعبي للأحزاب "العلمانية" الفلسطينية في ضوء تأسيس حركة حماس وتنامي قوتها ، بحيث ذهبت تلك الأحزاب نحو استخدام الشعارات والرموز الدينية ، ظناً منها أنها بذلك تسحب البساط من تحت أقدام الحركة ، لكن الذي حصل هو جرّ تلك الحركات إلى مربع الفكر الديني .

إن الذي ميز فترة النهوض الوطني الفلسطيني في فترات السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي هو سيطرة الفكر النهضوي العلماني . وحتى الحركات الإسلامية التي نشأت في تلك الفترة ، ومن بينها حركة الجهاد الإسلامي ومن ثم حماس ، كان اهتمامها الأبرز هو العمل الوطني التحرري ، وذلك بعكس الحركات السلفية الوهابية التي ظهرت وتظهر في فترات التراجع الوطني ، والتي يغلب عليها العمل الديني الدعوي ، والمعادي غالباً للعمل الوطني ، والمهتم بالاختلاف

والصراع بين المذاهب المختلفة أكثر من أي شيء آخر.

وبالعودة إلى استطلاعات الرأي، فإن الفكر الديني والتدين الذي سيطر على غالبية الفلسطينيين فكرياً واجتماعياً، لم ينعكس تماماً على التأييد السياسي للحركات الإسلامية. فالذين وصفوا أنفسهم كأمناء للحركات الإسلامية في فلسطين كانوا بحدود الـ ٢٠٪. يبدو أن ذلك يشير إلى البراغمية التي يعتمدها أغلب الناس للتوفيق بين متطلبات معيشتهم اليومية، والتي تتطلب قدراً كبيراً من تحرير النفس من قيود الايدولوجيا، وبين قناعتهم الفكرية.

كما أن الاستطلاعات تشير إلى التخبط الفكري للفلسطينيين، ليس فقط في الفصل بين الحياة اليومية والمواقف السياسية، ولكن أيضاً في الفصل الواضح بين المواقف النظرية والتطبيق العملي. فعلى سبيل المثال، أيد ٨٦٪ ضرورة أن لا تميز الدولة بين مواطنيها على أساس ديني، وفي نفس الوقت مانع ٧٥٪ أن يصبح رئيس الدولة الفلسطينية العتيدة فلسطينياً غير مسلم، ومانع ٦٣٪ أن تكون امرأة رئيسة للدولة.

وفي حين أجاز ٨٣٪ أنهم مع قيام دولة ديمقراطية تعددية تُصان فيها حريات المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو السياسية، أيد ٧٣٪ وجود نص قانوني في دولة فلسطين المستقبلية يجرم الشخص الذي يفطر في رمضان، بينما رفض ذلك حوالي ٢١٪. يبدو أن "التعارض" بين الإيمان الديني ومفهوم

المواطنة والحرية الشخصية ما زال هو الغالب على عقلية الكثير من الفلسطينيين.

في هذا السياق الذي يعيشه الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وخصوصاً فكرياً، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى فحص مواقف الحركات السياسية الفلسطينية المتمية إلى منظمة التحرير، والتي تصف نفسها وأحياناً يتم وصفها بالعلمانية، من القضايا التي لها علاقة بالدين والفكر الديني وتؤثر بشكل أو بآخر في طبيعة النظام السياسي في فلسطين أساساً، وبالنظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية وبمنظومة القيم إجمالاً.

لتحرير الفلسطينية هي: فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة التحرير العربية، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة النضال الشعبي، وحزب الشعب الفلسطيني.

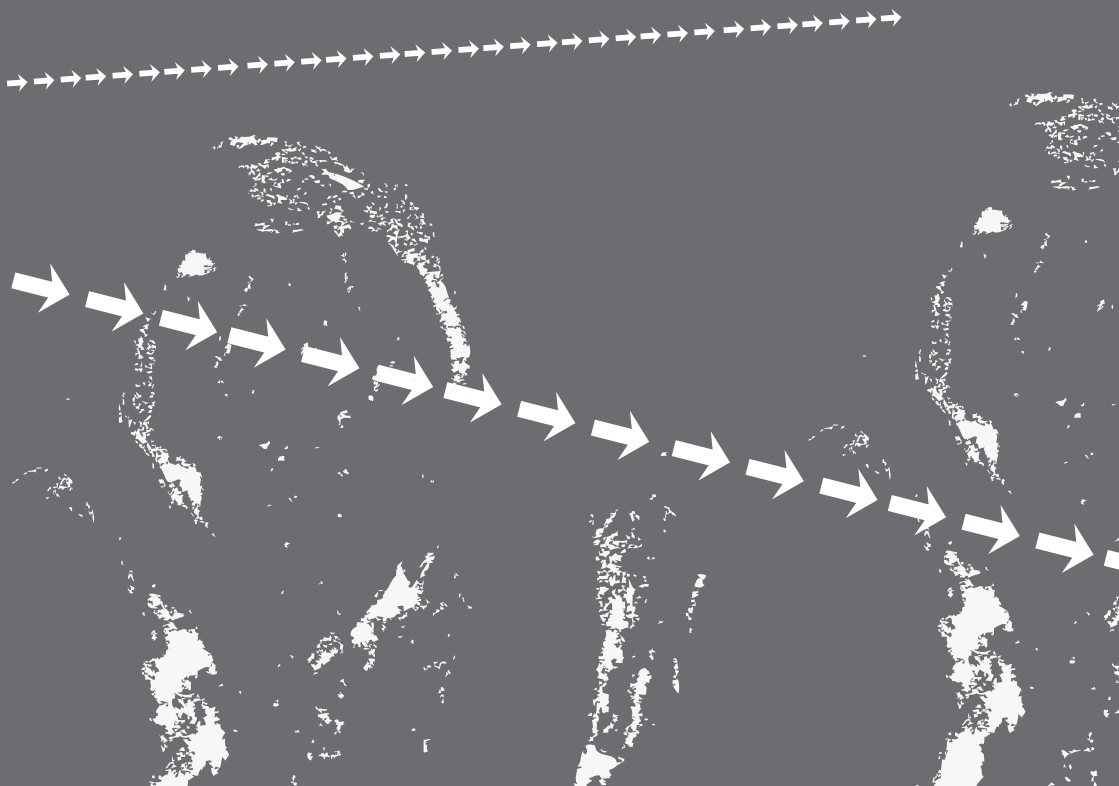
هناك بعض الحركات والتنظيمات الأخرى المتواجدة في الخارج، وبخاصة في دمشق، وكانت قديماً جزءاً من منظمة التحرير، إلا أن هذه الدراسة سوف تقتصر على الحركات التسع المنضوية تحت إطار منظمة التحرير، والمتواجدة قياداتها أو معظم قياداتها وكوادرها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

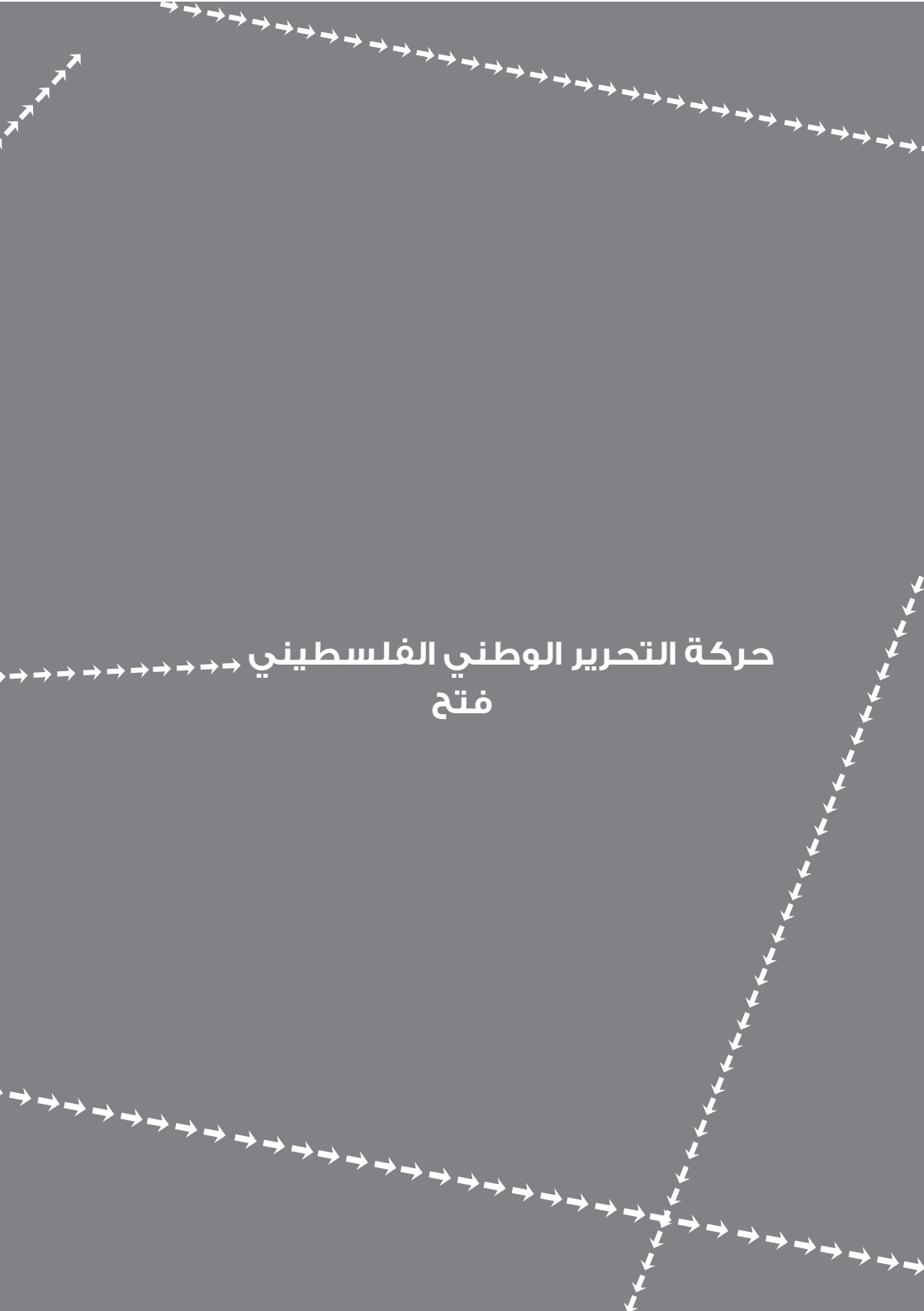
كما أن هذه الدراسة لن تتناول الحركات السياسية الفلسطينية الإسلامية،

ليس فقط لأنها ليست جزءاً من منظمة التحرير التي اقتصرَت الدراسة على الحركات المتمتية إليها، بل أيضاً لأن تلك الحركات هي حركات دينية الجوهر، يشكل الدين مرجعيتها الأساسية كما تعلن هي، وبالتالي فإن دراسة مدى الاستناد إلى المرجعية الدينية في فكرها ومواقفها لا تشكل اكتشافاً أو إنجازاً كما هي عليه دراسة تلك الأفكار والمواقف للحركات التي تعلن أنها علمانية، ولكن الواقع يظهر مواقف لها ليست دائماً كذلك.



الحركات السياسية الفلسطينية بين الدين والسياسة





حركة التحرير الوطني الفلسطيني
فتح

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

يبدو أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح قد أنشئت في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي على أيدي طلاب فلسطينيين كانوا يدرسون في الجامعات المصرية في حينه. لكن الحركة تعتبر أن اليوم الأول في العام ١٩٦٥، وهو اليوم الذي نفذ فيها فدائها أول عملية عسكرية ضد إسرائيل هو يوم تأسيسها، وهو اليوم الذي يعتبر تاريخاً لانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة المعاصرة.

عرف الكثير من مؤسسي حركة فتح، وعلى رأسهم ياسر عرفات، بأنهم كانوا قرييين من حركة الإخوان المسلمين. كما كان بعض المؤسسين ومن رجالات الصف الأول من الحركة ممن كانت لهم علاقات مع تنظيمات قومية ويسارية، حيث اشتهر فاروق القدومي - على سبيل المثال - بقربه من حزب البعث قبل انضمامه إلى الحلقة الأولى من مؤسسي فتح.

لكن الحركة التي عرفت بشكل واسع بعد احتلال إسرائيل لبقية فلسطين وبعض الأراضي العربية الأخرى على إثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قررت أن تكون حركة براغماتية غير متأثرة بالجذور الفكرية لمؤسسيها، مكثفية بأن تكون حركة وطنية فلسطينية، تتسع لكل فلسطيني يؤمن ببرنامجهما للتعامل مع القضية الفلسطينية الذي ابتداءً باعتبار الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، وانتهى إلى اعتماد

خيار المفاوضات كخيار وحيد للتوصل إلى حل سلمي مع إسرائيل .

دخلت فتح في منظمة التحرير الفلسطينية التي أسست عام ١٩٦٤ في العام ١٩٦٩ ، وترأس رئيسها ياسر عرفات المنظمة منذ ذلك التاريخ وحتى وفاته في العام ٢٠٠٤ ، وبقيت فتح الحركة الأولى داخل المنظمة ، وصبغتها بطابعها منذ أن دخلتها وحتى الآن .

رغم الجذور الإخوانية لأهم قادة فتح ، إلا أن الحركة باستبعادها التصنيف على أساس الخلفية الفكرية ، وتركيزها على تحرير فلسطين ، وأسلوب تحريرها بالكفاح المسلح في البداية ، وضرورة الحرص على ”استقلالية القرار الوطني“ ، ورغم الاستخدام الكبير للخطاب الديني ، وبخاصة من قبل ياسر عرفات ، إلا أن الحركة عرفت بأنها حركة علمانية وصبغت منظمة التحرير بهذه الصبغة .

عقدت حركة فتح مؤتمرها السادس في بيت لحم في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٩ والذي كان له سمة مختلفة من حيث التوجه نحو القضية الوطنية ، في حين عقدت منذ تأسيسها وحتى العام ١٩٨٠ خمسة مؤتمرات أقرت فيها وثائق هامة أظهرت فيها توجهها الوطني والسياسي والفكري بكثير من الوضوح .

في الوثائق الصادرة عن هذه المؤتمرات لم تذكر الحركة كلمة إسلام أو مسلمين قطعياً ، بل تم الحديث مراراً عن الانتماء العربي للثورة

الفلسطينية، وعن أنها هي طليعة الأمة العربية في معركة التحرير المصيرية. كما تم الحديث عن أن "تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، فهي جزء من هذا الوطن، وشعبها جزء من الأمة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها". كما أشارت هذه الوثائق إلى البعد الأعمى العالمي للثورة الفلسطينية فأكدت أن "نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والامبريالية العالمية".

وحول الهوية الفكرية للثورة الفلسطينية أشارت وثائق فتح في المؤتمرات الخمسة الأولى إلى مسألتين هامتين، الأولى أن "معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني"، حيث كان ذلك المرة الوحيدة التي ذكر فيها موضوع الدين، ولكن في سياق محاولة حشد كافة القوى من أجل تحرير فلسطين، والثانية عندما ذكر أن "قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية على أنقاضه أمر حتمي". كانت الوثائق تدل على الطابع العلماني الواضح لفتح ومنظمة التحرير وللثورة الفلسطينية لكن ذلك لم يدم طويلاً.

فتح والمسألة الدينية :

من الواضح أن حركة فتح هي أكثر الحركات السياسية الفلسطينية "العلمانية" قرباً من الفكر الديني وتصالحاً معه، وربما انحيازاً له واستخداماً لرموزه، سواء أكان ذلك في الخطاب، أو في المواقف التي تتخذها الحركة من القضايا التي لها علاقة بالدين، بشكل أو بآخر .

ليس من السهل الإجابة على سؤال فيما إذا كان اقتراب فتح من الدين هو قناعة أيديولوجية به، بمعنى إن كان هو نابعاً من إيمان بالدين من قبل الحركة وقادتها المتنفذين، أم كان استخداماً براغماتياً للدين، كونه وسيلة ناجعة لاستقطاب الناس وحشدهم من أجل مقاومة الاحتلال من جهة، وهو وسيلة ناجعة أيضاً من أجل تسهيل حكم الحركة للناس أنفسهم من جهة أخرى .

يفيد الباحث في شؤون حركة فتح صالح عبد الجواد ٢ أن المسألتين واردتان هنا، فاقتراب الحركة من استخدام الرموز الدينية اعتمد على كثير من العوامل، كان من بينها الخلفية الفكرية لقيادة الحركة في تلك الفترة . ففي خمسينيات القرن الماضي حيث المؤسسين الأوائل من أتباع الإسلام السياسي أو من المقربين منه، كان الخطاب لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي تستخدمه الحركات الدينية .

لقد كان كثير من مؤسسي الحركة أعضاء في حركة الإخوان المسلمين .

كان على سبيل المثال أبو إياد صلاح خلف، وأبو يوسف النجار، وأبو الأديب سليم الزعنون، وكمال عدوان. ويقال أن ياسر عرفات نفسه كان قريباً منهم أيضاً. كما كان خالد الحسن عضواً في حزب التحرير الإسلامي. فقط كان فاروق القدومي من بين الفوج الأول من قادة فتح بعثياً وبعيداً عن الأحزاب الدينية.

في هذه الفترة أصدرت فتح صحيفة "فلسطيننا" التي ترأس تحريرها خليل الوزير "أبو جهاد"، وكانت لغة هذه الصحيفة تشبه إلى حد بعيد لغة الإخوان المسلمين من حيث سيطرة الخطاب الديني عليها. أما بعد دخول الكثير من اليساريين، أو القرييين من اليسار مثل ماجد أبو شرار وناجي علوش ومنير شفيق، إلى صفوف فتح وذلك بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتركز هؤلاء القادة الجدد في الجهاز الإعلامي للحركة، نلاحظ أن الخطاب قد تغير باتجاه كونه خطاباً وطنياً تقدمياً قريباً من العلمانية، وهذا ما ظهر في صحيفة "فتح" التي كان يصدرها ماجد أبو شرار.

إن تغير الخطاب بتغير الخلفية الإيديولوجية للقادة، دليل على مدى تأثير هذه الخلفية فيما يتعلق باستخدام الدين أو عدم استخدامه، ودليل على مرونة الحركة في التعامل مع الدين والايديولوجيا بشكل عام. لكن هذا لا يكفي وحده لتفسير علاقة فتح كحركة تحرر وطني بالدين والخطاب الديني، حيث يلعب ذلك الخطاب دوراً كبيراً في التأثير على الناس.

أساساً عرفت فتح بأنها حركة علمانية بالمجمل . وهي التي صبغت منظمة التحرير والثورة الفلسطينية أجمالاً بهذه الصفة . وهي التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية عندما طرحت الأخيرة مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية لحل القضية الفلسطينية . وهي التي غلّبت الوطني -بغض النظر عن محتواه- على الديني في كل مراحل وجودها بغض النظر عن المنسوب الذي وصل إليه الديني أثناء تلك المراحل ، وعن المحتوى الوطني لسياستها .

إلا أن هذا الوطني الذي ميز فتح في شعاراتها السياسية ، وفي تعاملها مع القضية الوطنية ، لم يكن كذلك في تعاملها بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بعد أوسلو ، سواء ما تعلق فيها بالتشريعات التي أشرفت على إصدارها ، أو بطريقة تعاملها المحافظة مع المجتمع وطبيعة الثقافة المجتمعية التي تعاملت بها .

تعتبر فتح نفسها ”حركة التيار الوطني الديمقراطي العام بحق . حركة الغالبية الكبيرة من الشعب ، وحركة كل الفلسطينيين الذين يؤمنون بوطنيتهم ، وبالمشروع الوطني ، ويؤمنون أيضاً بالديمقراطية بعيداً عن التشدد والتعصب والاستبداد“^٣ .

ويجمع الفتحاويون في مختلف مواقعهم على أن الحركة هي ”حركة تحرر وطني بغض النظر عن الدين أو الجنس“^٤ ، ”وهي حركة لكل

الناس وكل الأطياف“^٥، وهي ”حركة مجتمع وهذا سر ديمومتها“^٦، وهي كذلك ”تنظيم مريح كونه غير أيديولوجي“^٧ - لذلك لم يكن هناك شرط أيديولوجي لعضوية الحركة كما يعتبرها أتباعها- وهي كذلك لدى كثيرين- حركة وطنية شاملة لذلك ضمت في صفوفها أشخاصاً من مختلف المرجعيات الفكرية .

كان المتمون لفتح عبر تاريخها من المتدينين وغير المتدينين من كافة الأديان، وفي مجلسها الثوري يهود ومسيحيون ومسلمون حيث كان عرفات حريصاً على التمثيل الديني للجميع، وما زالت فتح تراعي هذه التشكيلة سواء بشكل ”مقصود أو غير مقصود“^٨. وتؤكد الحركة باستمرار على شعار ”وحدة وطنية . . . إسلام ومسيحية“ أحياناً ”بعقل وأحياناً بغير عقل“ كما قال أحد كوادرها^٩، لكن ذلك سيتم بدون وجود نص قانوني في نظام الحركة لتمثيل الطوائف، لأنه ”إن وجد نص يتحدث عن المحاصصة الدينية فقد يؤدي إلى تعزيز الطائفية، ولكن يجب عدم حرمان أبناء الديانات الأخرى من التمثيل“^{١٠}.

هذا النظام الذي مارسه فتح في تنظيمها الداخلي، عكسته أيضاً على بنية منظمة التحرير التي وجد حتى في لجناتها التنفيذية مسيحيون كانوا في أغلب الأحيان رجال دين . وانعكس كذلك على الحكومة الفلسطينية التي وجد بها دائماً وزراء مسيحيون، رغم أن نسبة المسيحيين هذه الأيام في فلسطين لا تتجاوز ١٪. كما انعكس ذلك أيضاً على المجلس التشريعي والبلديات .

ضمت فتح عبر تاريخها متدينين وغير متدينين وكان ذلك واضحاً لدى أعضائها في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث انقسم هؤلاء إلى ثلاثة أقسام: ماركسيون ومتدينون والقسم الثالث الذي لا تعنيه الايدولوجيا. بعد عام ٢٠٠٠ انتهى التيار الماركسي بالطلق وذلك على ما يبدو بسبب الأزمة العامة لليسار.

أما التنظيم الديني فقد خرج من فتح باتجاه حركتي حماس والجهاد الإسلامي وسموا في حينه بالمنفلشين، وبقي ما يسمى بالتيار المعتدل أو غير الأيديولوجي. لقد انتهى أي "تيار ديني داخل فتح رغم أن معظم المؤسسين الأوائل من الإخوان المسلمين".

وفتح من حيث التنظيم حركة لا مركزية بحيث يترك للأقاليم والقادة الميدانيين، بل وللأفراد، حرية الحركة ليس فقط في مجال الأنشطة، ولكن في ماهية الشعارات والخطاب المستخدم.

يقول البعض أن "لكل عضو لجنة مركزية في فتح رؤيته الخاصة"، وأن هناك في الحركة شيئاً من "الخصخصة" للسياسة المتبعة "بحيث يسلك كل فتحاوي طريقه الخاصة في التعبير عن وجهة نظره".

هذه الخصخصة السياسية ترجمت فيما يتعلق بالدين على أنها تعويم المسألة الدينية وإعطاء كل عضو في الحركة حرية اختيار دينه أو عدمه.

لكن هذا الإجماع بين الفتحاويين على رحابة الحركة واتساعها وتنوع الخلفية الفكرية والاجتماعية لأفرادها يلازمه إجماع على صفتها الوطنية، أو على الأقل على أن الوطنية هي الغالبة عندها، وأنها "ليست حزباً دينياً، والتدين ليس شرطاً لتبوء مواقع القيادة...".^{١٢}

رغم ما تقدم حول جوهر حركة فتح الوطني، إلا أن الدين يحتل مكاناً هاماً لدى الحركة، على الرغم من محاولة إظهار علاقتها بالدين وكأنها ليست علاقة بالدين في ذاته، وبالأيديولوجيا الدينية، وإنما محاولة لإعطاء الأعضاء حرية الاختيار بين أن يكون متديناً أو غير ذلك.

كذلك وصفت ممارسة الطقوس الدينية من قبل بعض الأعضاء على أنه شكل من أشكال الاحترام للمجتمع وليس أيديولوجيا. لكن مهما كان تفسير أو تبرير ازدياد المساحة الدينية لدى فتح، فإن ذلك الاهتمام يزداد وضوحاً في السنوات الأخيرة. ففي البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر السادس لحركة فتح أفرد بند تحت عنوان "رؤيتنا للأديان السماوية" حيث تم الحديث عن أن فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية، والإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الدين الرسمي للسلطة والدولة.^{١٣}

لذلك وجدت الحركة من الضروري طمأنة كل من يرى في ذهاب فتح نحو التدين على أنه ظاهرة سلبية، أو هو شكل من أشكال التطرف.

فيؤكد الناطق باسمها بأن الحركة ”تراعي فصل الدين عن الدولة، والحركة تمارس الانسجام بين الوطني والديني“^{١٤}.

لقد كانت المساحة الدينية واضحة في الخطاب الفتحاوي منذ نشأة الحركة، لكن هذه المساحة تغيرت حسب الظرف السياسي الدولي والإقليمي أساساً، وكذلك الظرف السياسي والاجتماعي المحلي. ففي فترة المد الاشتراكي والقومي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كان توجه فتح العلماني وغير المستخدم، أو المستخدم بشكل بسيط للرموز الدينية واضحاً، أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الدور القومي العربي وعقد الاتفاقيات مع إسرائيل برز دور الدين واضحاً، كما برز بشكل أكثر وضوحاً بعد تأسيس حركات الإسلام السياسي الفلسطيني وازدياد الصراع على السلطة مع حركة حماس.

يوجد البعد الديني في الخطاب المركزي الفتحاوي في مسألتين، الأولى في القسم الذي يقوله الشخص لدى قبوله عضواً في الحركة حيث يقول ”اقسم بشرفي ومعتقداتي أن أصون فلسطين وأعمل على تحريرها وأحافظ على سرية الحركة . . . والله على ما أقول شهيد“، وكذلك في تكرار الحديث حول العمق العربي والثقافة العربية الإسلامية لحركة فتح. هاتان الجملتان تردان نصاً في أدبيات فتح، وما دون ذلك فالنص الديني هو مسألة شخصية واجتهاد للعضو أو للمجموعة وغير موجود في النظام الأساسي لحركة فتح^{١٥}.

لا ينكر الفتحاويون وجود الدين ورموزه وأهمية ذلك في الحياة اليومية لحركة فتح وأنشطتها، فالفتحاويون يرون أن هناك بعض المفاهيم (المفاتيح) في الخطاب الفتحاوي مثل الله، الوطن، الشهيد، الفاتحة، وهذه المفاهيم بالعادة مثقلة بالرمزية الدينية، ولا يخفي بعض قادة فتح إدراكهم لأهمية الرمز الديني في الخطاب الفتحاوي، وبخاصة في خطاب ياسر عرفات، ففي إحدى تعليقاته حول ذلك صرح نبيل عمرو أن ياسر عرفات "يحكم الفلسطينيين بأية وحديث"^{١٦}.

لكن كيف يفسر الفتحاويون هذا الاهتمام الملحوظ بالدين لدى حركتهم، رغم أن الحركة تريد دولة "ديمقراطية" و"تراعي فصل الدين عن الدولة"، وتفضل - أو على الأقل - هي ليست ضد أن تسمى بالحركة العلمانية.

أسباب عديدة دفعت بهذا الاتجاه، منها ما هو موجود في فهم فتح للشعب الفلسطيني وهويته، وهي الحركة التي جاءت أساساً للحفاظ على هذه الهوية، بل ولاستعادتها كما تعلن باستمرار. ومنها ما هو موجود في فلسطين الأرض وفي طبيعة القضية الفلسطينية، وطبيعة العدو الذي تأسست فتح لتحرير البلاد من احتلاله، وكذلك في طبيعة المنافسين السياسيين، وفي السياسة الدولية إجمالاً.

لفلسطين، كما يقول الناطق بلسان فتح بعد ديني هام، فهي مهبط

الديانات ، والشعب الفلسطيني هو شعب متدين ، والدين هو مكون من مكونات الشخصية الفلسطينية ، ولا بد من الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية بكل مكوناتها ، وهوية فتح الوطنية تفرض عليها أن تحافظ على الدين^{١٧} .

يضاف إلى ذلك طبيعة العدو أيديولوجياً حيث تبدو الحركة الصهيونية في كثير من جوانبها حركة متدينة ، وبالتالي نشأ لدى الحركة الوطنية الفلسطينية نوع من محاكاة العدو في تجربته في احتلال فلسطين . إن كثيراً من الفلسطينيين يفهمون الصراع العربي - الإسرائيلي والفلسطيني - الإسرائيلي على أنه صراع ديني ، وهذا يدفع باتجاه تعزيز التوجه نحو الدين في الحركات السياسية وفي المجتمع ككل .

كما تستخدم حركة فتح الدين في تنافسها السياسي مع مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية الأخرى ، فمن نهاية الستينيات حتى أواسط الثمانينات ، حيث المنافس الرئيسي لفتح هي الحركات اليسارية ، استخدمت الحركة الدين للحد من نفوذ اليسار في الأوساط الشعبية الفلسطينية^{١٨} .

كما استخدمت الدين - كحركة محافظة - لتوطيد علاقاتها مع بلدان الخليج العربي ، وبخاصة السعودية في تلك الفترة . إضافة إلى تأثرها العام بالثورة في إيران في العام ١٩٧٨ ، حيث لأول مرة تمثل صورة الخميني ”رجل الدين الذي انتصر“^{١٩} .

لكن المنافسة "الحميدة" مع اليسار في السبعينيات والثمانينيات انتقلت إلى صراع حاد مع حركات الإسلام السياسي، وبخاصة حركة حماس بعد إنشائها في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. وازداد ذلك حدة بعد دخولها في النظام السياسي الفلسطيني على أثر فوزها في انتخابات المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٦، ومن ثم الانقسام الذي جرى وسيطرة حماس على قطاع غزة وفتح على الضفة الغربية في ٢٠٠٧.

من طبيعة فتح كحركة "هيمنت" منفردة على الفضاء الوطني الفلسطيني منذ دخولها في منظمة التحرير عام ١٩٦٩، وحتى مشاركة حماس لها في تلك الهيمنة في ٢٠٠٦، إنها تسعى دائماً لاحتلال المساحة المتاحة أينما وجدت، وبخاصة "المساحة" الوطنية إن جاز التعبير. لم تكن فتح منزعجة كثيراً من الإسلاميين قبل دخولهم ساحة العمل الوطني الفلسطيني رغم أن ثقلهم في الشارع كان كبيراً. ولكن طالما اعتبر الإسلاميون همهم الأساسي هو نشر الدعوة الإسلامية، وتركوا العمل الوطني "للطائشين" أو "للكفار" كانت فتح تعتبر أنهم ليسوا في موقع المنافس، وأن المنافس الحقيقي هو اليسار الذي "يزاحم" في النظام السياسي وفي المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني... وغيره.

كانت فتح تدعو الإسلاميين باستمرار إلى الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني، ولكنها اكتشفت عمق "المشكلة" منذ اللحظة التي قرروا فيها ذلك، وبخاصة في الفترة التي استخدموا فيها الكفاح المسلح ضد

الإسرائيليين، وهي الوسيلة التي اعتمدها فتح وروجت لها باستمرار، وأصبحت هي المسألة الوحيدة التي تمنح أي تنظيم أو حركة فلسطينية الشرعية الوطنية.

ومن سوء الطالع لفتح، أن الإسلاميين أصبحوا يعتمدون الكفاح المسلح ضد الاحتلال، في الفترة التي تخلت فيها هي عن هذه الوسيلة لصالح المفاوضات والعملية السياسية السلمية. ما زال في الذاكرة حتى الآن المنظر الكاريكاتوري المعبر لانتخابات الطلبة في جامعة النجاح قبل مفاوضات مدريد بسنة وفي السنة التي تلتها، في الأولى كان ممثلو الشبيبة الفتحاوية يحملون على المنصة مجسماً للكلاشينكوف في حين حمل ممثلو الكتلة الإسلامية المصحف، وفي السنة الثانية حمل ممثلو الشبيبة المصحف وحمل ممثلو الإسلاميين الكلاشينكوف... وهكذا انقلب المشهد.

بعد انخراط فتح في العملية السلمية لم يعد بمقدورها منافسة حماس في موضوع مقاومة الاحتلال بخاصة في الشق المسلح منه. لذلك وجدناها تذهب باتجاه الفضاء الديني لتنافس حماس فيه، فازداد الكم الديني في خطابها وسلوكها لدرجة أبدى بعض أعضائها تحفظهم، لأن الذهاب بعيداً في محاربة حماس في المربع الديني قد دين المجتمع أكثر^{٢٠}.

وكان من نتيجة هذه المحاربة أيضاً أن تم تنمية بعض الفئات الدينية

الأخرى مثل السلفيين "نكاية" في حماس، فكانت النتيجة المزيد من مظاهر التدين للمجتمع^{٢١}.

فيما يتعلق بجنوح فتح لاحتلال المساحة السياسية أو الاجتماعية... وغيرها، فإن الدين هو أحد المساحات التي عملت فتح على احتلالها، أو على كسر احتكار الحركات الإسلامية، وبخاصة حركة حماس لها. لقد كانت إجابة ياسر عرفات عندما اشتكى له فتحاويون من أن حماس "تملأ" الجوامع... "عبوها أنتم بدل حماس"^{٢٢}. كان الإشكال أن هناك فضاءً يجب أن يملأ بغض النظر عن محتواه الفكري أو السياسي. هكذا ملأت فتح، أو حاولت، ملاً كافة الفضاءات مثل المجتمع المدني إضافة إلى السياسي.

ربما لهذا السبب أيضاً - احتلال المساحة - قرر مؤسسو فتح أن تكون حركة وطنية عامة غير أيديولوجية لتضم الجميع، و"يتعارك" فيها الجميع، المتدين وغير المتدين، المحافظ والليبرالي، اليميني واليساري، لكن تحت جناحها ووفق الإيقاع الذي ترتأيه هي في صراعها مع الاحتلال في بعض الأحيان، ومع الآخر الفلسطيني في أغلب الأحيان.

عندما سكت السلاح، وبخاصة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، كان لا بد من إيجاد مصادر أخرى للشرعية فكانت الانتخابات، وكان أيضاً اللجوء المتزايد إلى الدين في القول وفي الممارسة. ذلك لم

يؤد إلى زيادة دور الدين في السلطة وفي المجتمع فقط، بل أثر ذلك باتجاه دفع حماس التي حاولت التأكيد على الجانب الوطني لمنافسة فتح والحركات الوطنية الأخرى في الفترة السابقة، للرجوع ثانية إلى المساحة الدينية بصورة أكبر، ونمت هذه المنافسة الجانب الأكثر أصولية وسلفية ورجعية في حماس.

فتح والنظام السياسي الفلسطيني :

منذ أن دخلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" إلى منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٩، وأصبح زعيمها ياسر عرفات رئيساً للمنظمة، بات من الصعوبة بمكان الفصل بين فتح والمنظمة.

وتكاملت سياسة المنظمة مع سياسة فتح، وأصبحت فتح ليس فقط تنظيمًا فداً فلسطينياً يهدف إلى تحرير فلسطين من الاحتلال، بل سلطة فلسطينية، كان يجب عليها أن تتحمل إضافة إلى مهمة النضال من أجل التحرير، مهمة تسيير حياة الفلسطينيين حيثما وجدوا في داخل فلسطين وخارجها، وذلك من خلال الاهتمام بملفات التعليم والصحة والتشغيل . . . إلى أدق تفاصيل الحياة.

وبعد خروج منظمة التحرير وياسر عرفات من بيروت عام ١٩٨٢، وتراجع العمل الفلسطيني المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، أخذت

فتح بزيادة اهتمامها بساحة الأراضي المحتلة، وعملت على "احتلال" مواقع المجتمع المدني من نقابات واتحادات وجمعيات، تلك التي "سيطر" عليها تاريخياً اليسار الفلسطيني، وذلك من أجل الإبقاء على "هيمنتها" على منظمة التحرير، والحفاظ على نفسها سلطة للفلسطينيين وممثلة لهم، ليس فقط بجانبها المعنوي، بل من خلال التحكم بالمفاصل المختلفة لحياة الفلسطينيين في الداخل، الذي أصبح الساحة الأهم، وبخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وكذلك في الخارج، وبخاصة في المخيمات الفلسطينية في لبنان والبلدان الأخرى .

رفعت فتح مبكراً شعار القرار الفلسطيني المستقل، واعتبرت نفسها ممثلاً لذلك القرار، وربطت بين التحرير والتمثيل . ومن أجل ذلك تنازعت، وفي ظروف مختلفة، مع كل من اعتبرت أنه قد يهدد هذا التمثيل المرتبط ببقائها على هرم الكيانية الفلسطينية (منظمة التحرير أولاً ثم السلطة الفلسطينية).

من أجل ذلك تنازعت فتح (وبقية المنظمات الفلسطينية) مع النظام الأردني، حيث تتوج ذلك عسكرياً بما سمي معارك أيلول ١٩٧٠ وخروج فصائل المنظمة من الأردن . وتتوج سياسياً باعتراف مؤتمر القمة العربي في الرباط بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني . ومن أجل ذلك تصارعت فتح وبقية الفصائل الفلسطينية، بما فيها التي كانت تعمل داخل الأراضي المحتلة مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي سعى

جاهداً لإيجاد قيادات فلسطينية بديلة في الأراضي المحتلة مثل روابط القرى وغيرها. ومن أجل ذلك أيضاً تصارعت فتح مع حكومات عربية مثل سوريا. ومن أجل ذلك تنافست فتح مع القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى من أجل الهيمنة على الساحات الفلسطينية المختلفة، وخاصة ساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أجل ذلك أخيراً تصارعت فتح بقوة مع حماس بعد انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦ وفوز حماس في تلك الانتخابات.

من الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين التمثيل والتحرير في التاريخ المعاصر للحركة الوطنية الفلسطينية. ففتح اعتبرت وجودها على هرم التمثيل الفلسطيني ضماناً - ربما الضمانة الوحيدة - للإبقاء على القضية الفلسطينية وانتصارها في المستقبل. لذلك انتقل الاهتمام بالتحرير (السيطرة على الأرض) سريعاً إلى الاهتمام بالتمثيل (السيطرة على الناس)، وجرى لفترة أطول الحديث عن المفهومين (التحرير والتمثيل) وكأنهما أمر واحد، ثم مالت الكفة لصالح التمثيل وتراجع الحديث عن التحرير.

من أجل ذلك كنا نرى أن معارك التمثيل كانت أشد قساوة بما لا يقاس من معارك التحرير. ومن أجل ذلك أيضاً شاهدنا أفول ذهنية حركة التحرير الوطني لصالح طغيان ذهنية علاقات السلطة. ومن هنا وجدنا كيف تمت قراءة ما جرى في أوصلو انجازاً تاريخياً حيث اعترف الفلسطينيون

إسرائيل (تم الاعتراف بها دولة على معظم أراضي فلسطين)، واعترفت إسرائيل بأن منظمة التحرير هي ممثل الفلسطينيين. ففي عقلية من شارك في أوسلو كان اعتراف إسرائيل بالمنظمة يساوي اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل.

بقيت فتح في طليعة الحركات السياسية الفلسطينية منذ أن دخلت منظمة التحرير وتزعمتها إلى أن فازت حماس بالانتخابات وشكلت الحكومة الفلسطينية. طوال تلك الفترة استخدمت فتح وسائل عديدة للحفاظ على تفوقها على الآخرين، الشرعية الثورية في مرحلة ما قبل السلطة، وشرعية صناديق الاقتراع بعدها.

وفي الحالتين، حالة الشرعية الثورية والشرعية الشعبية، قبل السلطة وبعدها، كان اللجوء إلى الدين والخطاب الديني أحد وسائل فتح الهامة للإبقاء على سيطرتها. في فترة طويلة من مرحلة ما قبل السلطة، وعندما كان اليسار هو منافس فتح الرئيس، استخدمت الحركة الدين للهجوم عليه على اعتبار أنه ليس متديناً، وعندما أصبح الإسلاميون، وبالتحديد حماس المنافس استخدمت الدين للدفاع عن نفسها على أنها متدينة أيضاً.

تؤكد فتح باستمرار أنها تريد دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية تعددية، يتم فيها تداول السلطة بانتخابات حرة ونزيهة ٢٣. وفي التجربة الطويلة

التي قضتها فتح قائدة للنظام السياسي الفلسطيني حافظت على ذلك نسبياً، فنجحت في الحفاظ على التعددية، بغض النظر عن مقدار شكلايتها، إلا أنها فشلت في مسألة تداول السلطة على أثر فوز حماس في الانتخابات، حيث تعثرت التجربة الديمقراطية للفلسطينيين بشكل كبير.

كانت منظمة التحرير بقيادة فتح هي التي صبغت الحركة الوطنية الفلسطينية بالعلمانية، فهي التي رفعت شعار الدولة الفلسطينية العلمانية في سبعينيات القرن الماضي. وهي التي أصدرت وثيقة الاستقلال ذات التوجه العلماني الواضح في العام ١٩٨٨. ولكنها في نفس الوقت هي التي أصدرت القانون الأساسي الذي حمل منحى دينياً بشكل أو بآخر. فالمجلس التشريعي الأول الذي صدر عنه ذلك القانون، تشكل في غالبيته من أعضاء فتح إضافة إلى بعض المستقلين. لكن المشكلة أن الخلفية الفكرية لأعضاء فتح في الموقع نفسه، هي التي تقرّر الجوهر الفكري للحدث في حال لم يكن هناك موقف مركزي للحركة من الموضوع. وفي فتح قلما يكون هناك موضوع يتطلب موقفاً مركزياً ملزماً لجميع الأعضاء.

وللتأكيد على دور الأفراد في حسم قضايا هامة على مستوى الدستور الفلسطيني عند أعضاء حركة فتح، أفاد عاطف أبو سيف أن فتح تريد للدولة الفلسطينية أن تكون "ديمقراطية وتحترم جميع مواطنيها والأخذ

بعين الاعتبار تراث المجتمع الفلسطيني ومركباته والدين الإسلامي أحد مركباته دون شك . . . وأضاف . . . فتح ستصوت للدين كمصدر أساسي للتشريع ولكن النقاش يجب أن يكون في تفاصيل العبارة . . . واعتقد أن المسألة ستحسم بخيارات مرشحي فتح للتشريعي وتوجهاتهم الدينية ٢٤ . إن هذا الحديث يؤكد ويعزز ما جاء على لسان بعض كوادر فتح وأنصارها، من أن فتح ”لا تمتلك أي برنامج اجتماعي ولا يوجد لديها أي تصور للمجتمع الذي نريد“^{٢٥}.

كانت فتح هي التي صاغت القانون الأساسي بأكمله، بما فيه المادة المتعلقة بالدين . لكنها لا تعتبر أن ذلك تعبير عن رغبتها في نظام سياسي متدين . إذ تعتقد الحركة أنه يحسب لها ما يتصف به النظام السياسي الفلسطيني بأنه علماني . . . وأن التشريعات والنظام إجمالاً تراعي عدم وجود تعصب، لكنها تعتبر أن على النظام السياسي أن يراعي الدين، ومن الطبيعي أن تنظر فتح إلى ورود المادة المتعلقة بالدين في القانون الأساسي، لأنه لا يمكن تجاوز كمية وقيمة التشريعات الإسلامية في بنى وهياكل القوانين الفلسطينية منذ الانتداب وحتى الآن^{٢٦}.

هناك إقرار أن القانون الأساسي هو خطوة إلى الخلف إذا ما قورن بوثيقة الاستقلال، أو بشعار الدولة الديمقراطية العلمانية في السبعينيات .

لكن ذلك كان كما ترى فتح لأسباب موضوعية، فوثيقة الاستقلال لم

يقصد بها أن تنظم حياة الناس ولكنها كتبت أثناء المنفى، وتحدث عن القيم والتطلعات التي يصبو إليها الشعب الفلسطيني ولم تحدث عن الآليات، والقانون الأساسي يجب أن يتوفر فيه إمكانية الترجمة إلى لوائح ونظم، وبالتالي كان يجب أن يراعي القيم والثقافة الإسلامية السائدة.

أما شعار الدولة العلمانية فتم طرحه لتجاوز أزمة وجود اليهود، وقيل علمانية لكي تحتكم للمواطنة، ومراعاة للأقلية اليهودية مع عودة اللاجئين الفلسطينيين. ولكن الدولة في غزة والصفة هي للسكان ذوي الأغلبية المسلمة، وبالتالي لم يطرح شعار الدولة العلمانية كونها غير واردة في النقاش، وشعار العلمانية كان شعاراً لحل أزمة، أما شعار الدولة المستقلة فهو شعار وطني تحرري^{٣٧}.

يشير الواقع إلى أن كل ما تريده فتح هو دولة فلسطينية تكون هي فيها حزب السلطة، ولا يبدو أن الطبيعة الأيديولوجية للدولة مسألة تعني الكثير للحركة. فهي في الممارسة تريدها دولة عربية النموذج وليس الانتماء فقط، وتريد دستوراً وقوانين على نفس الطراز العربي، وكل الحديث عن الاستثناء الفلسطيني لا أساس له في الواقع.

فتح وحركات الإسلام السياسي :

بدا التنافس ، والذي بلغ في كثير من الأوقات حد الصراع ، بين فتح والإسلام السياسي ، حاداً منذ اللحظة التي دخل فيها الإسلاميون ساحة العمل الوطني في منتصف الثمانينيات . ذلك لا يعني أن العلاقة قبل ذلك التاريخ بين الطرفين كانت جيدة ، ولكنها كانت في إطار ”المقبول“ نظراً لأن كلا الطرفين كان يقبل بالموقع الذي يحتله الآخر ، ففتح كانت تقبل احتلال الإسلاميين للمساحة الدينية ، والإسلاميون يقبلون باحتلال فتح المساحة الوطنية ، وكان الذهاب من مساحة إلى أخرى لا يعتبر أكثر من اختراق يعالج غالباً بالحوار ، وأحياناً بالعنف كما جرى في الجامعات الفلسطينية بداية الثمانينيات .

لكن دخول الإسلاميين للمساحة الوطنية نقل حالة التنافس بينهم وبين فتح إلى حالة الصراع ، لأن ذلك يمس الحالة التي لا تقبل فيها فتح بالتخلي عنها بأي شكل من الأشكال ، وهي مسألة تمثيلها للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية . لم يكن الصراع بين الطرفين فكرياً في يوم من الأيام ، بل صراع مساحات وتمثيل .

لذلك لم يكن في يوم من الأيام صراعاً ملحوظاً بين حركة الجهاد الإسلامي وفتح كون حجم حركة الجهاد لا يسمح بمثل ذلك الصراع ، بل تركز ذلك بين حماس وفتح .

لقد أفاد أحد الناطقين بلسان حركة فتح أن تصدي الحركة لحماس إنما هو "تصدي لمحاولات خطف المجتمع، وهو كذلك تصدي لاحتكار الحقيقة أو الدين"^{٢٨}، وهو على لسان كادر لفتح "رد على محاولات خطف القضية الفلسطينية"^{٢٩}. إن ذلك يدل على أن حماس كانت بالنسبة لفتح في وضع تستطيع فيه "خطف المجتمع" و"خطف القضية"، ذلك الوضع الذي لم تصله حركات اليسار في يوم من الأيام، فبقيت علاقاتها مع فتح مقبولة حتى في أقصى حالات التباعد الفكري بينهما.

إن حماس بالنسبة لفتح، بسبب فكرها الذي تتبناه الأغلبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني، وبسبب حجمها القريب وأحياناً الموازي لحركة فتح، وامتداداتها الإقليمية والدولية على مستوى الأنظمة والشعوب، هي منافس "خبيث" يستطيع التمدد والسيطرة، لكن اليسار بسبب فكره النخبوي، وحجمه الصغير، وانعزاله الدولي والإقليمي في المرحلة الحالية، هو بالنسبة لفتح منافس "حميد"، لا ضرر منه، وإن وجد فهو ضرر موضعي بالإمكان السيطرة عليه بسهولة. إن اليسار لم يصل في يوم من الأيام إلى الدرجة التي يخطف فيها المجتمع أو السلطة لكي يصبح منافساً حقيقياً لفتح، ويبدو أنه لن يصلها في الزمن الملحوظ.

بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، دخل الصراع بين فتح وحماس مرحلة الصراع على التمثيل، وتساعد ذلك إلى اللحظة التي فازت بها حماس في انتخابات ٢٠٠٦ وتشكيلها للحكومة الفلسطينية.

في السابق تصدت فتح لكل من حاول الوصول إلى هذه اللحظة محلياً وإقليمياً، وخاضت من أجل ذلك حروباً شرسة. وبالتالي لا يمكن لنا أن نقبل أن فتح ستسلم ذلك بسهولة لحماس.

كانت أدوات فتح في صراعها مع حماس السياسة والدين. وميدان الصراع داخل فلسطين وخارجها. في السياسة كانت الانتخابات، وكان العنف الذي أوصل إلى الانقسام - لا نتحدث هنا عن الطرف المسؤول عن ذلك -، وكان الاستقواء بالخارج حسب كل وتحالفاته.

في الدين كان الصراع على الفكر وعلى المؤسسة. في الفكر ذهب الخطاب الفتحاوي - كما سيتضح - إلى الدين أكثر، وذهب سلوك كثير من الفتحاويين، بما فيهم الرموز، إلى الاتكاء على بعض المظاهر الدينية. ازدادت وتيرة الاستعانة بمشايخ المساجد وآباء الكنائس في المناسبات. وابتدأ الحديث عن البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية.

ودخلت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مسودة المشروع السياسي لفتح، وابتدأت بعض منظمات الحركة تجري مسابقات لحفظ القرآن للطلبة والطالبات في المدارس، وترسل الفائزين لأداء العمرة، إضافة إلى الجوائز النقدية مثلما جرى في إقليم سلفيت. والحركة التي صبغت الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً بالعلمانية وجدت من يكتب شعاراً على جامعة الأزهر في غزة ينفي من الأساس أنها علمانية.

على صعيد المؤسسة الدينية قامت حركة فتح "بتطهير" كافة المؤسسات التي كان الإسلاميون قد "احتكروها" طيلة فترة الاحتلال والفترة الأردنية التي سبقته، مثل وزارة الأوقاف ولجان الزكاة وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم والمساجد وغيرها. إن قادة فتح لا ينكرون أهمية عملهم في هذه المؤسسات، خاصة أثناء ما أسموه "المجابهة الكبرى" مع حماس، حيث صرح أحد الكوادر بأن فتح "كحزب يحكم يرى أهمية لوجوب التدخل في عمل المؤسسة الدينية، وبخاصة في ظل الصراع المحموم مع قوى الإسلام السياسي، ولكن فتح لم تكن تولى أهمية لهذه المؤسسات قبل الصراع مع حماس في العام ٢٠٠٦، ولكنها اهتمت بعد ذلك، وبدأت تستذكر أهميتها، وبخاصة لجان الزكاة وإدارة المساجد"^{٣٠}.

ترتب على ذلك ذهاب فتح والحركات السياسية الأخرى والمجتمع نحو المزيد من التدين أو القبول به. لقد لخص عاطف أبو سيف ما جرى في هذا السياق بأن فتح "لم تحترف اللعب في الملعب الديني، ملعب حماس والإسلام السياسي عامة، والحالة الفتحاوية حاولت أن توائم بين ارثها المدني وصراعها الميداني مع حماس، وهذا ما جذبها باتجاه المسألة الدينية أكثر"^{٣١}.

بسبب ذلك اشتكى بعض الفتحاويين من أخذ الصراع مع حماس إلى

هذا الاتجاه الذي كان من نتيجته أن ”دينا نحن المجتمع وليست حماس“ وكذلك ”نمينا السلفيين معاندة في حماس بحيث يمكن أن يكون بروز التيار السلفي الجهادي هو الخطر الحقيقي القادم“ . . وفي النهاية أصبحنا ”توافق مع حماس“^{٣٢}.

خطاب فتح :

هذا المنحى الديني الذي ذهب نحوه فتح، وبخاصة في صراعها مع حماس، بدا جلياً في خطابها. فالأدبيات الجديدة للحركة تشير إلى استنادها إلى القيم العربية الإسلامية، وكافة المراسلات والخطابات الداخلية في الحركة تبدأ بالبسملة، وعندما توجه المراسلات لأحد الأشخاص فإنها تبدأ بكلمات الأخ . . . حفظه الله. لقد أفاد أحد كوادر فتح أن ٩٠٪ من البيانات الداخلية لأذرع فتح تبدأ بآية، وأكد أنه «نادراً ما يوجد شيء لدى الحركة غير مبتدئ بآية أو مختوم بآية»^{٣٣}.

لكن الكم الديني في الخطاب الفتحاوي يزيد أو ينقص حسب المكان الذي يصدر عنه، ومدى كون ذلك المكان أكثر أو أقل محافظة. فخطاب فتح في جامعة بير زيت على سبيل المثال لا يحتوي على الكم الديني الذي يحتويه خطابها في جامعة النجاح في نابلس أو في الخليل أو غزة.

لقد خلا بيان كتلة فتح في انتخابات نقابة العاملين في جامعة بير زيت

من أي كلام ديني بينما هو مليء بذلك الكلام في الجامعات الأخرى .
يزداد استخدام الخطاب الديني لدى الكتل الطلابية الفتحافية مقارنة
بانتخابات العاملين في الجامعات . فدعاية طلبة فتح الانتخابية تستخدم
الآيات القرآنية للرد على حماس حتى في جامعة بيرزيت ذات الطابع
الليبرالي ، ويتم فيها الحديث عن وحدة الكنائس والمساجد .

من الصعب معرفة فيما إذا كان الكم الديني في الخطاب الفتحافي ، يعبر
عن استخدام وتوظيف للدين في صراع فتح مع الحركة الإسلامية ، أم
أنه يدل على مزيد من التدين في صفوف الحركة . يرجح مساعد عميد
شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت أن الذي يجري في الحملات الانتخابية
هو توظيف للدين^{٣٤} ، يوافق في ذلك القيادي في فتح عاطف أبو سيف
الذي يقول أن «استخدام الدين في الخطاب هو خطاب توظيفي في ظل
الصراع مع التيار الإسلامي ، ولكن هذا لا يعني غياب حالة التدين في
قواعد الحركة بسبب حالة المد العام للإسلام السياسي»^{٣٥} .

فتح والثقافة :

شهدت فتح كما كافة الحركات السياسية «العلمانية» الأخرى تراجعاً في
كم الثقافة وفي مضمونها . تاريخياً كان اهتمام فتح بالثقافة أقل بكثير
من الحركات اليسارية ، بل نستطيع القول أن الثقافة عند فتح اختصرت
بالشعارات ، «إنها ثقافة شعاراتية أكثر منها ثقافة برامج»^{٣٦} . كان الشعار

على طريقة «يا جبل ما يهزك ريح» الذي أطلقه الرئيس الراحل عرفات بهدف أساساً إلى التعبئة الجماهيرية، «دون أبعاد فكرية أو برامجية لأن فتح كانت تدرك أنها ستطبق الشعارات بطريقتها وحسب فهمها»^{٣٧}. الذي يفرق فتح عن تلك الحركات، إن تراجع الثقافة عند تلك الحركات كان أساساً بسبب تراجع الايدولوجيا، بينما لدى فتح كحركة غير أيديولوجية كانت هناك أسباب عديدة للتراجع لكن يمكن اختصارها في وصول فتح إلى السلطة بعد اتفاقيات أوسلو.

يفيد عاطف أبو سيف أن التثقيف الفكري والحركي منصوص عليه في النظام الداخلي لفتح، وهو جزء من عمل الحركة في إعداد الكوادر بمعنى أنه ممنهج. ولكن الصراع الذي تعيشه فتح جعلت منه غير ممنهج، وإنما سياق لحظي حيث انشغلت الحركة في المجابهة الكبرى (مع حماس) في السنوات الأخيرة، وهو ما أثر على التثقيف في الحركة»^{٣٨}.

لم يكن الدين جزءاً من العملية التثقيفية عند فتح، بل هدفت تلك العملية إلى نقل التجربة الوطنية وليست الدينية.

ولا يتم الذهاب في معظم الأحيان إلى المحتوى الفكري للثقافة أو إلى توجيه للثقافة بشكل أو بآخر. لكن الأمثلة التي تعطى والتدريب الذي يتم كثيراً ما يتعلق بالاشتراكية الدولية التي فتح عضو بها. وفي طقوس العملية التثقيفية يمكن أن نقرأ الفاتحة على أرواح الشهداء أو آية للحث على القتال^{٣٩}.

لقد تراجع الاهتمام بموضوع الثقافة لدى فتح لأسباب عديدة . فبعد إنشاء السلطة الفلسطينية أحالت فتح إليها عدة ملفات ومن بينها ملف الثقافة حيث «تخلت فتح عن دورها التنموي والثقافي لسلام فياض» أو لمؤسسات المجتمع المدني^{٤٠}.

وبسبب إنشاء السلطة ودخول كثير من كوادر فتح وأعضائها فيها، تراجع البعد الوطني والقيمي لصالح البعد الوظيفي المصلحي للأشخاص، حيث انتصرت الأنا وتراجعت القيم والثقافة «ووجدنا الدكتور ينافس على تمثيل العشيرة في البلدية، والأكاديمي يصوت على أساس أنه أمي أثناء الانتخابات»^{٤١}.

فتح والمرأة:

اهتمت حركة فتح، وهي الحركة المحافظة اجتماعياً، بموضوع المرأة من زاويتين، داخلية حيث تشكل المرأة مخزوناً انتخابياً كبيراً، وخارجية وذلك لاعتبارات الاستجابة لما يطرح دولياً حول الموضوع، ومواكبة للمنظمات الإقليمية والدولية التي تحاول فتح إقامة علاقة معها أو التشبه بها.

لكن خطاب فتح حول المرأة هو غالباً خطاب تقليدي، فيتم الحديث في أدبياتها عن أنها نصف المجتمع وهي الأم والأخت والزوجة والابنة. وفي الدورات التدريبية التي تعقدها المنظمات الفتحاوية في مختلف المناطق لكادر لجنة المرأة، يجري الحديث عن فتح وأنظمتها ولا يتم

التطرق إلى وضع المرأة بالمفهوم النسوي^{٤٢}.

لكن هناك في فتح من يرى أن الحركة ذهبت في موضوع المرأة «أكثر مما يجب حيث تساوقت مع اليسار بإفراط ودخلت في حالة صراع مع المجتمع ومع المرأة نفسها»^{٤٣}، ولامت عضو المجلس التشريعي عن فتح نجاة أبو بكر الحركة النسوية الفتحاوية على موقفها من «قانون الزواج الثاني الذي اعتمده السلطة الفلسطينية على أنه قانون «بهذل المرأة»، ودعت إلى قانون أحوال شخصية مختلف عن الموجود حالياً والذي هو قانون «لقيط» من دول الجوار ليكون قانوناً نابعاً من نسيجنا الوطني»^{٤٤}.

كما انتقدت النائبة أبو بكر وزارة شؤون المرأة التي تفتقد إلى وجود خطة لتمكين المرأة، فهذه الخطة لو وجدت لأحدثت ثورة في النظام السياسي، بينما هي ما زالت معطلة^{٤٥}. وانتقدت الحركة النسوية الفتحاوية التي تفكر بعقلية صراعية مع الرجال، والتي لم «تلد نساء لخرق الحالة الذكورية حتى الآن»^{٤٦}.

فتح والتعليم:

كان هناك بعض الاهتمام بموضوع التعليم عند فتح، حيث جرى بعض التدخل في موضوع المناهج ولكن من الناحية الوطنية والاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية، ولكن لم يصل لحد الاهتمام بالمحتوى الفكري

الفلسفي بالموضوع . وكان هناك اهتمام بوزارة التعليم وبخاصة في ظل الصراع مع حماس ولكن على احتلال المراكز الوظيفية مهما كبرت أو صغرت، وليس على المضمون الفكري للتعليم، أو الأسلوب الذي يجب أن يستخدم فيه .

وحتى في المشاورات التي جرت بين مختلف الحركات السياسية الفلسطينية قبيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي ضمت حماس إضافة إلى فتح وبعض فصائل منظمة التحرير، لم تطالب أي من هذه الحركات بوزارة التربية والتعليم، وأصبح ناصر الشاعر المحسوب على حماس وزيراً للتربية والتعليم. يبدو أن الحركات الوطنية بما فيها فتح لا ترى أن وزارة التعليم هي من الوزارات الأساسية التي ينبغي المطالبة بها، ولا ترى أن التعليم نفسه جدير بذلك الاهتمام الذي تستحقه ما تسمى بالوزارات السيادية .

تناولت مسودة البرنامج السياسي الذي قدم للمؤتمر الأخير لفتح موضوع التعليم، وتحدثت عن القلق من انخفاض المستوى التعليمي، ودعت إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإلى التدخل لإعطاء الصبغة الوطنية لنظام التعليم وتضمينه الثقافة الوطنية الفلسطينية . لكن مسودة البرنامج لم تتحدث عن النوعية الفكرية للتعليم من حيث هو تعليم ديمقراطي أو علماني أو ديني . . . الخ . يبدو أن هذه المفاهيم لا تشغل فتح كثيراً، وهي في النهاية عندما تكون مسؤولة عن التعليم فستتعامل معه بالطريقة التي تراها مناسبة .

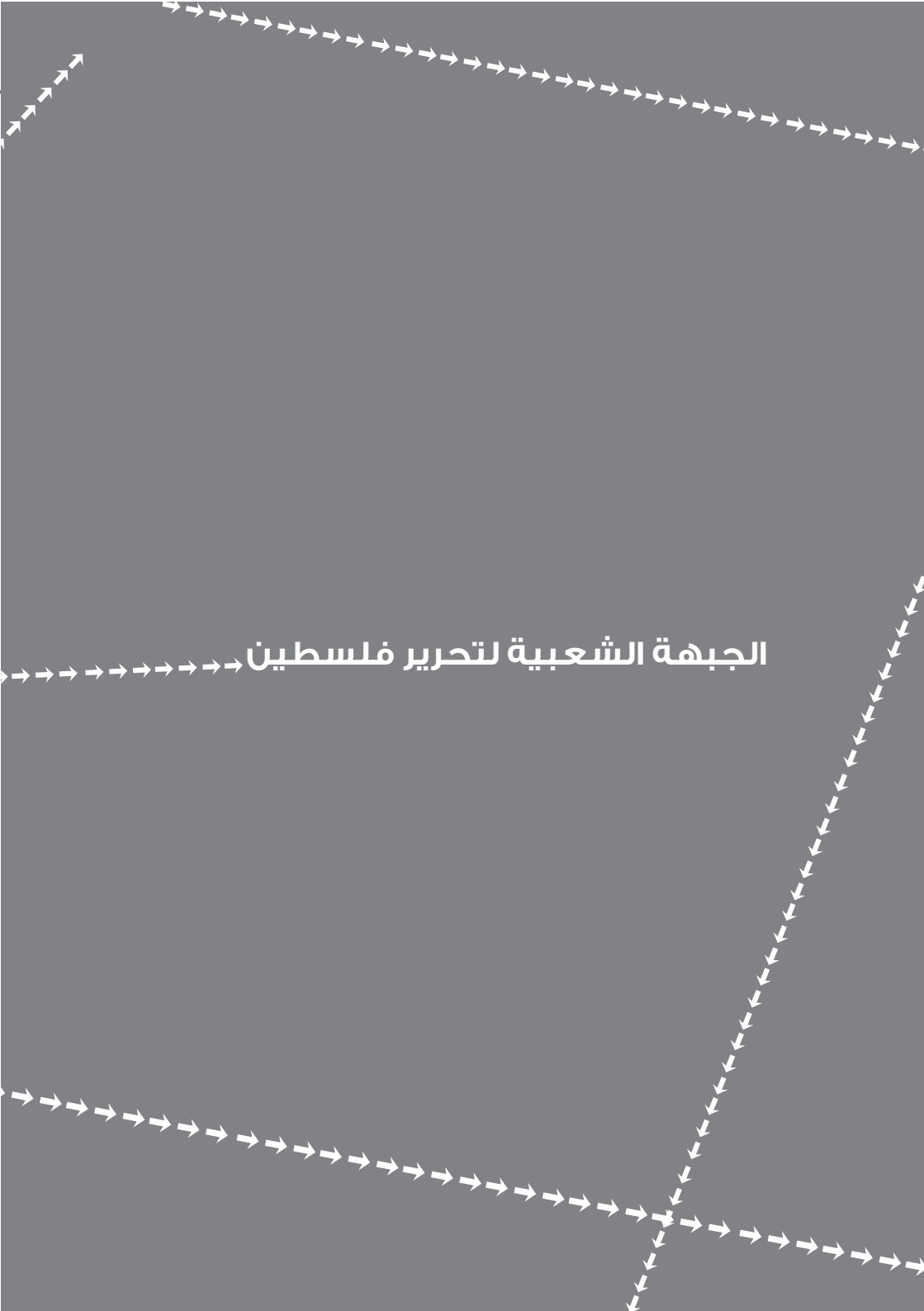
وخلال الفترة الطويلة التي عملت فيها لجنة المناهج الفلسطينية على إنتاج تلك المناهج لم يراجعها أحد، بمن فيهم فتح - وباستثناء حزب التحرير - في مضمون المناهج أو أسلوبها^{٤٧}، لكن فتح اهتمت أثناء تشكيل اللجنة بمن سيكون فيها، ومن سترأسها، وهي عندما تضمن الأشخاص العاملين على الموضوع، لن يهتم كثيراً كيف سيكون عليه الموضوع نفسه. وإذا كانت فتح كحركة لم تهتم بالتنوع الفكرية للتعليم، فإن مكاتبتها الحركية، وهي المنظمات العاملة في الموقع نفسه، لم تهتم بذلك أيضاً.

فعند السؤال عن اهتمامات مكتب المعلمين الحركي لفتح كان الحديث عن الاستيطان والأغذية الفاسدة والبيئة وإعادة إحياء نقابة المعلمين في ظل حكومة حماس، لكن التعليم والعملية التعليمية لم يناقشا البتة^{٤٨}.

أما رئيس المكتب الحركي لفتح في وزارة التعليم العالي، فقد أفاد باهتمام المكتب بالمنهاج الفلسطيني الجديد من ناحية المنطلقات الأساسية التربوية والوطنية التي يجب أن يتصف بها، وكذلك الاهتمام بالمنهاج من ناحية فنية، بمعنى إن كان منهاجاً مكثفاً؟ أما الهدف الرئيسي للمكتب الحركي فهو الدفاع عن حقوق الموظفين في المؤسسة حسب القوانين والأنظمة. كذلك أفاد بأن المكتب لا يتدخل قطعياً في طبيعة التعليم وجوهره^{٤٩}.

لا يهتم الأكاديميون الفتحاويون في الجامعات الفلسطينية بالبعد الفكري والفلسفي للمناهج وللعملية التعليمية ككل إلا باستثناءات بسيطة.

وعند النظر إلى مناهج الجامعات المحسوبة على فتح (القدس المفتوحة مثلاً) نجد الكم الديني الطاعني على تلك المناهج، ونجد تأثير ذلك على النقاشات «الفكرية» التي تحدث في تلك الجامعات والتي سرعان ما تتحول إلى نقاشات أيديولوجية نتيجة غياب المفاهيم التي يفترض أن تتوفر لتحليل الواقع.



الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في نهاية عام ١٩٦٧ كامتداد لحركة القوميين العرب، حيث اتخذت ثلاثة تنظيمات قومية التوجه هي منظمة أبطال العودة، ومنظمة شباب الثأر، وجبهة التحرير الفلسطينية التي كان من بين مؤسسيها أحمد جبريل في العام ١٩٦٤ قراراً بذلك. بعد ما يقارب السنة من التأسيس خرج أحمد جبريل من صفوف الجبهة الشعبية ليؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. مؤسس الجبهة الشعبية وأمينها العام الأول هو الدكتور جورج حبش.

فكرياً ابتدأت الجبهة الشعبية قومية التوجه على اعتبار أنها امتداد لحركة القوميين العرب، لكنها سرعان ما اختطت النهج اليساري الماركسي لتعتبر نفسها جزءاً من حركة التحرر الوطني في العالم، ولتعتبر إسرائيل جسماً غريباً زرعه الامبريالية العالمية في المنطقة للوقوف أمام حركة التحرر العربية.

كنتنظيم ماركسي آمنت الجبهة الشعبية بان تناقضها ليس فقط مع الاحتلال، ولكن أيضاً مع ما أسمته بالقوى الرجعية العربية التي تعتبر جزءاً من المعسكر الغربي الامبريالي. كما آمنت الجبهة بأن الوطن العربي هو بعد طبعي للثورة الفلسطينية، بعكس فتح التي رفعت شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية.

لم تعتبر الجبهة الشعبية الصراع مع إسرائيل صراعاً دينياً، بل صراعاً سياسياً وطنياً يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يتساوى فيها العرب واليهود بنفس الحقوق والواجبات، وهو الشعار الذي رفعته منظمة التحرير الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي حول الدولة الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة.

الجبهة الشعبية والنظام السياسي :

تعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فصيلاً أساسياً من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الفصيل الثاني بعد فتح في هذه المنظمة . وهي على الرغم من تحفظها المتكرر على سياسة فتح ورئيسها ياسر عرفات ومن ثم محمود عباس ، وتجميدها لعضويتها في المنظمة مراراً احتجاجاً على تلك السياسة، إلا أنها أبقت على علاقتها بالمنظمة طوال الوقت، ودافعت عن الشعار التاريخي الذي تبناه معظم الفلسطينيين في فترة من الفترات، وما زال حتى الآن شعاراً معتمداً لدى كثير من الفصائل الفلسطينية والجامعة العربية والأمم المتحدة من أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

لكن الجبهة الشعبية التي رفضت اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، تحفظت على إنشاء السلطة الفلسطينية التي تشكلت في العام ١٩٩٤ على أثر تلك الاتفاقية، ولم تشارك في انتخابات المجلس

التشريعي الأول التي جرت في العام ١٩٩٥، والتي انبثق عنها البرلمان الفلسطيني الأول الذي أقر القانون الأساسي للسلطة، الذي هو بمثابة الدستور.

لا اليسار الفلسطيني ولا الإسلاميون الفلسطينيون شاركوا في وضع «الدستور» الفلسطيني حيث قاطعت الجبهة الشعبية الانتخابات كما قلنا، وكذلك قاطعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي. إن البرلمان الذي أقر القانون الأساسي هو برلمان الأغلبية الساحقة الفتحاوية وبعض المستقلين.

اشتملت المادة الرابعة من القانون الأساسي الفلسطيني على فقرتين لهما علاقة مباشرة بالدين، الأولى نصت على أن «الإسلام هي الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقديستها»، والثانية نصت على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع». هاتان الفقرتان وضعتا وأقرتا في برلمان مثل الأغلبية العظمى من أعضائه الحركة «العلمانية» الأكبر في الأراضي الفلسطينية، حركة فتح.

بالنسبة للجبهة الشعبية فإنها تتحدث في نظامها الداخلي عن دولة فلسطين الديمقراطية^{٥٠}، التي يتمتع بها الناس بحرية «الانتماء الفكري والديني والسياسي للأفراد والجماعات»^{٥١}، وعن اعتبار ممثلي الشعب

المنتخبين «مصدر التشريع الوحيد»^{٥٢}.

لم يتحدث النظام الداخلي للجبهة عن الدولة العلمانية بصريح العبارة، لكن كثيراً من كوادرها ونشيطيها تحدثوا عن العلمانية صراحة، وأنهم في الجبهة «دعاة مجتمع مدني على قاعدة ديمقراطية علمانية حديثة بمعنى أن كل القوانين التي تنظم المجتمع يجب أن تكون قوانين مدنية»، هذا المجتمع يجب أن يكون مجتمعاً ديمقراطياً تعددياً، والمواطنة هي الرابط الرئيسي بغض النظر عن الدين أو الجنس أو اللون»^{٥٣}.

وحول مصادر التشريع عبر كثيرون عن معارضتهم لاعتبار الإسلام مصدراً للتشريع «فلسطين هي مشروع دولة علمانية». لذلك فانه يجب الاستناد في مصادر التشريع في القانون الأساسي على مبادئ حقوق الإنسان التي أقرتها الشرعية الدولية»^{٥٤}.

وفي معرض تفسير معارضة البعض في الجبهة لاعتبار الإسلام مصدراً للتشريع في القانون الأساسي الفلسطيني تم طرح سؤال عن الغاية من ورود هذا النص، فهل هو «لحماية الأغلبية المسلمة في المجتمع؟»^{٥٥}، وذلك كون هذا النص «يضرب فكرة الإجماع السياسي على قاعدة مدنية من حيث المبدأ، وهو يتعارض بشكل واضح مع وثيقة الاستقلال»^{٥٦}. وهو كذلك «ليس اختلافاً مع الدين ولكن لأنه ليس قابلاً للتطبيق عملياً، كما أن مواد القانون الأساسي يتم استنباطها من مجمل القوانين والأعراف

الدولية التي كانت الأديان قد تناولتها في نصوصها وتعاليمها^{٥٧}.

اعتبر بعض كوادر الجبهة أن القانون الأساسي شكّل تراجعاً عن وثيقة الاستقلال التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في العام ١٩٨٨، والتي جاءت أقرب إلى العلمانية وإن لم تذكرها بشكل صريح. من المفترض أن يكون القانون الأساسي الذي صدر في العام ١٩٩٦ مستنداً إلى وثيقة الاستقلال، بل ومتجاوزاً لها، وخطوة متقدمة عنها، وهي التي أكدت على احترام الأقليات وعدم التمييز على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو العرق. إلا أنه عاد ليتحدث عن تمييز بين فئات المجتمع على أسس دينية^{٥٨}.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد طرحت شعار الدولة الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها «المسلمون والمسيحيون واليهود»، على قدم المساواة كحل للقضية الفلسطينية. لكن هذا الشعار تم استبداله فيما بعد بشعار الدولة الفلسطينية المستقلة عندما بدأ الحديث عن حل الدولتين.

يثير طرح الدولة العلمانية وتجاهله فيما بعد تساؤلات مشروعة، فماذا كانت تقصد منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة العلمانية؟ هل هو طرح سياسي محض لتطمين اليهود، أم هو موقف وتوجه فكري واجتماعي وتشريعي للمنظمة؟ وهل سيكون الفلسطينيون بحاجة للعلمانية فقط في حال عشنا كفلسطينيين مع اليهود في دولة واحدة أما إذا عشنا لوحدها

فلا داعي للعلمانية؟. لماذا العلمانية على كل فلسطين، أما على جزء منها كالضفة والقطاع فلا حاجة لها؟. وهل الذي تغير بتغير الشعارات الوضع السياسي فقط أم هو كذلك التوجه الفكري للقائمين على القرار الفلسطيني؟.

بالطبع هذه الأسئلة لا توجه للجبهة الشعبية فقط بل لكل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح. لكن الجبهة الشعبية التي شكلت وما زالت التنظيم الثاني في منظمة التحرير، وهي التنظيم اليساري الأكبر يفترض أن يكون لديها ما تقوله أكثر من غيرها في هذا المجال.

تفاوت رد المقربين من الجبهة على هذا الموضوع من شخص إلى آخر، بين المتفهم لتغيير الشعارات الذي جرى، وبين الناقد لذلك، وذلك تبعاً لعوامل عديدة أهمها فهم العلاقة بين الوطني والديمقراطي في المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. أجاب أحد كوادر الجبهة أن «شعار الدولة المستقلة المطروح حالياً يتضمن العلمانية»^{٦٩}، وأجاب آخر «إن ذلك الطرح كان ضمن رؤية تعتقد فصائل المنظمة أنه يمكن أن يشكل حلاً للمشكلة الفلسطينية واليهودية أمام العالم، وبخاصة بعد صدور قرارات مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨)، وشعار الدولة العلمانية جاء لحل هذه المشكلة وليس لتوافق فلسطيني داخلي على نمط سياسي وفكري معين»^{٧٠}.

كما أفاد آخر بأن «الطرح العلماني كان استخدامياً وغير أصيل وهو

جزء من الرد الفلسطيني على الطرح الصهيوني^{٦١}، وأضاف أن الطرح العلماني بات أكثر إلحاحاً بعد نشوء السلطة، وإنه يجب عدم الفصل بين ما هو ضد الاحتلال وما هو ديمقراطي^{٦٢}.

هناك في الجهة من يؤيد الطرح بشجاعة لموضوع ضرورة علمنة النظام السياسي الفلسطيني، وينتقد مسألة تحفظ التنظيمات الفلسطينية في طرح قضايا مثل العلمانية في ظل صراعها مع قوى الإسلام السياسي، فهذه التنظيمات «بحاجة إلى موقف واضح وخط واضح في ظل هذه المواجهة، والعلمانية تتقاطع مع كافة التيارات اليسارية والاشتراكية والقومية... وغيرها»^{٦٣}، وي طرح السؤال «لماذا صيغت منظمة التحرير على أسس علمانية وكان الشعب الفلسطيني متديناً ولا زال ولكنه لم يرفض هذه الصياغة، ووثيقة الاستقلال مضمونها علماني والشعب قبلها... فما الذي تغير؟»^{٦٤}.

لكن الوقوف النظري ضد أسلمة النظام السياسي الفلسطيني لم يصاحبه وقوف عملي ومطالبات محددة للحد من ذهابه في هذا الاتجاه. ولم تخرج كافة الآراء التي استمعنا لها في هذا المجال عن نطاق «الدعاة» لنظام غير ذلك الموجود، وبخاصة أن التقارب السياسي لبعض اليسار وفي مقدمته الجهة الشعبية مع حركات الإسلام السياسي وحماس بالتحديد، كان أحياناً يترجم إلى شكل من أشكال السكوت أو التغاضي مع بعض مظاهر الذهاب إلى الأسلمة التي تمارسها حماس وبخاصة في

قطاع غزة، من حيث حماس هي الحركة الحاكمة هناك .

هناك من يرى في فرض بعض مظاهر الأسلمة في غزة من قبل حماس بعد تفردّها بالسلطة هناك «خطراً كبيراً على المجتمع وعلى حرّيته»^{٦٥}، وهناك من أعضاء الجبهة في غزة من وقف علناً ضد هذه المظاهر وعانى جراء ذلك، لكن هذه المواقف لم تتعد كونها مواقف فردية ولم تصبح موقفاً للجبهة يتم تبنّيه عملياً ومركزياً .

الجبهة الشعبية وحركات الإسلام السياسي

رغم التناقض الأيديولوجي بين الجبهة الشعبية ومعها فصائل اليسار الفلسطيني الأخرى وحركات الإسلام السياسي الفلسطيني، إلا أن الجبهة لا تخفي تحالفها «مع الإسلام الجهادي في مواجهة الاحتلال»^{٦٦} . فالجبهة رفضت التفاوض مع الإسرائيليين مثلما رفض ذلك الإسلاميون أيضاً، ورفضت اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقيات بين منظمة التحرير كما فعلوا، ورفضت مبدأ وقف المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي وإدانة تلك المقاومة كما فعلوا، وتحفظت على إنشاء السلطة الفلسطينية وقاطعت انتخاباتها التشريعية الأولى كما فعلوا .

ومع اعتبار الجبهة لبعض حركات الإسلام السياسي «وطنية وتعادي الاحتلال»^{٦٧}، ومع إعلانها أنها تقف حالياً مع الإسلام السياسي على

أرضية المعارضة والمواجهة مع مشاريع التسوية الأمريكية^{٦٨}، إلا أنها أعلنت أن علاقتها مع قوى الإسلام السياسي «علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية»^{٦٩}.

لقد أعلنت الجبهة موقفاً صريحاً من المشروع الإسلامي ككل «حيث يحكمه طابع طبقي وسياسي وأيديولوجي نقيض لمفاهيم الحداثة والديمقراطية والتقدم ويفرز السلطة المستبدة الأكثر شمولية من كل السلطات التي شهدناها طوال التاريخ المعاصر»^{٧٠}، وهذا المشروع «قوامه العودة إلى الأصول والسلفية دون تجديد أو استنارة... وقراءة مغلقة لا تاريخية للنص الديني... واعتماد منهجية رفض الآخر المتمثل في كافة أطراف حركة التحرر العربي اليسارية والقومية والوطنية وتكفيرهم بذريعة منطلقاتهم الفكرية العلمانية الديمقراطية بمختلف ألوانها»^{٧١}، وأضافت أن «تهديم مفاهيم الحداثة والعلمانية والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية هو الغاية الأساسية الأولى للإسلام السياسي»^{٧٢}.

في نفس الوقت، أعلنت الجبهة أنها تميز بين الإسلام السياسي بوصفه ظاهرة سياسية دينية، وبين الإسلام كعقائد وعبادات وتراث ثقافي^{٧٣}، واعتبرت الدين الإسلامي جزء من مكونات الهوية الفلسطينية^{٧٤}.

الجبهة الشعبية والدين :

تنطلق الجبهة الشعبية في موقفها من الدين من مسألتين، الأولى أنها تنظيم مقاوم للاحتلال حيث تصف المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بأنها مرحلة تحرر وطني، ثم أضافت في مؤتمرها الأخير كلمة وديمقراطي، والثانية أن الجبهة تعتبر نفسها حزباً يسارياً ماركسياً تسترشد بالمنهج المادي والجدلي التاريخي في ممارسته دوره، وتعاطيه مع مجمل القضايا الداخلية وكافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والنظرة إلى الدين والقضايا المتعلقة به ليست معزولة عن ذلك^{٧٥}.

اعتماداً على ذلك فإن العامل الحاسم في تحديد موقف الجبهة من الدين، هو مقدار قيامه بوظيفة في مجابهة الاحتلال وخدمة مشروع الشعب الفلسطيني في العودة والتحرر. وهي، وإن كان بعض كوادرها يقرون بأنه كان لدى الجبهة نظرة غير ديمقراطية للدين، فإنها ترى في الوقت نفسه أن «الدين عامل معيق في التطور الاجتماعي ويجب التعامل معه بما يحترم تعزيز المحتوى الديمقراطي والتقدمي للثورة الفلسطينية»^{٧٦}.

لكن النظرة إلى الدين في الجبهة أو لدى بعض أفرادها، لا تنطلق دائماً من زاوية واحدة. فهناك من يدعو إلى «التمييز بين الدين عموماً والحركات السياسية الدينية»^{٧٧}، وهناك من ذهب إلى تفكيك أكثر لمسألة الدين فتحدث عن أن الجبهة «تميز بين الدين الشعبي والسلوك الديني

الاجتماعي الذي تفهمه، وترى الجانب الإنساني والروحي وحرية المعتقد، ولكن في الوقت نفسه ترى أن لا مهادنة مع الإسلام السياسي الذي يمثل نقيضاً اجتماعياً للجبهة»^{٧٨}.

في الجبهة من رأى أن الوقت الحالي ليس مناسباً للحديث عن الموقف من الدين والقضايا المتفرعة عنه، فالمرحلة هي مرحلة حشد جميع القوى لمقاومة الاحتلال ٧٩، لكن فيها أيضاً من اعتبر أن ذلك الموقف هو تجاهل للوضع المركب والمعقد الذي يعيشه الفلسطينيون وأنه «يجب أن لا نهرب من موضوع الدين بحجة أننا حركة تحرر وطني»^{٨٠}.

تنظيماً فإن الجبهة لا تنظم نفسها على أساس الكوتا أو الحصص ولا تميز بين أحد وآخر داخل هيئات ومراكز الحزب بغض النظر عن كونه مسلماً أو مسيحياً أو غير ذلك^{٨١}، لكنه لا يوجد، ولطبيعة الجبهة، متدينون في هيئاتها القيادية، إنما لا يخلو الأمر من وجود أعضاء متدينين إنما تدينهم عفوي وليس سياسياً^{٨٢}.

قد يفسر عدم وجود متدينين في قيادة الجبهة ووجودهم في المراتب الدنيا، بالإضافة إلى الطبيعة الأيديولوجية لها، تاريخ الجبهة التي أسسها جورج حبش العلماني المنحدر من أسرة مسيحية، إضافة إلى أن «الثقافة المدنية والموقف من الاحتلال والموقف الاجتماعي للفرد هو الذي يحدد مكانه ودوره في الجبهة بغض النظر عن انتمائه الديني»^{٨٣}.

لكن موجة التدين العامة التي تجتاح المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية إجمالاً طالت وتطال أعداداً متزايدة من أنصار الجبهة، وبخاصة النساء منهم، فلدى النظر إلى مؤتمر اتحاد لجان المرأة العاملة التابعة للجبهة نرى أن نسبة غير المحجبات قليلة جداً^{٨٤}.

على الصعيد النظري الرسمي في الجبهة يبرز بوضوح الحديث عن الاحترام والتقدير الايجابي للأديان. ويتم الحديث أحياناً عن أن الماركسية نفسها ليست ضد الدين. لكن الجبهة تعلن أن المرفوض لديها هو «استخدام الدين أداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقد للعقائد الأخرى»^{٨٥}.

يتلخص الإشكال هنا في الفرق، وأحياناً التناقض بين النظرية والتطبيق لدى الجبهة الشعبية - وبقيّة تنظيمات اليسار كما سيتضح - فيما يتعلق بالمسألة الدينية. والمعنى بالفرق بين النظرية والتطبيق هو الفرق بين التثقيف الداخلي حول الموضوع والممارسة العملية حيال تجلياته في الواقع، وكذلك التناقض بين الخطاب الذي تعتمده الجبهة في المواقف المختلفة في الموضوع نفسه.

ينادي أحد كوادر الجبهة بضرورة «تقديم خطاب واضح ضد أسلمة المجتمع عبر تبني خطاب ديمقراطي علماني نواجه به الخطاب الديني

لقوى الإسلام السياسي وتشديد الهجوم عليها باتجاه استحقاقات الدولة المدنية الديمقراطية وتعويد المواطن من الآن على هذا الخطاب ومضمونه الديمقراطي»^{٨٦}.

ويعيب على استخدام منظمة التحرير وبعض فصائلها للخطاب الديني ويقول أن ذلك هو «استخدام وظيفي على قدر عال من الانتهازية حيث الغاية هي الحصول على أصوات الناخبين، وهذا يضرب رسالتها الأساسية للمجتمع، منظمة التحرير مضمونها علماني وهدفها دولة مدنية، واستخدام الدين هنا يأتي في إطار وظيفي يتناقض مع الهدف المنشود»^{٨٧}. ويقول آخر بأنه في الجبهة «لا يتم استخدام شعارات دينية في الانتخابات الطلابية أو النقابية... وفي حال وجود مثل هذه الشعارات فإنها تكون تابعة من شخوص وليست معتمدة من الجبهة»^{٨٨}، مثلما فعل أحد ممثلي طلبة الجبهة في مناظرة انتخابية في جامعة بيرزيت عندما استخدم بعض الآيات القرآنية، ولكنه فعل ذلك بصفة شخصية^{٨٩}.

أما على الصعيد العملي فإن الجبهة إما أن تنأى بنفسها عن القيام بأي عمل قد يفسر أنه ضد الدين، وقد تصل الأمور أحياناً إلى درجة غض النظر عن أية إجراءات تتخذها مؤسسات ذات طابع ديني مثل وزارة الأوقاف أو دائرة قاضي القضاة على سبيل المثال، وعن قوانين وإجراءات تتخذها السلطة الفلسطينية أو بعض المؤسسات تتعلق بمسائل التدين والحريات

الايديولوجيا وبعتماد الانتخابات في الحياة السياسية الفلسطينية، والتي سادت بين الناس بغض النظر عن ثقافتهم، حيث ذهب الحركات النخبوية نحو الشعبوية. إلا أنه لا يزال لدى الجهة لجنة تثقيف مركزية على مستوى التنظيم كله، وتعتمد برنامجاً تثقيفياً يتناول قضايا متعددة تتعلق بالفلسفة والتاريخ وقضايا الديمقراطية والحريات والمرأة والشباب والعلمانية وغيرها^{٩١}.

وتصدر الجهة مجلتها المركزية «الهدف» التي تتوقف أحياناً عن الصدور، ثم لا تلبث أن تعود من جديد، وهناك الموقع الالكتروني ورايو بيث من غزة وجريدة تصدر في غزة كذلك باسم «الحياة الجديدة».

لم تذكر كلمة علمانية في وثائق الجهة الأساسية، رغم ما يعرف عنها من أنها تنظيم ماركسي علماني. لكن ذلك المفهوم، إضافة إلى الأمور المتعلقة بالدين وكثير من المواضيع التي تمس نمط الحياة الاجتماعية والفكرية للناس، يتم تناولها من خلال المنظمات الجماهيرية التابعة للجهة مثل الأطر الطلابية ومنظمات النساء واتحاد الشباب ولجنة الأسير الفلسطيني، أو من خلال وسائل الإعلام والتثقيف التابعة لها.

أفردت جريدة «الحياة الجديدة» التي تصدر عن الجهة في غزة دراسة مطولة لموضوع العلمانية التي «تعني على الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات والمطلقات أو تحرير الفكر من الأوهام والخرافات وتحرير

الإنسان من كل أشكال الاستغلال»، وهي من ناحية اجتماعية «تسهم في تحقيق انتعاق وتحرير الفقراء والكادحين من كل أشكال المعاناة والاضطهاد، وهي بذلك في جوهرها ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية، وضد سلطة رجال الدين، أو تدخلهم في حياة الإنسان»^{٩٢}.

كما احتل موضوع المرأة مكاناً هاماً في أدبيات الجبهة وأدواتها وبرامجها التثقيفية، وكانت مسألة مساواتها ومكانتها مطلباً دائماً تدعو له الجبهة التي تقدم رؤية متكاملة للدولة مضمونها علماني فيما يتعلق بالمرأة والقوانين»^{٩٣}.

يعتبر دور الجبهة هاماً في القضايا المتعلقة بالمرأة من خلال مؤسسات المجتمع المدني التابعة لها. وتحاول الجبهة إظهار موقفها المتميز فيما يتعلق بالمرأة عن المواقف الليبرالية التي تعتمد عليها بعض المؤسسات النسوية، أو المهتمة بقضايا النساء كنوع اجتماعي. ففي المادة السابعة من نظامها الداخلي تدعو الجبهة إلى «تعزيز المكتسبات والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء على طريق تحقيق المساواة والتحرر الاجتماعي الناجز لهن»، كما يطلب النظام من عضو الجبهة «أن يتخذ موقفاً علمياً تقدماً من مسألة المرأة، وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف».

وتعتبر الجبهة أن موقفها من المرأة يأتي من خلال تعزيز المحتوى الديمقراطي للمجتمع الفلسطيني وبحكم حجم الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة؛ لذلك «كانت الجبهة دائماً في مثل هذه الأمور على طرفي

نقيض مع الإسلاميين»^{٩٤}.

لكن ما يؤخذ على الجهة الشعبية سواء من المهتمين من خارجها، أو من بعض من هم بداخلها، هو عدم الذهاب بالموقف النظري للجهة من كل الأمور التي تتناولها العملية التثقيفية فيها، سواء فيما يتعلق بالمرأة أو الدين والعلمانية أو التعليم، إلى التطبيق، أو العمل الفعلي من أجل أن تكون قابلة للتطبيق لدرجة جعلت هناك من يقول «نحن شغيلة سياسة ولسنا شغيلة برنامج اجتماعي»^{٩٥}.

ضمن هذا الطرح، لم تهتم الجهة الشعبية - ولا غيرها من الحركات العلمانية - بالتربية والتعليم في فلسطين رغم التأكيد على أنه «يجب تحرير العلم من الأثقال الدينية والغيبات»^{٩٦}.

فلم يحدث أن طالبت الجهة بأي تغيير أو تعديل أو إضافة أو احتجاج أو تشجيع على المناهج التعليمية الفلسطينية التي أنتجتها لجنة المناهج المشكلة من قبل السلطة الفلسطينية بعد تأسيسها. «فقط حزب التحرير هو الذي كان يوصل لنا موقفه من المناهج ومطالباته المتعلقة بها». أما فيما يتعلق بالجهة الشعبية فقد احتجت مرة على مسألة تتعلق بقصة لغسان كنفاني^{٩٧}.

لقد قام حزب التحرير بإصدار كتاب يتعلق برأيه في المناهج الفلسطينية،



الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

انبثقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في فبراير ١٩٦٩ على أساس تبني الجناح اليساري في الجبهة الشعبية وفي حركة القوميين العرب إجمالاً للماركسية اللينينية. كان ذلك بزعامة نايف حواتمة وياسر عبد ربه وآخرين. نايف حواتمة ما يزال الأمين العام للجبهة حتى الآن.

اشتهرت الجبهة الديمقراطية بدعوتها لتبني البرنامج الوطني المرحلي لحل القضية الوطنية الفلسطينية الذي تبنته منظمة التحرير بكافة فصائلها بعد حرب ١٩٧٣ تحت شعار «العودة وتقرير المصير وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية»، والذي تم تطويره فيما بعد إلى برنامج «العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني كبرنامج مرحلي وطني عام، ثم تبناه مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط عام ١٩٧٤.

الجبهة الديمقراطية والنظام السياسي

الجبهة الديمقراطية فصيل أساسي من فصائل منظمة التحرير منذ البدايات، وتشارك في عضوية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني

وتتمثل بعضو واحد في المجلس التشريعي الفلسطيني . تعتبر الجبهة حليفاً عنيداً لحركة فتح ، ظهر ذلك جلياً عندما وقفت إلى جانبها بقوة ضد حماس أثناء الانقسام الأخير في النظام السياسي الفلسطيني .

لم توافق الجبهة الديمقراطية على اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل ، ولم تشارك في الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت في العام ١٩٩٥ ، لكن كثيرين من كوادرها عادوا إلى فلسطين إثر هذا الاتفاق ، وشاركت الجبهة في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٠٠٦ في كتلة واحدة باسم «البديل» بالاشتراك مع حزب الشعب وحزب فدا ، وشاركت في حكومة الوحدة الوطنية التي شكلتها حماس بالتعاون مع الآخرين .

إن عدم المشاركة في الانتخابات الأولى ، وعدم وجود أعضاء من الجبهة في البرلمان الفلسطيني الأول ، جعل الجبهة غير مشاركة في صياغة القانون الأساسي الفلسطيني الذي نص على أن الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ، وعلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع . لكن أياً من الأحزاب اليسارية والعلمانية بما فيها الجبهة الديمقراطية لم يقيم بأي عمل يوحى بمعارضته لهذه النصوص في القانون .

لكن لكوادر الجبهة آراء واضحة في تلك البنود الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني . فاعتبر أحد الكوادر الشبابية في الجبهة أن هناك

خطأ كبيراً ارتكبه المشرع الفلسطيني عندما أقر مثل هذه المادة المتعلقة بالدين والشريعة في القانون الأساسي . فذلك مثل تراجعاً عن وثيقة الاستقلال وهو فعل «عنصري تجب إزالته»^{٩٩} .

واعتبر قيادي آخر في الجبهة أن الميثاق الوطني الذي اعتمده منظمة التحرير الفلسطينية كان علمانياً، وكذلك كانت وثيقة الاستقلال، ثم حصل التراجع في القانون الأساسي . وأضاف، إن حركة التحرر الوطني «تقتضي فصل الدين عن الدولة لأنه بدون ذلك سيتربس مزيداً من الترهل في صياغة النظام الأساسي»^{١٠٠} .

لقد كان هناك شعور واضح لدى قيادة الجبهة الديمقراطية بأن القانون الأساسي يشكل تراجعاً عن وثيقة الاستقلال فيما يتعلق بالمسألة الدينية . ففي لقاء بين وفد من الجبهة مع المطران لبيب يونان الذي طالب بالعمل على إعادة صياغة الدستور الفلسطيني بما يضمن الحقوق المدنية للشعب، أكد أبو ليلي نائب الأمين العام للجبهة على التمسك بوثيقة الاستقلال^{١٠١} .

وفي تفسيره للمادة المتعلقة بالدين في النظام الأساسي والتي يعتبرها غير ضرورية، اعتقد أبو غوش أن ذلك تم بسبب التقليد الذي قام به المشرع الفلسطيني للدستور المصري، حيث وضع السادات تعديلات دينية لاعتباره الخاصة قمنا نحن بالأخذ بتلك التعديلات . وهي كذلك

يعترف اليساريون إجمالاً أن لديهم مشكلة فيما يتعلق بالتعامل مع المسألة الدينية، فهناك تراجع في الأحزاب الفلسطينية باتجاه الأسلامة، كما أن هناك «انسجاماً في الأحزاب الفلسطينية مع حالة المد الديني أو تأقلاً معها»^{١٠٥}. وسبب ذلك فيما يتعلق باليسار يكمن في مشكلة ذهابه إلى المساومات والتنازلات الفكرية، وابتعاده عن الوضوح الأيديولوجي الذي خدمه تاريخياً باتجاه الغموض، وتنازله الاستراتيجي لصالح التكتيكي والمرحلي، فالأحزاب اليسارية «تتأرجح بينها وبين نفسها وتتخذ موقفاً متخيلاً وتتصرف في ضوء ذلك»^{١٠٦}.

الجبهة الديمقراطية والدين :

لا يشكل الدين قضية حيوية عندما يتعلق بالجانب التنظيمي في الجبهة الديمقراطية، فالخلفية الدينية ليست عاملاً في تقرير علاقة الشخص بالجبهة التي ضمت طوال تاريخها وفي المواقع القيادية أيضاً من هم من أسر مسلمة أو مسيحية. والأمين العام للجبهة ومؤسسها من أسرة مسيحية، ولا توجد كوتا للمسيحيين أو غيرهم في الجبهة، ومسألة وجودهم - المسيحيين - في المواقع القيادية للجبهة تحصيل حاصل^{١٠٧} من حيث المبدأ، وكما يبين النظام الداخلي للجبهة فإنها حركة يسارية «تسترشد بالاشتراكية العلمية كمنهج لتحرير الواقع الاجتماعي ودليل للعمل من أجل تغييره»^{١٠٨}.

لذلك فإن أعضاء الجبهة يعتبرون أنفسهم دعاة الدولة الديمقراطية

الاجتماعي، واستخدام الشعار الديني كأداة هو مسألة مرفوضة^{١١٣}.
 لكن واقع الأمر يشير إلى أن الدين لا يستخدم كأداة من قبل الأحزاب
 الدينية فقط بل أحياناً من قبل أحزاب تسمي نفسها علمانية، وهذا يتم
 نتيجة انسجام هذه الأحزاب مع الحالة العامة التي تتصف بالتدين^{١١٤}،
 وأحياناً يجري ذلك من باب محاولة هذه الأحزاب رد تهمة «الكفر»
 عنها وإظهار نفسها كأحزاب غير معادية للدين أو غير «كافرة»^{١١٥}.

الجهة الديمقراطية والثقافة

ككل الأحزاب والحركات اليسارية اهتمت الجهة الديمقراطية بالموضوع
 الثقافي تاريخياً، وما زال قادة الجهة يهتمون بإصدار الدراسات المتعلقة
 بالفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، وبينها ما يتعلق بالعلمانية. لكن هذا
 الاهتمام بالثقافة ضعف إلى حد بعيد في السنوات الأخيرة مثلما حدث
 مع باقي الحركات. نجد في الجهة من يقر بذلك، ويقول أنه هناك برامج
 ثقافية في الجهة ولكنها تطبق في خارج فلسطين أما في داخلها «فعلى
 التساهيل»^{١١٦}. ونجد أيضاً من يقول أنه في الجهة هناك «تثقيف ممنهج وله
 علاقة بعلمانية الدولة والدمقرطة»^{١١٧}. يبدو أنه في الجهة الديمقراطية،
 كما في بقية الحركات والأحزاب الأخرى، لا تخضع العملية التثقيفية
 كثيراً للمركز، ويترك هامش كبير للمنظمات المحلية للتصرف.

لا يدخل الدين ضمن البرامج الثقافية للجهة الديمقراطية، رغم الشعور

بخطورة الموجة الفكرية المحافظة والمرتبطة بالدين حيث «تزداد مسؤولية المؤمنين بالحدائق للتصدي للاتجاهات السلفية»^{١١٨}، وحيث يشعر البعض بضرورة الإفصاح عن الهوية الفكرية، وبأن الحذر في الأمور المتعلقة بموضوع الدين تكون في بعض الأحيان غير مبررة^{١١٩}.

يرى مهتمون في الأمر أن الذهاب إلى الدين لدى فئات متزايدة من المجتمع الفلسطيني ما هو إلا نتيجة لتراجع الأحزاب السياسية. فعندما تتراجع هذه الأحزاب «يصبح حزب المجتمع هو الدين»^{١٢٠}. لذلك فعلى هذه الأحزاب، والحديث هنا عن اليسار إجمالاً، أن لا تغير من أيديولوجيتها معتقدة أن ذلك سوف يكسبها مزيداً من القبول لدى الناس لأن ذلك يأتي بمرود عكسي، ويفقدها احترام الناس^{١٢١}.

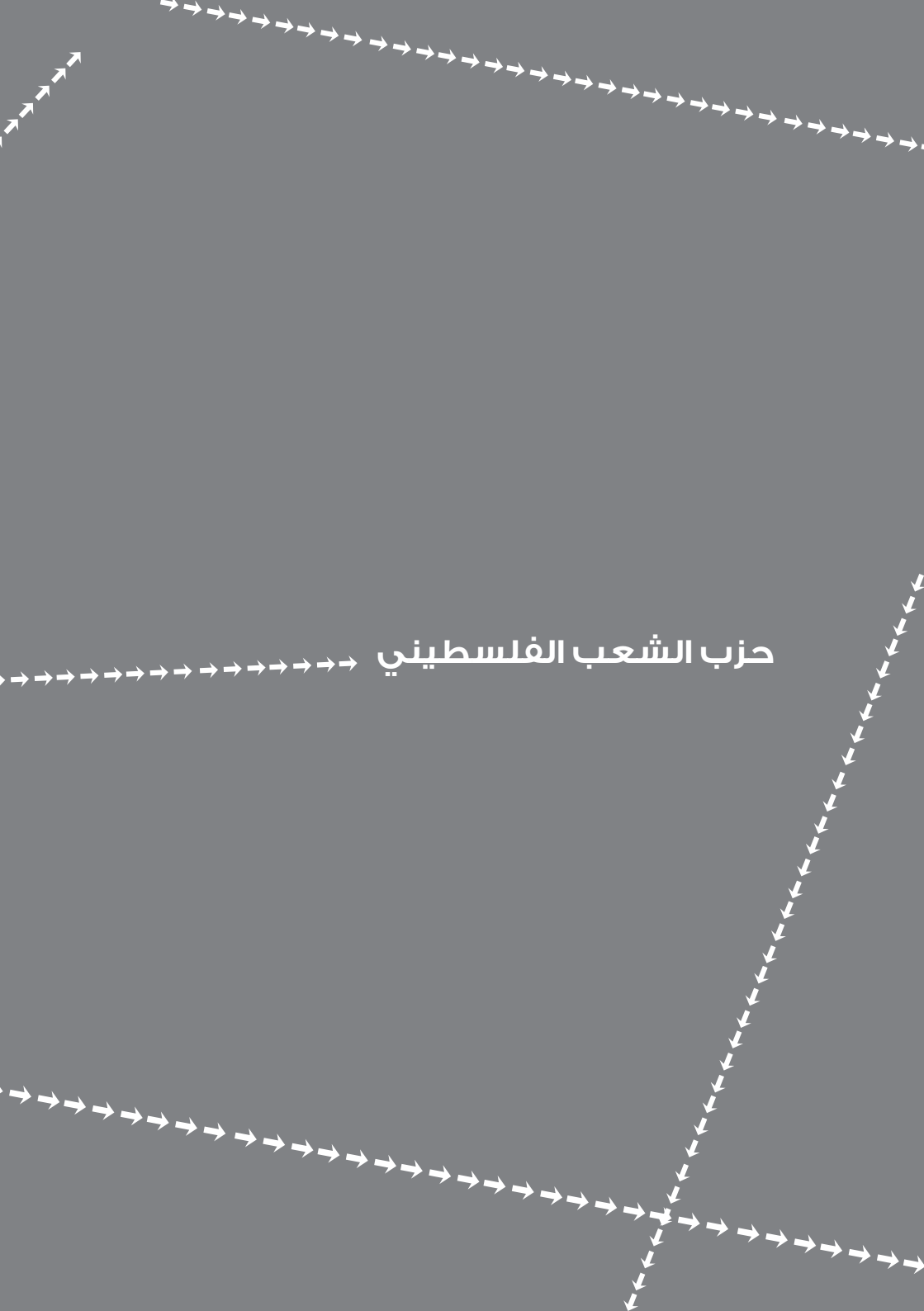
تعتبر مسألة المرأة الأكثر وضوحاً في توجه الأحزاب بالنسبة للقضايا ذات العلاقة بالفكري الديني والمحافظة. وتعتبر الجبهة الديمقراطية نفسها تنظيمًا تقدميًا عصرياً لا يميز بين الرجل والمرأة، وأعضاؤها من قمة الهرم التنظيمي وحتى القاعدة يتشكلون من الجنسين، بل حتى أن الجبهة تراعي وجود امرأة «محجبة وغير محجبة في المواقع القيادية»^{١٢٢}.

وأن هناك نسبة عالية من المحجبات داخل صفوف الجبهة ولكن التعاطي مع هذه الظاهرة تتم على أساس أن ذلك هو «زي شعبي تراثي أكثر منه هوية فكرية»^{١٢٣}.

إن النضالات النسوية الأساسية في الجبهة، وفي بقية اليسار، تقوم بها المنظمات النسوية التابعة لتلك الأحزاب. ومن الواضح أنه في كثير من الأحيان، تشكو قيادات المنظمات النسوية من عدم دعم الأحزاب الأم لها في القضايا المتعلقة بالمرأة، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة تقاطع مع الفكر الديني. جرى هذا بوضوح عندما حاولت النساء العمل على تطوير التشريعات باتجاه المساواة بين المرأة والرجل. وذلك بتطوير قانون الأحوال الشخصية. لقد اعتبرت ربما نزال أن تقاعس اليسار في موضوع البرلمان السوري يرتقي إلى كونه «جريمة ضد النساء...» وأن اليسار واليمين ذعروا من البرلمان السوري واعتبروه قضية أمنية وليست اجتماعية»^{١٢٤}.

تتكلم أحزاب اليسار الفلسطيني كثيراً عن موضوع المرأة، بل وتتخذ إجراءات لزيادة مشاركة تلك المرأة في تلك الأحزاب وقيادتها بل وفي النظام السياسي الفلسطيني ككل. لكن الحديث عن العلمانية كمطلب للمساواة ليس فقط بين الجنسين، بل أيضاً كمطلب للمساواة بين كافة العناصر المشكلة للمجتمع هو أقل بكثير. ليس ذلك نابعاً من عدم إدراك اليسار أن لا مساواة بين كافة الأطراف بما فيها الرجل والمرأة إلا في دولة علمانية، بل لأنه يدرك أن الحديث عن المساواة بين الجنسين دون التطرق إلى علمانية الدولة هو أقل تكلفة من حيث ردود القوى المحافظة على ذلك الطرح.

أما فيما يتعلق بالتعليم في فلسطين وموقف الجبهة الديمقراطية منه،



حزب الشعب الفلسطيني

حزب الشعب الفلسطيني

هو الحزب الذي ورث الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كانت بداياته في وائل القرن الماضي ثم تحول أعضاؤه في الضفة الغربية بعد احتلال الجزء الأكبر من فلسطين عام ١٩٤٨ إلى الحزب الشيوعي الأردني . وفي قطاع غزة تحول إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة ، في حين أصبح من تبقى من الشيوعيين داخل إسرائيل أعضاء في الحزب الشيوعي الإسرائيلي .

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحول القسم الأكبر من أعضاء الحزب إلى تسمية جديدة هي حزب الشعب الفلسطيني الذي كان أمينه العام الأول بشير البرغوثي ، وأمينه العام الحالي هو بسام الصالحي وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن الحزب حنا عميره .

رغم تخلي الحزب عن الماركسية - اللينينية وعن المركزية الديمقراطية في التنظيم إلا أنه أعلن تمسكه بالمنهج الجدلي وما زال يعتبر نفسه حزباً يسارياً اشتراكياً .

بخلاف الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية الأخرى كان التنظيم الأساسي للحزب داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة . وافق الحزب على اتفاقية أوسلو وشارك في أول حكومة شكلها ياسر عرفات بعد رجوعه إلى الوطن وتأسيسه للسلطة الفلسطينية .

حزب الشعب والنظام السياسي في فلسطين :

أوضح حزب الشعب أنه يناضل من أجل دولة علمانية عصرية تقوم على الفصل الواضح بين الدين والدولة ١٢٨ ، وقال أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب بأنه - أي الحزب - «يطمح في أن يكون هناك دولة ديمقراطية علمانية وليس حاكمة أو إمارة دينية» ١٢٩ ، وأكد عضو في اللجنة المركزية أن الموقف من طبيعة النظام السياسي واضح حيث يؤكد على «الديمقراطية، ضمان حرية الرأي والتعبير، تداول سلمي للسلطة، حرية الاعتقاد، فصل الدين عن الدولة» ١٣٠ .

هناك في حزب الشعب من رأى أن التراجع عن شعار الدولة الفلسطينية العلمانية جرى تاريخياً بسبب التآمر الامبريالي على القضية الفلسطينية ، فقبل حدوث النكبة في العام ١٩٤٨ دعت بعض القوى الفلسطينية وفي مقدمتها عصبة التحرر الوطني (الشيوعيين) بضرورة حل تلك القضية على أساس دولة ديمقراطية علمانية لكل مواطنيها ، لكن هذه الاطروحات فشلت بسبب تأمر القوى الثلاث الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية والرجعية العربية ، وفرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني ، ثم طرح موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧ الذي أصبح مقبولاً لدى المجتمع الدولي ١٣١ .

وهناك من رأى موضوع الدولة الديمقراطية العلمانية من زاوية أخرى ،

«فعندما جاء طرح المنظمة للدولة العلمانية كان لها علاقة بإبراز ملف القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وبالتالي كان المحرك لصانع القرار الفلسطيني هو إخراج إسرائيل فرفعنا هذا الشعار ليصبح اليهود مواطنين في إطار الدولة»^{١٣٢}.

لقد تراجع شعار الدولة الديمقراطية العلمانية بعد انخراط منظمة التحرير في مشاريع التسوية التي تحتاج إلى موافقة من القوى المتنفذة في العالم . فكان التراجع عنه في شعار الدولة المستقلة، وكذلك في القانون الأساسي الذي أوضح طبيعة الدولة الفلسطينية وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع ، وكذلك تم التراجع عنه في وثيقة «الوفاق الوطني» التي «لم تتطرق لهوية الدولة حيث ترك هذا الموضوع لعدم الاشتباك ولكن عندما يحين استحقاق هذه الدولة سيكون هناك مساحة للاشتباك حول طبيعة الدولة بين قوى الإسلام السياسي وفصائل المنظمة»^{١٣٣}.

ينظر حزب الشعب إلى وثيقة الاستقلال بايجابية كبيرة، لكن لكوادر الحزب آراء مختلفة فيما يتعلق بعلاقتها بالقانون الأساسي . فالبعض لا يعتبر ما جاء في تلك الوثيقة من تأكيد على الحقوق والحريات العامة دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس بين الرجل والمرأة، وضرورة حماية حقوق الإنسان والحرية الشخصية، وتأكيدا على التعددية السياسية التي تصان فيها المعتقدات الدينية والسياسية والكرامة الإنسانية، يحمل أي تناقض مع ما جاء في القانون من حديث عن

حزب الشعب والإسلام السياسي

رغم الفوارق الفكرية الكبيرة، والتاريخ المثقل بالصدام الفكري الذي وصل في مرات عديدة لدرجة العنف الجسدي، إلا أن أمين عام حزب الشعب وصف العلاقة مع حركة حماس بأنها جيدة سواء في غزة أو الخارج. وأفاد بأن لقاءات عديدة جرت بين التنظيمين على أعلى المستويات حتى عندما كانت فتح حساسة من مثل تلك اللقاءات^{١٣٧}.

سبب هذا التواصل مع حماس لدى حزب الشعب هو «الحرص» على أن تكون الحركة جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، على أساس احترام قواعد ذلك النظام من ديمقراطية وتعددية، حيث الصراع مع حماس سيكون أجدي كثيراً في إطار النظام السياسي، ومن خلال الاحتكام إلى مرجعية القانون الأساسي. ومن أجل ذلك رفض الحزب مسألة إخراج حماس عن الشرعية، عندما تم بحث ذلك الموضوع في المجلس المركزي لمنظمة التحرير.

يقول الحزب أنه حاول التعاون مع حكومة حماس بشكل كبير، بعد أن تم تشكيلها إثر فوز حماس بالانتخابات مباشرة. وأنه قام ببذل جهد كبير لفك الحصار عن الحكومة التي اعتبرها حكومة الشعب الفلسطيني، وسهل لها الالتقاء بالكثير من الجهات التي له علاقة بها. لكن الحزب وقف ضد الانقسام الذي حدث إثر ما أسماه «الانقلاب»

حزب الشعب والدين :

رغم أن حزب الشعب يعتبر نفسه «وريثاً» للحزب الشيوعي ، ورغم تخليه عن الايدولوجيا الماركسية - اللينينية إلا أنه ما زال يعتبر نفسه حزباً يسارياً علمانياً ، وهو يعلن أنه حزب يحترم حرية الاعتقاد باعتباره «شأناً» فردياً خاصاً» . . . وأنه يناضل «دون تمييز بين الرجل والمرأة ، ودون تمييز على أساس ديني أو مذهبي أو عرقي»^{١٣٩} .

يؤكد أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب أنه - أي الحزب - «لا يعادي الدين كمتعقد ولكنه يعادي توظيفه من قبل الإسلام السياسي»^{١٤٠} ، وعضوية الحزب ليست مشروطة بصفات لها علاقة بالدين بل أن عضويته تؤكد أن لا تمييز في الجنس أو اللون أو المعتقد الديني^{١٤١} . وفي حقيقة الأمر فإن الحزب أكثر وضوحاً من غيره في موقفه ضد استخدام الدين لأغراض سياسية أو انتخابية^{١٤٢} .

عند الحديث عن مهمات الحزب على الصعيد الداخلي يتم التأكيد على ضرورة احترام الحريات الدينية والمعتقد الديني ، والمحافظة على المقدسات لجميع الأديان والدفاع عنها ، وفصل الدين عن الدولة ، وسن القوانين التي تضمن للفرد حرية الاعتقاد^{١٤٣} .

ويُفرد الحزب أهمية خاصة في مهماته لمدينة القدس ، فدعا إلى «تشكيل

حزب الشعب والثقافة والمجتمع :

اهتم اليسار الفلسطيني، وبالتحديد الشيوعيون الفلسطينيون، بالثقافة بشكل استثنائي، وجرت العادة أن يكون الاهتمام بالثقافة مركزياً، إلا أنه ومع استفحال أزمة اليسار العالمي والمحلي وتحول الحزب من الشيوعي إلى الشعب، ومن الايدولوجيا الماركسية إلى انفتاح فكري أكبر، أصبحت الثقافة لا تحظى بنفس الاهتمام السابق، ولو حظت تفاوت الاهتمام بها من منظمة حزبية إلى أخرى.

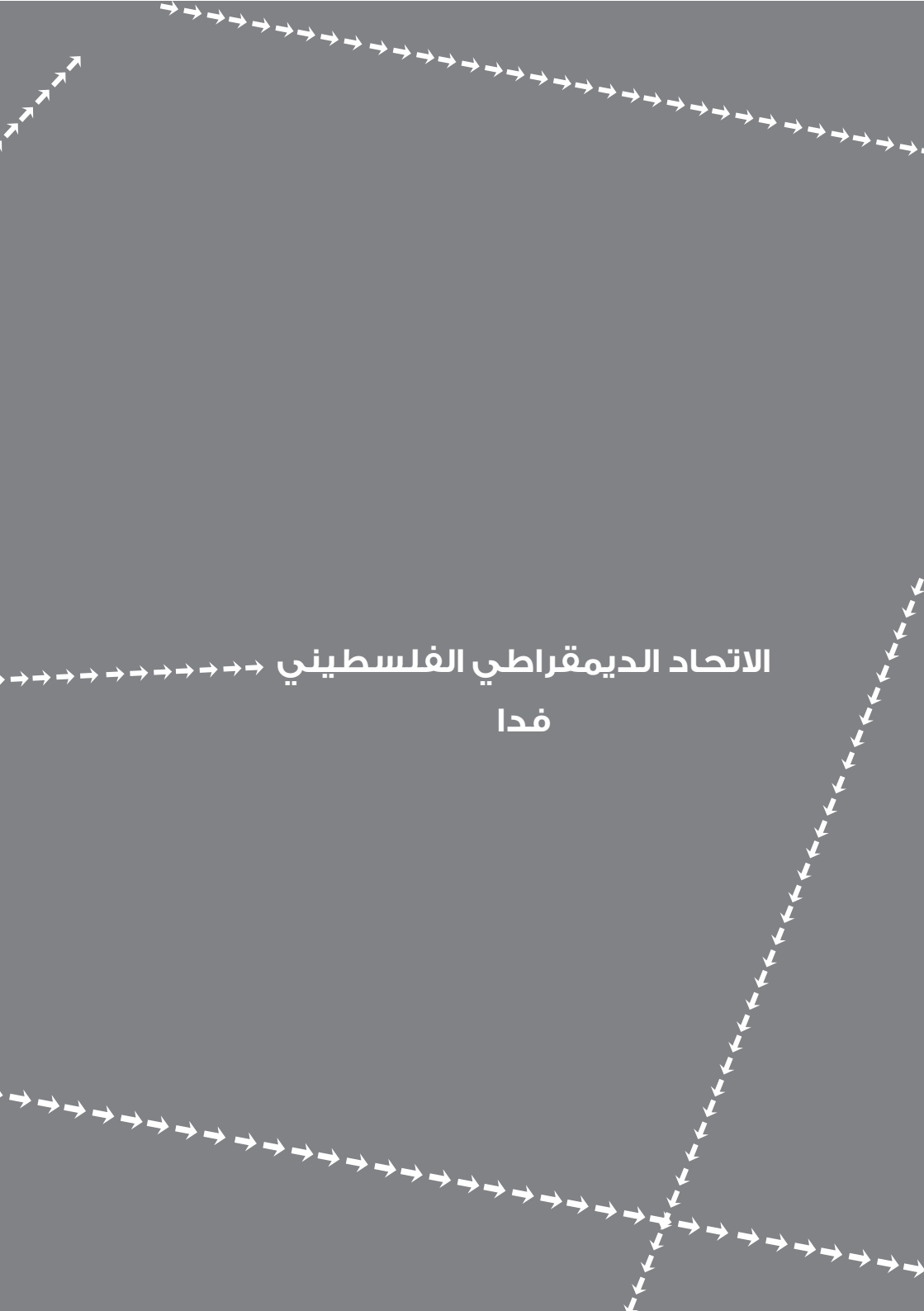
يصف أحد كوادر الحزب الوضع الثقافي بقوله أن الجبهة الفكرية كانت شيئاً أساسياً خاصة لليسار، وكانت متطلباً أساسياً للتعبئة والكفاح، لكن الثقافة الآن ليست شيئاً ممنهجاً عند كل التنظيمات الفلسطينية بما فيها حزب الشعب، والموجود فيها ما هو إلا بعض النشاطات النادرة، والفكرات محصوراً في نطاق النخبة والذي يهتم بالثقافة هو الجيل القديم^{١٥١}.

يتبع الحزب مركز فؤاد نصار الذي ينتج بعض الدراسات والنشرات التي تشكل المادة الثقافية الأساسية التي يتعامل بها المهتمون في حزب الشعب، بالإضافة إلى التثقيف الذي تقوم به بعض المنظمات الطلابية للحزب في مواضيع تتعلق بالنظام الداخلي للحزب، والماركسية، وكذلك التدريب على الحوار.

وفي مجال التعليم اهتم الحزب في أديباته بالموضوع وذلك كون التعليم أحد أهم روافد التنشئة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، فدعا الحزب إلى وضع منهاج تعليمي فلسطيني متطور، ينقل التعليم من المنهج التلقيني إلى المنهج البحثي العقلي، وإلى تعميق وتوسيع المضمون الوطني الديمقراطي في مناهج التعليم، وفي توسيع آفاق المعرفة الإنسانية فيها وإلى تشريع قوانين تكفل الحريات الأكاديمية ١٥٧. لكن الحزب لم يتطرق إلى حجم الفكر الديني داخل المناهج، ولا إلى سيطرة المتدينين تاريخياً على العملية التعليمية في فلسطين.

ولم يحدث، وكما قلنا بالنسبة للآخرين، أن احتج الحزب على أي شيء في المناهج أو طالب عملياً ورسمياً بأي شيء يتعلق بها. والأنكى من ذلك أن أي حزب من الأحزاب اليسارية أو الوطنية لم يطالب بوزارة التربية والتعليم أيام ما سُمي بحكومة الوحدة الوطنية وشاركت بها حماس إلى جانب كثير من قوى منظمة التحرير، فالصراع كان على الوزارات «السيادية» ووزارة التربية والتعليم لا تحمل هذا التصنيف بالنسبة لتلك الأحزاب.

أما بالنسبة لقضية المرأة، فلقد أعلن الحزب في برنامجه السياسي أنه يناضل «دون تمييز بين الرجل والمرأة...» ووصف وضع المرأة بأنه لا يزال يفتقد إلى الأساس الاجتماعي العادل والمتساوي، كما دعا إلى تطوير قوانين الأحوال الشخصية، والعمل على ضمان مساواة المرأة مع



الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني
فدا

الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)

فدا حزب سياسي تأسس أثر انشقاؤه عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتزعمه ياسر عبد ربه الذي كان في حينه أميناً عاماً مساعداً للجبهة.

كان ذلك إثر الخلاف السياسي والفكري والتنظيمي الذي وقع في دورة اللجنة المركزية للجبهة التي انعقدت في الجزائر ما بين ١٥ شباط (فبراير) - ٣ آذار (مارس) ١٩٩٠ حول المتطلبات والمهام السياسية والتنظيمية التي أملتھا الانتفاضة الفلسطينية الأولى. سمي الحزب في البداية «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين- التجديد والديمقراطية، ثم تغير إلى الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني في مؤتمره التأسيسي الذي عقد في عمان في العام ١٩٩١.

شغل ياسر عبد ربه الأمانة العامة لحزب فدا في البداية، وبعد خلاف حول كونه أميناً عاماً وممثلاً للحزب في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أصبح صالح رافت أميناً عاماً، وفي المؤتمر الثالث (الأخير) للحزب تم انتخاب زهيرة كمال أمينة عامة، وشغل صالح رافت موقع نائب الأمين العام وممثل الحزب في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

فدا هو أحد الأحزاب الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير

فكرياً، يبين فدا أنه حزب «تقدمي وعلماني، يهدف لبناء مجتمع مدني ديمقراطي وعلماني يفصل بين الدين والدولة ويصون حقوق وحرية الفرد في ممارسة الشعائر الدينية واحترامها، ويتجاوز الولاءات الطائفية والمذهبية والعشائرية والجهوية، ويضمن ممارسة الدولة الحياد الايجابي إزاء الأديان والطوائف والمذاهب وذلك وفق الشعار الذي أبرزه التاريخ العربي الحديث «الدين لله والوطن للجميع»^{١٦٤}.

فدا والنظام السياسي :

لا يخفي فدا رغبته الكبيرة في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي علماني في فلسطين. وهو يدعو صراحة إلى «سيادة العلمنة في تنظيم الحياة السياسية باعتبارها مكوناً رئيسياً من مكونات الديمقراطية في عالمنا المعاصر. فلا ديمقراطية حقيقية إن لم يتمخض عنها تمييز في شؤون الدين عن شؤون الدولة، وإن لم يجر تقييد لتدخل الدولة في شؤون المجتمع المدني»^{١٦٥}. بل ويصل الحزب إلى أمله في إيجاد حوار بين القوى الديمقراطية والتقدمية من أجل توحيدها في إطار حزب «ديمقراطي تقدمي علماني»^{١٦٦}.

ومن أجل ذلك توجه فدا إلى الحكومة الفلسطينية يدعوها إلى «بناء مجتمع مدني علماني يتسم بالتعددية ومؤهل لتحقيق الاستقلال... وإلى الفصل بين الدين والسلطة السياسية، وصون حقوق وحرية الفرد

قيل عن التوجه العلماني لوثيقة الاستقلال، وبين اعتماد الإسلام كدين رسمي في فلسطين، وكذلك كمصدر رئيسي للتشريع كما جاء في القانون الأساسي الفلسطيني، فذلك «لا يشكل تراجعاً عن وثيقة الاستقلال» . . . وفدا ليس له موقف سلبي من ذلك الاعتماد^{١٣١}.

فدا والدين

يؤكد فدا احترامه للديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد، ولذلك يعلن أنه «ليس ضد الدين، بل يحترم الموروث الثقافي بكل مقوماته، وهو مع الدين المنفتح الذي يحترم حقوق الإنسان»^{١٣٢}. كما أن العلمانية التي ينادي بها الحزب هي ليست تلك العلمانية الملحدة، فالعلمانية لديه، وانطلاقاً من وضع المجتمع الفلسطيني المتعدد الأديان والطوائف «تعني احترام الدين وحرية ممارسة الشعائر الدينية»، ومن هذا المنطلق فهو يدعو إلى «تحرير الدين من الاستغلال، سواء من الحركات السياسية الحاكمة للتغطية على ممارساتها القمعية وعلى سياساتها التي لا تخدم سوى فئات طبقية أو طبقات اجتماعية محدودة»^{١٣٣}.

إن تأييد حزب فدا للعلمانية إذا لا يتأتى انطلاقاً من موقف ضد الدين بذاته، بل من باب الحرص على عدم استغلال الدين من ناحية، وكذلك لأنه يعتبر أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون كاملة إلا بتلازمها مع العلمانية حيث أن مزج الدين بالسياسة «قد يؤدي إلى تفتت المجتمع، ولا يساهم

في بناء مؤسسات المجتمع على أسس ديمقراطية»^{١٧٤}.

ينعكس الموقف من الدين ومن العلمانية على بنية الحزب. ففي فدا أعضاء وقادة من أسر مسيحية وإسلامية. وهو يفتح أبوابه لكل مواطن «بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو المعتقد الفلسفي»^{١٧٥}، حيث أزال الحزب كل الاشتراطات الأيديولوجية لدخوله وتوقف عن اعتبار نفسه حزباً أيديولوجياً، بل هو حزب برامج وقيم وفكر^{١٧٦}.

لا يوجد في المناصب القيادية للحزب كوتا معينة لمسيحيين أو لأي شخص لاعتبارات دينية، إذ أن فدا كحزب علماني ديمقراطي ينتخب قاداته بحرية، ولا يرى داعياً للانحياز لفئات معينة لتمثيلها في القيادة خارج إطار العملية الديمقراطية^{١٧٧}. لذلك فإن وجود مسيحيين في قيادة الحزب لم يأت بسبب «وجود فرمان بل هي تحصيل حاصل»^{١٧٨}.

فدا والإسلام السياسي :

يقر فدا بتنامي دور الحركات الدينية «المتطرفة» كحركات «ذات قواعد شعبية» ليس فقط في فلسطين بل في كثير من البلدان العربية الأخرى.

ويقر أيضاً أن هذه الحركات «تطرح نفسها كمعارضة للنظم القائمة»^{١٧٩}. لكن توجهاته نحو هذه الحركات وسياساته اختلفت من حين لآخر رغم

ثوابته الفكرية ضدها .

ففي فترات المواجهة مع الاحتلال أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي جرت في أواخر تسعينيات القرن الماضي ، دعا فدا الحركة الإسلامية «للمساهمة في العمل المشترك وتعزيز الوحدة الوطنية» ١٨٠ . كما حذر الحزب من مخاطر المواجهة بين السلطة الفلسطينية والإسلام السياسي لأن ذلك «يقوض أحياناً أسس المجتمع المدني»^{١٨١} .

لكن الموقف العام لفدا من حركات الإسلام السياسي وبخاصة حماس يبقى موقفاً سلبياً وذلك لأسباب فكرية وأخرى سياسية . فحماس كما تقول فدا هي جناح من أجنحة الإخوان المسلمين ، تعلن أن مرجعيتها الإسلام ، ويصف إسماعيل هنية حكومته بالحكومة الربانية والإلهية ، ويصرح نزار ريان القائد في حماس والذي قضى أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في ٢٠٠٨ بأنه «سيتم اقتلاع الزندقة والعلمانية من قطاع غزة»^{١٨٢} .

إن مسألة المرجعية الدينية لحركة حماس لا تقل أهمية لدى فدا عن المواقف السياسية التي تتخذها الحركة . فهي - أي حماس - لا تسعى فقط للسيطرة على السلطة ولكنها تسعى لتغيير جوهر السلطة أيضاً ، وفي هذا المجال يؤكد فدا أن حركة حماس «مصرّة على بناء سلطة دينية في قطاع غزة تستند إلى فكر سلفي متشدد ، وتريد فرض الأسلمة بدعوى

تطبيق الشريعة الإسلامية على كل مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والإعلامية في قطاع غزة. وتتبع سياسة تمييز بحق المرأة وتدخل بلباسها وسلوكها وتعمل على مطاردتها ومحاصرتها وفرض القيود عليها بدءاً من محاولاتها المتواصلة لفرض الحجاب والجلباب على طالبات المدارس والجامعات والمحاميات في المحاكم إلى مطاردتهن في الشوارع والمطاعم ومنع اختلاطهن بالرجال وتدخين النرجيلة أو الركوب في السيارة إلى جانب الرجال» . . . كما عملت حماس على إقرار قوانين باسم المجلس التشريعي المعطل تكرر التمييز ضد المرأة، وكذلك حرية عمل المؤسسات الأهلية في قطاع غزة وتفتح الطريق لبناء سلطة شمولية استبدادية برداء ديني شبيه بسلطة طالبان في أفغانستان»^{١٨٣}.

من ناحية سياسية يعتبر فدا أن جذور الأزمة مع حركة حماس تقود إلى الخلافات البرنامجية العميقة بين منظمة التحرير وفصائلها وبين جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة وامتدادها في فلسطين، حركة حماس^{١٨٤}.

وفدا بالطبع هو جزء من منظمة التحرير ويؤيد سياساتها بقوة ويعتبرها «مهما وقع من خلافات وتباينات بين مكوناتها، ومهما اعترأها من خلل داخلي كبير كانت وستبقى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجدة والمرجعية السياسية العليا للشعب والسلطة الوطنية الفلسطينية والحريصة على تحقيق المشروع الوطني»^{١٨٥}.

إن هذا الموقف الذي يتخذه فدا من منظمة التحرير يفسر المواقف التي

اتخذها حيال الصراع بين حماس وفتح، والذي توج بانقسام عمودي في النظام السياسي الفلسطيني وكذلك في الجغرافيا السياسية حيث سيطرت فتح على الضفة الغربية وحماس على غزة.

ففدا وقف إلى جانب فتح والرئيس محمود عباس بشكل مطلق، وأعلن تأييده لكل القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية لـ فتح والمراسيم التي أصدرها الرئيس الخاصة بإقالة رئيس الحكومة في حينه القيادي في حماس إسماعيل هنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سلام فياض، واعتبرها قرارات شرعية «تستهدف صون المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني والمحافظة على وحدة السلطة الوطنية الفلسطينية بجناحيها في قطاع غزة والضفة الغربية»^{١٨٦}.

ويعتبر فدا أن «الانقلاب» الذي قامت به حماس ضد السلطة في ٢٠٠٧ لا يهدف فقط إلى الاستيلاء على السلطة بل إلى تغيير جوهرها بعد ذلك، ولذلك عملت حماس على «هدم كل مؤسسات السلطة الأمنية والمدنية وإعادة بنائها من جديد بالاعتماد على كوادر حماس لتتلاءم مع رؤيتها لبناء السلطة الدينية في فلسطين»^{١٨٧}.

كما يعتبر الحزب أن حماس هي التي تتحمل مسؤولية الاستمرار في الانقسام وعدم نجاح كل محاولات المصالحة التي جرت. وهو يعزي موقف حماس في «رفض المصالحة» إلى اعتبارات «ارتباطات» حماس

حماس في الانتخابات البرلمانية الأخيرة .

والوقوف أمام حماس والإسلام السياسي يعني بالنسبة لفدا «خوض صراع فكري نزيه وصريح مع تلك الحركات الدينية المتطرفة التي تسعى إلى مصادرة الديمقراطية وفرض رؤية أحادية للمنطلقات الاجتماعية والأخلاقية والقيمية والتي ترفض الإقرار بوجود الرأي الآخر»^{١٩٠} .

إضافة إلى ذلك يرى فدا ضرورة عدم التردد في توجيه النقد العلني للفكر السياسي للأصولية الدينية المعاصرة، باعتباره فكراً دنيوياً بالأساس، ويدعو إلى محاربة التطرف والتعصب الديني الذي «يحاول طمس حقيقة كون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً متعدد الأديان والطوائف ويشكل النموذج الحضاري في الصراع مع نموذج دولة إسرائيل القائم على الصهيونية»^{١٩١} . ويخلص فدا في هذا المجال، مجال التصدي لحركات الإسلام السياسي أن أنجع طريقة للنجاح في ذلك تبقى في «إبراز جاذبية المشروع الوطني الديمقراطي»^{١٩٢} .

فدا والثقافة :

يتحدث فدا في أدبياته كثيراً حول الثقافة ودورها وضرورة الاهتمام بها، وحول طبيعة الثقافة التي يجب على «القوى العلمانية الديمقراطية» تجسيدها في المجتمع الفلسطيني . لقد تحدث البرنامج العام لفدا عن

يلوم قوى اليسار التي أهملت . . . مسألة التثقيف الداخلي لكوادرها وأعضائها . . . وتدنت لديها قضية الاهتمام في تنمية وتدريب القيادات الشابة والنسوية^{١٩٦} .

هناك إهمال كبير في موضوع التثقيف تصاعد مع مغادرة أحزاب اليسار ومن ضمنها فدا لمواقعها الأيديولوجية السابقة . لقد بدا أن التثقيف مسألة متلازمة مع الايديولوجيا، وحال مغادرتها لم يعد هناك داعٍ جدي للتثقيف الحزبي الذي اتخذ طابعاً شكلياً إلى حد بعيد، وأهملاً الجانب المتعلق بالدين والعلمانية فيه أكثر من الجوانب الأخرى، وسمح . . . أو تم التغاضي عن استخدام بعض رموز الخطاب الديني في بعض المناسبات الانتخابية، وذلك كشكل من أشكال مظاهر التراجع أمام الفكر الديني^{١٩٧} .

فدا والتعليم :

يعتبر فدا بحق الحزب الذي اهتم أكثر من غيره بالتعليم على الأقل من خلال إثارة هذا الموضوع في ادبياته . وتناول هذا الاهتمام كافة الأمور المتعلقة بالتعليم والتربية، سواء من خلال الحديث عن الحق في التعليم وفلسفته ونوعيته والاساليب التي يجب أن تتبع فيه، وكذلك جعله مسألة وطنية عامة ينبغي الحوار حولها بين كافة القوى الفلسطينية . دعا حزب فدا إلى تطوير وعلمنة التعليم في فلسطين وإلى فلسطينة وعلمنة وتطوير المناهج التعليمية أيضاً، وطالب بوضع سياسة تعليمية

تنطلق من الحاجات الشمولية للمجتمع بما في ذلك تشجيع البحث العلمي^{١٩٨}، واعتبر أن جانباً هاماً من «الصراع ضد التعصب والعداء للديمقراطية وحرية الفكر يمكن أن يتم عبر اشاعة ونشر المعرفة العلمية عبر تعميم برامج تعليمية تعتمد أسس العلم والعقل»^{١٩٩}.

كما أكد تقرير اللجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر العام للحزب ضرورة القيام بعملية إصلاح واسعة «للنظام التعليمي في جميع مراحلها وعلمته وذلك بفصل التعليم عن الدين»^{٢٠٠}. وضرورة ايلاء اهتمام رئيسي لتحسين نوعية التعليم وجودته المرتبطة برؤية علمية تنويرية، والربط بين التعليم والديمقراطية.

اهتم فدا بالثقافة بصورة عامة ورأى ضرورة أن تكون ثقافة وطنية إنسانية تتميز بالمرونة والابداع والتعددية شكلاً ومضموناً، وتبتعد عن الجمود والانغلاق، وتشكل أساساً لفلسفة التعليم من المدرسة للجامعة^{٢٠١}. لكن الحزب يرى أن واقع التعليم الفلسطيني ما زال يعاني من مشاكل كثيرة حتى بعد ايجاد المنهاج الفلسطيني الجديد، «فعند التدقيق في الكتب المدرسية للتعليم الأساسي يتضح بأنه تم صياغتها بروح شديدة المحافظة ومعادية للتنوير»^{٢٠٢}.

ما زال أسلوب التعليم الفلسطيني غير مقبول لدى فدا إذ يعتمد التلقين ويتم الابتعاد عن التفكير التحليلي الناقد. ويرفض الحزب موضوع

الفصل بين الجنسين الذي ما يزال قائماً في المدارس الأساسية والثانوية حيث لم يعد مبرراً في القرن الواحد والعشرين، «ولا تزال السياسات التعليمية العامة على المستوى التطبيقي وبخاصة في مسائل التعليم اللامنهجي كالنون والموسيقى والمهن والرياضة وكذلك بعض الأنشطة الحرة مثل الرحلات والمشاركة في أنشطة خارج الدوام المدرسي تتضمن التمييز بين الطالبات والطلاب»^{٢٠٣}.

لكن كل ما قاله فدا حول التعليم في وثائقه وأدبياته لم يترجم على المستوى العملي إلى القيام بإجراءات معينة تضغط على المسؤولين في المجال لتطبيق أي مما ينادي به الحزب. وكما سبق وقلنا فإن لجنة المناهج الفلسطينية لم تتلق من فدا، ولا من أي من الأحزاب الفلسطينية «العلمانية» الأخرى أية ملاحظات أو مطالبات حول المنهج. كذلك لم يناقش مجلس الوزراء جوهر التعليم وفلسفته، ولم يطلب منه ذلك، رغم وجود وزير لفدا ووزراء آخرين للأحزاب «العلمانية» الأخرى.

فدا والمرأة:

يظهر موقف فدا من المرأة في كل أديباته تقريباً، وهو موقف يؤكد فيه الحزب «الإلتزامه الثابت في الدفاع عن مصالح المرأة ومساواتها في الحقوق»^{٢٠٤}، من حيث هو حزب «يؤمن بحق المرأة في المشاركة السياسية والاجتماعية وتبوتها مراكز قيادية في السلطة»^{٢٠٥}.

وانطلاقاً من ذلك يعلن الحزب أنه يعمل من أجل «بناء مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع مواطنيه بما يشمل المساواة بين المرأة والرجل . ويدعو في مجال الدفاع عن المرأة وحقوقها إلى «سن التشريعات والقوانين التي تضمن مساواتها في الحقوق مع الرجل . . . وتنهاي التمييز ضدها في العائلة والعمل ومؤسسات المجتمع . . . بما في ذلك وضع قانون عصري وتقدمي للأحوال المدنية وحماية حقوق الأسرة والأمومة»^{٢٠٦}، كما شملت الدعوة سن قانون عصري للأحوال الشخصية يلغي كل أشكال التمييز ضد المرأة . . . ويقوم على أساس المساواة الكاملة بين المرأة والرجل .

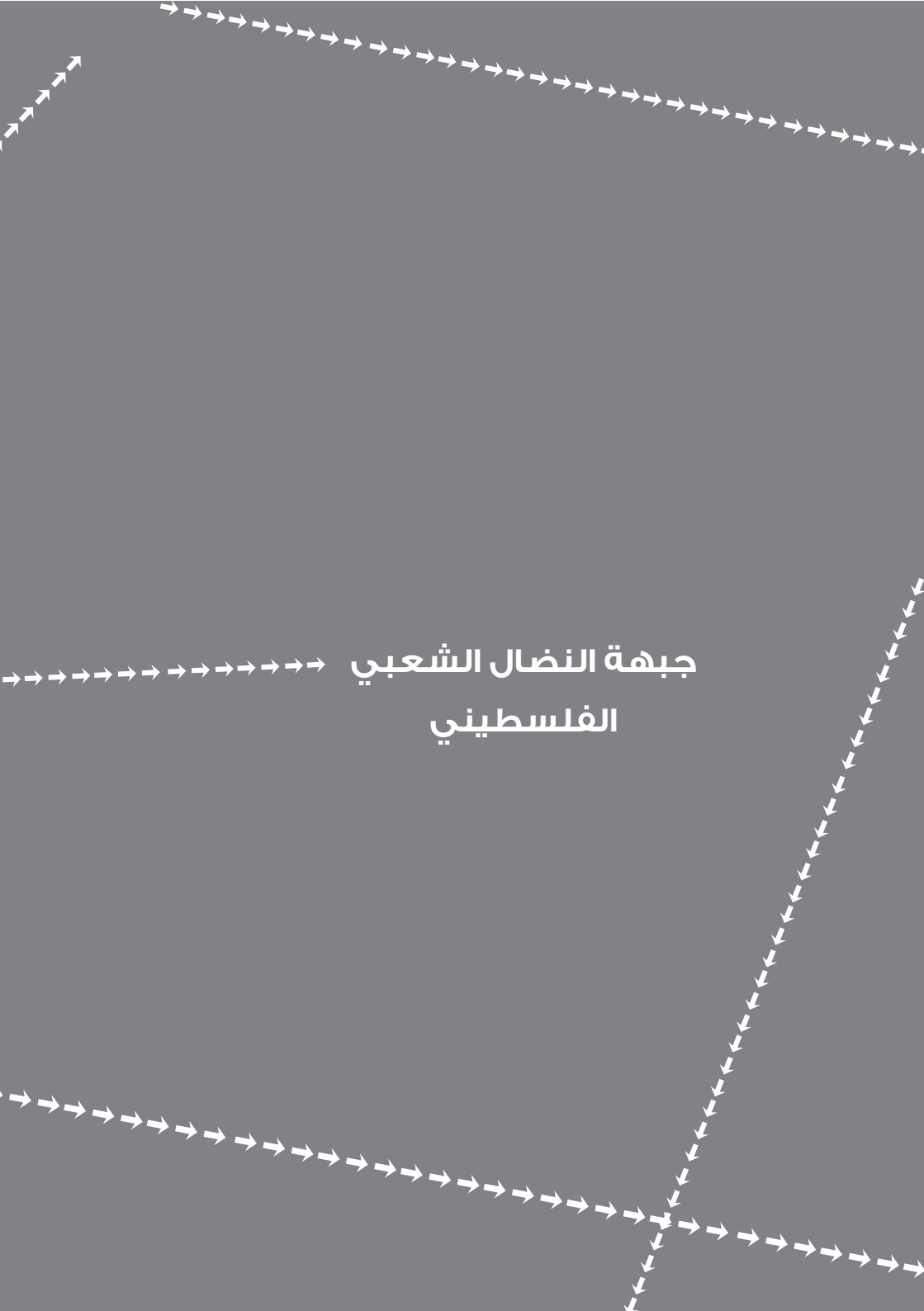
يعتبر فدا قانون الأحوال الشخصية الحالي قانوناً يكرّس التمييز ضد المرأة «ويرسخ الثقافة التقليدية القائمة على مفاهيم دينية سلفية معادية للمرأة» . . . ويعتبر ذلك القانون وغيره من قوانين تهتم بحياة الناس قوانين مناقضة لما جاء في وثيقة الاستقلال^{٢٠٧} . لذلك دعا الحزب إلى التصدي

لهذه القوانين وللمنطلقات الفكرية السلفية والرجعية في المجتمع التي «تسعى لتكريس التمييز ضد المرأة».

ويتجاوز انتقاد فدا للقوانين الفلسطينية المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى انتقاده للأحزاب الفلسطينية التي يعتبرها بالغالب «ذكورية»، ويعتبر أن تمثيل المرأة في هيئاتها القيادية هو «رمزي» أو يكاد يكون معدوماً.

لقد اتخذ فدا خطوة متقدمة عن غيره من الأحزاب في مسألة تمثيل المرأة في هيئاته وذلك بإقرار موضوع المناصفة بين الرجال والنساء في تلك الهيئات.

وفي مؤتمره الأخير قام بانتخاب امرأة أمينة عامة له، لكن هناك في الحزب من ينتقد هذه الخطوة ويعتبرها قفزة في الهواء، ولا تراعي واقع الحال في الحزب^{٢٠٨}.



جبهة النضال الشعبي
الفلسطيني

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

تأسست جبهة النضال مباشرة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة . مؤسسوها الأوائل هم قوميون عرب وبعثيون وبعض الشيوعيين ، ومن الأسماء الهامة من بين المؤسسين بهجت أبو غربية ، صبحي غوشة ، سمير غوشة ، والرائد خالد الذي قتله الطيران الإسرائيلي في غاراته على منطقة السلط الأردنية في العام ١٩٦٨ .

الأمين العام الحالي للجبهة هو الدكتور أحمد مجدلاني الذي تم انتخابه إثر وفاة الأمين العام السابق د . سمير غوشة ، الذي بقي أميناً عاماً منذ ١٩٧١ وحتى وفاته في العام ٢٠٠٩ . الدكتور مجدلاني هو أيضاً ممثل الجبهة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وهو وزير العمل في الحكومة الفلسطينية الحالية التي يرأسها الدكتور سلام فياض .

تجدر الإشارة إلى أنه على أثر توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل جرى انشقاق في الجبهة ، حيث ترأس خالد عبد المجيد القسم الذي رفض أوسلو ويقوم في سوريا ، في حين دخلت القيادة التي وافقت على أوسلو إلى الأراضي الفلسطينية ، وهي الممثلة رسمياً في منظمة التحرير .

كوادر الجبهة على أنها تنظيم يساري مع أن أمينها العام يقول أنه «ليس ميالا للبس عباءة اليسار»^{٢١٤}، لكن موقف الجبهة من القانون الأساسي الفلسطيني يشي ببراعماتية واضحة .

فذلك القانون الذي يتحدث عن الدين الرسمي في الدولة (الإسلام)، وبأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع يتحدث عنه أحد كوادر الجبهة قائلاً: «لا أستطيع الجزم بأن ذلك يشكل تراجعاً عن وثيقة الاستقلال التي تفوح كلماتها وموادها بليبرالية عالية ومجتمع ديمقراطي بعيداً عن أية نزعات أولية أو ايديولوجية دينية محددة بعينها» . . . ويضيف . . . «لا أعتقد أن ذلك يعني تراجعاً بمعنى الكلمة، بل هو تواءم جديد لطبيعة التغيرات في السياسة الكونية التي انعكست على مجمل الأحزاب العربية والدولية»^{٢١٥} .

إن طموح الجبهة بالنسبة للقانون الأساسي هو أن يتم تغيير المادة التي تقول بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي مصدر (رئيسي) للتشريع لتصبح «أحد مصادر التشريع» حيث أن ذلك فيه تعبير أدق عن واقع فلسطين المتعدد الديانات، وهو أسلم لحفظ التوازنات الطائفية والاجتماعية والسياسية ومنعاً لأي بذور للفتنة^{٢١٦} .

إن الجبهة، كما يبدو، لا ترى تناقضاً بين ذكر «مخفف» للدين في القانون الأساسي وبين الانطلاق من فهم سياسي يقول بأن «التغيرات

لا تستخدم الجبهة في خطابها الرموز الدينية، لكنها تقر بالتزايد النسبي للمتدينين في صفوفها، ولاستخدامهم بعض الرموز الدينية في خطاباتهم الرسمية، ومع تركيز الجبهة على التعددية الفكرية وحديثها عن حقوق الإنسان ومعاداة العنصرية^{٢٢١}، فهي تقول بازدياد استخدام الشعارات الدينية وظيفياً من قبل كثير من الحركات السياسية وذلك بحكم التشكيل المجتمعي، وترى في ذلك شيئاً طبيعياً «إذ يفترض أن يستخدم شعبنا الدين في صراعنا مع المحتل، وذلك ليس عيباً في إطار منظومة وطنية متفق عليها، حيث هناك موروث كبير للاقتراب من الدين، ولكن الخطورة تكمن في استخدام الدين وتوظيفه من قبل الإسلام السياسي في المعركة الداخلية»^{٢٢٢}.

على مستوى عضوية الجبهة فإنها لا تعير للانتماء الديني أي اهتمام من أجل دخول الجبهة. وبها من الأعضاء من هم مسلمون ومسيحيون من حيث الديانة. ولا يوجد كوتا معينة لأية فئة على أساس ديني.

جبهة النضال والإسلام السياسي :

ترى جبهة النضال أن الزخم الذي أخذه الإسلام السياسي منذ ثمانينيات القرن الماضي جاءت لأسباب موضوعية. وحركة حماس بالذات هي مكون رئيسي من النسيج المجتمعي والسياسي الفلسطيني. لكن تناقض الجبهة مع حركات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها حماس، مسألة

واضحة في أدبيات الجبهة، وهو نابع ليس فقط من الاختلاف في المنطلقات الفكرية بين الطرفين، بل لأسباب سياسية عديدة أخرى.

فالإسلام السياسي العربي والفلسطيني لم يستطع طرح برنامج سياسي يحل المشاكل الداخلية والخارجية للعرب والفلسطينيين، وهو في ظل النظام العربي بدأ بالتقاطع مع المصالح والنفوذ الغربي، وبخاصة أميركا^{٢٣٣}. وإن النماذج التاريخية التي حكم فيها الإسلام السياسي تشير إلى أنه سيصطدم بجملة من العقبات في السنوات القادمة^{٢٣٤}.

حملت الجبهة حركة حماس المسؤولية عن الانقسام الذي جرى في النظام السياسي الفلسطيني في العام ٢٠٠٧ وأدى إلى انفصال الضفة الغربية وغزة، على أثر الصراع الذي جرى بين حركتي حماس وفتح على السلطة، ووصفت ذلك بأنه انقلاب حماس على الشرعية^{٢٣٥}.

في ذلك الانقسام ميزت جبهة النضال بين أمرين، الأول أن حركة حماس حصلت على الغالبية في التشريعي وبالتالي كان يجب اعطاؤها الفرصة للتشريع وسن القوانين، والثاني اقدمها على «الانقلاب» في غزة وسيطرتها على زمام الأمور باعتبار أن الجبهة تؤمن بالتداول السلمي للسلطة وضد حسم الأمور بالعنف والعمل العسكري^{٢٣٦}.

رغم أن الجبهة ترى أن جزءاً من شعبية حماس اكتسبتها من رفض منظمة

التحرير لها، وبخاصة بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وكذلك حصار إسرائيل والغرب وعدد من الدول العربية لها، إلا أنها ترى في الوقت نفسه أن حماس خاضعة لأجندة إقليمية مما انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، ولذلك فإن المصالحة ليست بتلك السهولة، والجبهة ليس لديها أي وهم بإمكانية التوصل إلى حل للانقسام بصورة سريعة بسبب تلك الارتباطات لحماس والمتغيرات في المنطقة العربية^{٢٢٧}.

أخيراً، وفيما يتعلق بموقف جبهة النضال من الإسلام السياسي في فلسطين وتقدمه السياسي والفكري، فإن الجبهة تعزي ذلك لكثير من الأسباب، أهمها تخلي حركات اليسار وأطراف الحركة الوطنية عموماً بشكل أو بآخر عن دورها في مواجهة هذا التيار، فكرياً وسياسياً. فالأمين العام للجبهة يعتقد أن «تعامل الحركة الوطنية مع الطابع التقدمي للدولة فيه الكثير من الجبن» . . . ويضيف أن ذلك الجبن يمتد إلى مسألة توجيه النقد إلى سلوك التيار الديني. ويصف ذلك بأنه تعبير عن «سلوك انتهازي» من قبل أطراف الحركة الوطنية^{٢٢٨}.

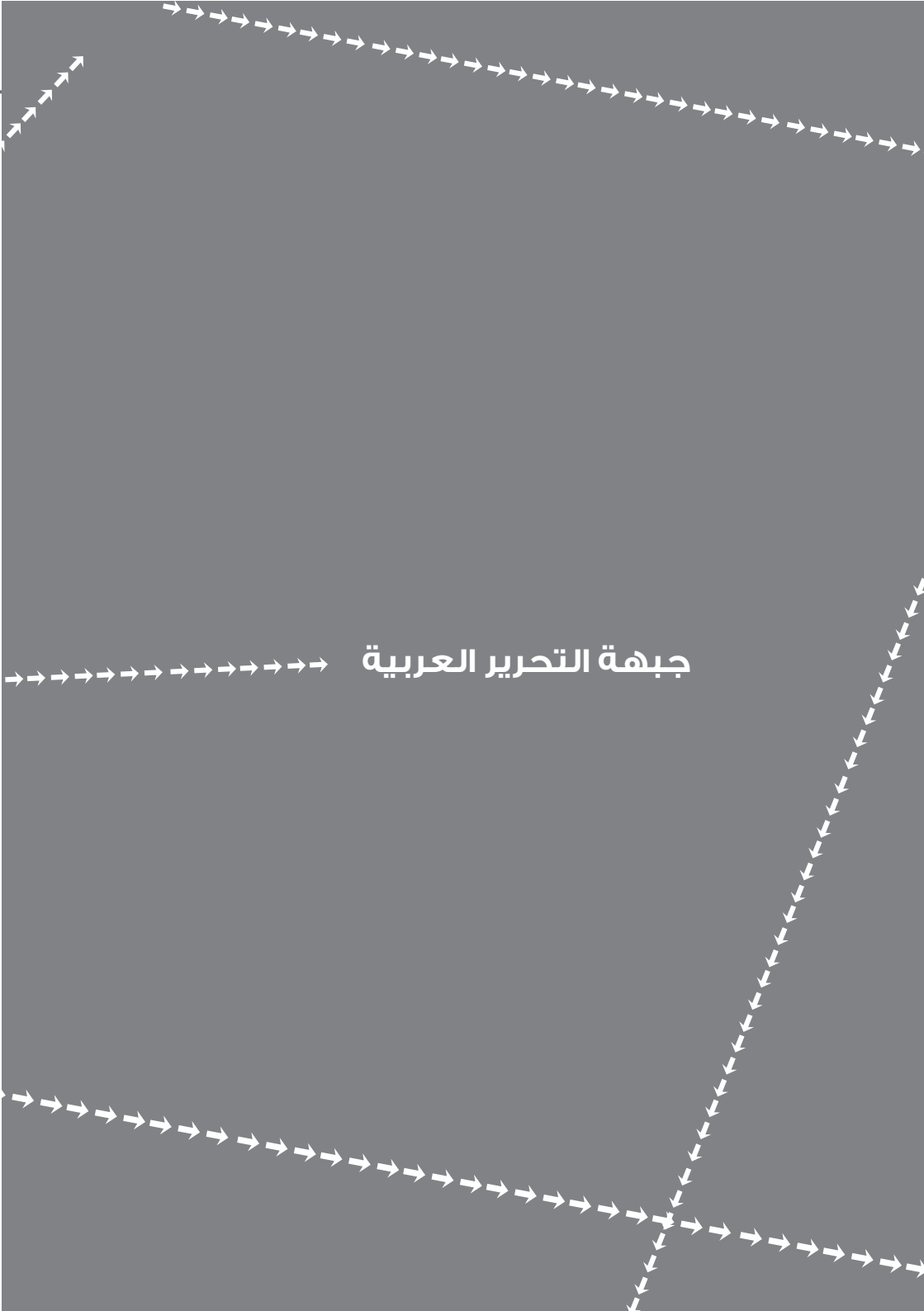
جبهة النضال والثقافة

ما زالت جبهة النضال تهتم بالقضايا الثقافية بشكل أو بآخر. وتتم عملية التثقيف من خلال عمل الجبهة مباشرة، أو من خلال الأطر الجماهيرية التابعة للجبهة مثل كتلة نضال العمال، وكتلة نضال الطلبة، وتتناول

لكن اهتمام جبهة النضال بالتعليم كان أوضح بكثير من اهتمامها بموضوع المرأة. فالتعليم كما يقول أبو غوش «له أولوية لدى الجبهة»^{٣٣٢}. كما تقدمت الجبهة بمذكرات إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية تناولت المناهج التعليمية وأساليب التعليم ودعت «للعصرنة ولماكبة التطورات» في هذا المجال^{٣٣٣}.

كما دعت كتلة نضال الطلبة إلى «النهوض بالعملية التعليمية وفق مناهج وطنية»^{٣٣٤}. ودعت إلى «محاربة الموروث السلبي من تقاليد تكبح قدرة المجتمع الفلسطيني على النهوض والتطور وصولاً للمجتمع المدني»^{٣٣٥}.

ودعا الأمين العام للجبهة بوضوح إلى «إعادة النظر في منهج التعليم الفلسطيني لأنه مغرق من الأصولية»^{٣٣٦}.



جبهة التحرير العربية

جبهة التحرير العربية

تأسست جبهة التحرير العربية في أواخر عام ١٩٦٨ من قبل أنصار حزب البعث العراقي من الفلسطينيين، حيث تبنت الفكر القومي والكفاح المسلح لتحرير فلسطين. ويعتبر البعض انشاء الجبهة رداً على تأسيس منظمة الصاعقة من قبل الفرع السوري لحزب البعث الذي حدث قبل ذلك ببضعة أشهر. أول أمين عام للجبهة هو عبد الوهاب الكيالي الذي خلفه المهندس الزراعي عبد الرحيم أحمد الذي توفي، فخلفه الأمين العام الحالي ركاد سالم، الذي اعتقلته إسرائيل عام ٢٠٠٢ وأطلق سراحه عام ٢٠٠٧ ضمن دفعة من الأسرى أفرجت عنهم إسرائيل بطلب من السلطة الفلسطينية. عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة عن الجبهة هو محمود إسماعيل.

تعتبر جبهة التحرير العربية نفسها جزءاً من حزب البعث العربي الاشتراكي، وتنظيمها لا يقتصر على فلسطين بل ينتشر من المحيط إلى الخليج، ورؤيتها تتجاوز فلسطين لتشمل مجتمعاً عربياً ديمقراطياً^{٢٣٧}، وعندما يتحدث الأمين العام للجبهة حول الرئيس فإنه غالباً ما يقصد الرئيس العراقي صدام حسين.

جبهة التحرير العربية والنظام السياسي

جبهة التحرير العربية جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مشاركة في عضوية اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي للمنظمة، وكذلك في المجلس الوطني الفلسطيني. وهي مؤيدة للسلطة الفلسطينية وللرئيس أبو مازن، ووقفت إلى جانب فتح في صراعها مع حركة حماس، وبخاصة بعد الانقسام الذي جرى بين الحركتين وتأسيس حكومتي غزة ورام الله. لكن ذلك الموقف لصالح فتح فيما يتعلق بالانقسام لا يعني قطيعة تامة مع منظمات الإسلام السياسي حيث يوجد استعداد لدى الجبهة للعمل مع هذه المنظمات، لانه لا يمكن «نفي ناس موجودين على الساحة الفلسطينية»^{٢٣٨}.

وبالنسبة لموقف الجبهة التي تصف نظرتها للنضال في فلسطين بأنها نظرة «علمانية»^{٢٣٩} من القانون الأساسي الفلسطيني والمواد المتعلقة بالدين فيه، فكانت الجبهة عكس كثير من المنظمات ذات الجذور القومية اليسارية المنضوية في صفوف المنظمة، مؤيدة لتلك المواد التي تتحدث عن الإسلام كدين رسمي ومبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع. صرح أمينها العام ركاد سالم أنه ليس هناك إشكال في وجود الشريعة في القانون الأساسي^{٢٤٠}، وصرح إبراهيم الزعانين، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة، قائلاً: «يجب أن يكون الدين الإسلامي مصدراً أساسياً في التشريع الفلسطيني بالمفهوم المعاصر»^{٢٤١}.

وفيما يتعلق بالتخلي عن شعار منظمة التحرير الذي رفع في الماضي حول الدولة العلمانية، أفاد أمين عام الجبهة أن هذا الشعار كان سياسياً أصلاً ومفرغاً من أي مضمون فكري، ولذلك تم التخلي عنه عندما اختلفت الظروف السياسية، ولم يكن ذلك نتيجة لتبدل فكري في المنظمة^{٢٤٢}.

جبهة التحرير العربية والدين والقومية والثقافة:

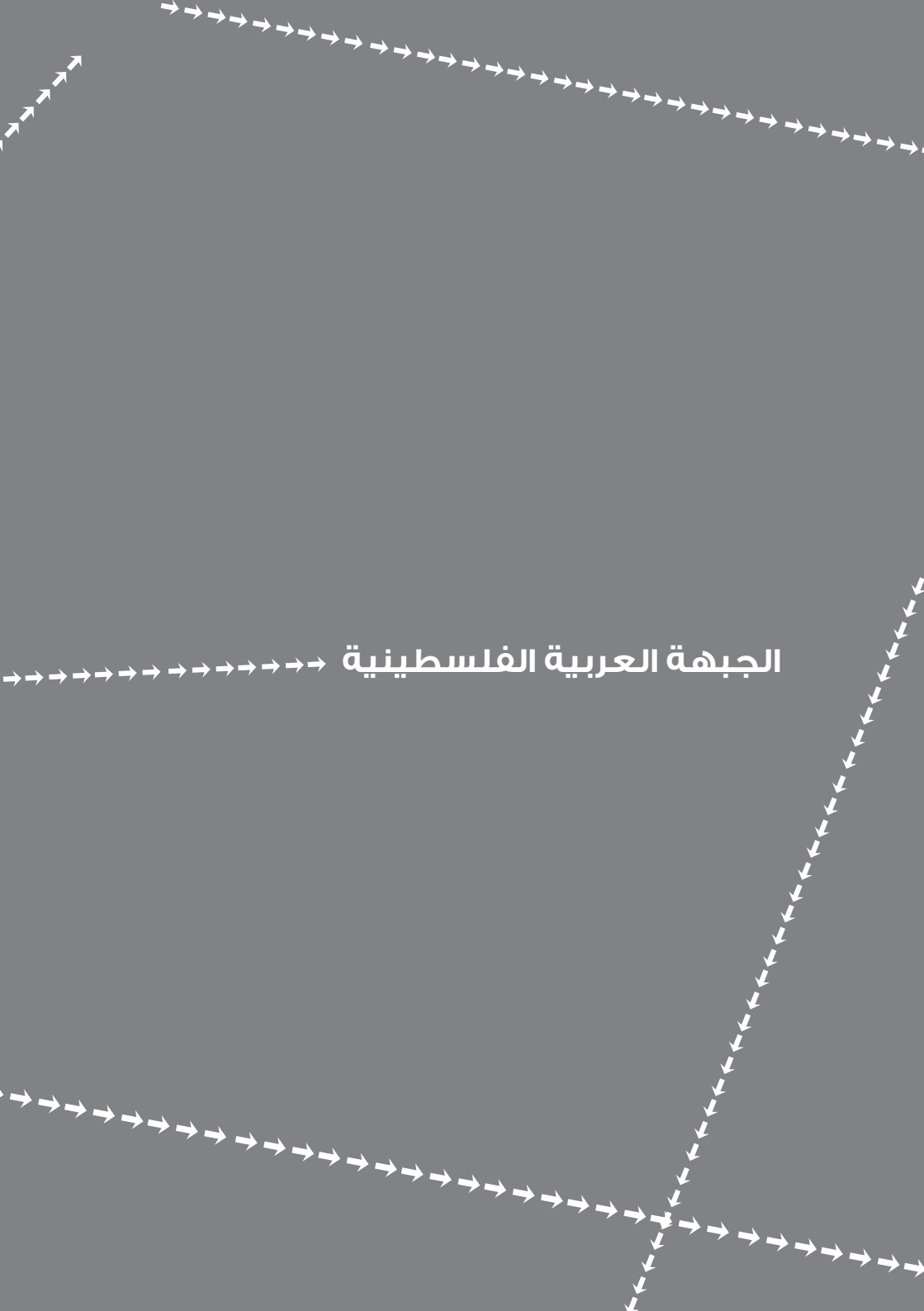
كما حصل مع حزب البعث في العراق فيما يتعلق بالتوجه نحو التقارب مع الدين لحد المزج بين العروبة والإسلام حدث مع جبهة التحرير العربية، رغم اعتبار الجبهة نفسها تنظيمًا علمانيًا، ورغم إعلان أمينها العام أنه ضد استخدام الدين في السياسة، وضد استخدام السلطة للدين، وأن الدين لله والسياسة عمل يومي^{٢٤٣}.

تعتبر الجبهة الدين روح العروبة حيث «العروبة بلا دين شكل بلا روح»، والدين سمة أساسية من سمات العروبة، و«كقوميين نستطيع فصل الدين عن العروبة»، والعرب حملوا رسالة الدين الإسلامي^{٢٤٤}. فالإسلامي من وجهة نظر الجبهة لا يتناقض مع الوطني ولذلك تم «المزج بين الحزب والإسلام»^{٢٤٥}.

واستشهد أمين عام الجبهة بقول ميشيل عفلق في محاضرة له بعنوان «في ذكرى الرسول العربي» أفاها في جامعة دمشق عام ١٩٤٣ «لقد كان

جزءاً أساسياً من النسيج العربي والفلسطيني»^{٢٥٠}. وهناك مسيحيون قياديون في الجبهة. وسلوكياً هناك تقدير لرجال الدين حيث «كنا نلجأ للشيخ عند وقوع أي إشكال في توزيع مكرمة الرئيس صدام»^{٢٥١}. أما الموقف من ممارسة رموز السلطة الفلسطينية للمظاهر الدينية على وسائل الإعلام فكان جواب أمين عام الجبهة: «كل الحكام هيك»^{٢٥٢}.

إجمالاً تعتبر جبهة التحرير العربية تنظيمًا محافظاً فيما يتعلق بالقضايا التي تتعلق بالأحوال الشخصية، فعلى الرغم من مشاركة المرأة في التنظيم وحتى في مواقع متقدمة فيه، إلا أن الجبهة «لا تتصدى لقانون الإرث»^{٢٥٣} على سبيل المثال، وترفض تعدد الزوجات ولكن من موقع ديني بحيث «لن تعدلوا» بين الزوجات.



الجبهة العربية الفلسطينية

الجبهة العربية الفلسطينية

انبثقت الجبهة العربية الفلسطينية من جبهة التحرير العربية التي كانت قد تأسست من قبل حزب البعث الموالي للعراق في العام ١٩٦٨. فعلى أثر خلافات تنظيمية تفاقمت بعد وفاة الأمين العام عبد الرحيم أحمد في ١٩٩١، وخلافات سياسية وصلت أوجها بعد إتفاق أوصلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير، خرجت أعداد من أعضاء الجبهة وكوادرها لتشكيل ما يعرف الآن بالجبهة العربية الفلسطينية.

لقد قررت قيادة جبهة التحرير العربية المتواجدة آنذاك في بغداد وبدون الرجوع إلى أعضاء القيادة المتواجدين في الساحات الأخرى (تونس، لبنان، الأردن، الأرض المحتلة، الساحات الخارجية)^{٢٥٤}، الانسحاب من منظمة التحرير الفلسطينية إحتجاجاً على أوصلو، وأعلنت ذلك في الكلمة التي ألقاها ممثل الجبهة أثناء انعقاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في تونس يوم ١٢ تشلاين الأول (اكتوبر) ١٩٩٣، فوقف السيد جميل شحادة الأمين العام الحالي للجبهة العربية الفلسطينية، وأعلن «الاستمرار بالعمل في إطار (م ت ف) مع شعبنا وفصائله الوطنية مع الاحتفاظ بحقنا في الموقف من أوصلو أسوة ببقية الفصائل التي لم توافق عليها»^{٢٥٥}.

منذ ذلك الوقت ابتدأت هذه المجموعة العمل باسم جبهة التحرير العربية

لم تكن الجبهة العربية الفلسطينية جزءاً من المجلس التشريعي الفلسطيني الذي أقر القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية وقن علاقة السلطة بالإسلام. ولكن ذلك لا يعني أن الجبهة لا تكثر بتلك النصوص الواردة في القانون والمتعلقة بذلك الأمر، مع أنه يبدو أن الاكتراث بقي في نطاق الاجتهادات الشخصية التي تعارضت أحياناً، ولم تتخذ الجبهة موقفاً مركزياً وموحداً من ذلك.

فالأمين العام للجبهة جميل شحادة الذي يعتبر أنها تنظيم علماني يقول: «اعترضنا على أن الإسلام المصدر الأساسي أو الوحيد للتشريع. وهذا ينسجم مع الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني حيث تعدد الأديان، وحيث الأساس هو العروبة، والإسلام أحد روافدها»^{٢٥٩}. أما عضو المكتب السياسي للجبهة في غزة صلاح أبو ركة فيعتبر أن الإسلام مكون رئيسي من مكونات «ثقافتنا لذلك فإننا في الجبهة نرى بضرورة أن يكون الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع، ولكن ليس الوحيد»^{٢٦٠}.

الجبهة العربية الفلسطينية والدين :

يقر النظام الأساسي للجبهة العربية الفلسطينية بأنها تحترم الحرية الدينية لأعضائها وللمجتمع الفلسطيني وتؤكد على دولة علمانية لكل مواطنيها»^{٢٦١}. ويؤكد النظام أن من أهم أهداف الجبهة «إقامة المجتمع المدني الذي يضمن لشعبنا الفلسطيني مطلق الحرية في الاعتقاد والرأي»^{٢٦٢}.

فكرياً تفسر الجبهة الفكر القومي العربي الذي تتبناه على أساس الترابط بين العروبة والإسلام ٢٦٣. لذلك تعتبر أن لا خلاف فكرياً مع حماس ٢٦٤، أما تنظيمياً فتضم الجبهة في صفوفها مسلمين ومسيحيين. وفي نظامها للعضوية يستطيع الانضمام لها كل عربي وفلسطيني يبلغ الثامنة عشرة من عمره دون تمييز في الجنس أو اللون أو الدين .

ولا يرى قادة الجبهة أي غضاضة أو تناقضاً بين «علمانية» الجبهة وظهور الرموز الدينية في خطابها وأدبياتها، بل وفي آليات عضويتها التي تتطلب قسماً للعضوية يبدأ «أقسم بالله العظيم وبشرفي ومعتقدي» وينتهي بالقول «والله على ما أقول شهيد» ٢٦٥ .

بالنسبة لموقف الجبهة العربية الفلسطينية من الإسلام السياسي ورغم وجود من حذر من ترك المجتمع يتوجه نحو ذلك النوع من الدين ٢٦٦، إلا أن الجبهة تؤكد أن الخلاف ليس فكرياً، وبخاصة مع حركة حماس، وهذا يبدو طبيعياً في ظل المواقف التي إتخذها البعث العراقي في السنوات الأخيرة وتقرب فيها من الدين الإسلامي إلى حد بعيد. لكن العلاقة مع حماس شهدت صعوداً وهبوطاً وذلك على ما يبدو طبقاً للعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس. فالجبهة أعلنت بوضوح تام وقوفها إلى جانب السلطة، بل وطابقت بين «شرعية الرئيس أبو مازن» و«الشرعية الفلسطينية بجمليها» وأكدت رفضها القاطع للمساس بتلك الشرعية ٢٦٧ .

لقد كانت العلاقة بين الجبهة وحركة حماس «جيدة ومميزة خاصة أثناء إنتفاضة الأقصى»^{٢٦٨}. إلا أن تلك العلاقة شهدت تراجعاً كبيراً ولا تزال بعد الانقسام الفلسطيني الذي جرى بين فتح وحماس .

من الواضح أن التقارب الفكري بين الجبهة العربية الفلسطينية وحركة حماس لم يستطع أن يردم الهوة السياسية بينهما. فالجبهة حملت حماس إجمالاً مسؤولية الانقسام ودعت الحركة إلى «عدم التمرس على برنامجها والتخلي عن الوقائع التي تجسدت منذ انقلابها العسكري حتى الآن»^{٢٦٩}، ودعت إلى «إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانقلاب العسكري الذي قامت به حركة حماس بما يضمن وحدة الوطن»^{٢٧٠}، كما دعت الأطراف كافة «وخاصة حركة حماس» إلى إعتماد الحوار كما دعت إلى «تطوير» منظمة التحرير و«تفعيل» مؤسساتها «وإصدار القوانين والتشريعات التي تضمن مشاركة الجميع باعتبارها تمثل كل شعبنا في الداخل والخارج»^{٢٧١}.

الجبهة العربية الفلسطينية والثقافة :

تؤكد الجبهة العربية الفلسطينية أنها حركة محافظة بامتياز في كل ما يتعلق بالأمور الفكرية والثقافية، فعلى الصعيد التربوي تعلن الجبهة تبنيها لبرامج «تهدف للقضاء على مظاهر الانحراف والجريمة، والتمسك

بالعادات والتقاليد العربية الأصيلة»^{٢٧٢}. وفيما يتعلق بقضايا المرأة، فرغم أن الجبهة «تناضل» من أجل «تأكيد حق المرأة في المساواة مع الرجل» إلا أنها تؤكد في نفس الوقت أنها تريد قانوناً للأحوال الشخصية بما يتلاءم وروح العصر مع ضرورة الحفاظ على العادات والتقاليد»، وتريد ضمان حقوق المرأة في الطلاق «وفقاً للقانون».

إن الأمور التي تتعلق بالأحوال الشخصية هي التي تقف عندها الجبهة موقف المتناقض بين ضرورة الحفاظ على حقوق المرأة، وبين الإلتزام بالقوانين التي سلبت المرأة حقوقها في الكثير من المواقع. لكن في الأمور الأخرى كالتعليم والحقوق السياسية والاقتصادية وحقوق الضمان الاجتماعي والصحي للمرأة، وكذلك مسألة استخدام العنف ضد المرأة واستقلالية الحركة النسائية ودور المرأة فإن الجبهة تقف بوضوح إلى جانب مساواة المرأة بالرجل.

أما فيما يتعلق بموقف الجبهة من التعليم فدعت إلى «اعتماد منهاج وطني تقدمي لمراحل التعليم المختلفة»^{٢٧٣}، وذهبت إلى أمور أكثر تفصيلية فدعت لتخفيض الرسوم وفتح مدارس جديدة وتخصصات جديدة، كما تطرقت إلى «الحرمة الأكاديمية وحرمة الجامعات وتحبيدها عن أي خلاف سياسي»^{٢٧٤}، لكن الجبهة لم تنطرق إلى العلاقة بين التعليم والدين.

كما فسر الأمين العام للجبهة مسألة عدم متابعة الجبهة للشعارات التي

ترفعها والمطالب التي «تسعى» لتحقيقها بأن ذلك ناجم أحياناً عن «سوء تقدير» أو «سوء فهم» أو «عدم امكانيات»، كما أكد أن الجبهة تعتقد أن مجرد طرح البرنامج يكفي ومن المفترض أن تقوم الجهات الرسمية - السلطة - بالتطبيق^{٢٧٥}.



جبهة التحرير الفلسطينية

جبهة التحرير الفلسطينية

كانت بدايات تأسيس جبهة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٥٩ على يد شخصيات فلسطينية منها شفيق الحوت، مصباح البديري، عثمان حداد، وأحمد جبريل، لكنها عاودت وإنضوت في إطار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ثم ذهبت بعض شخصياتها مع الجبهة الشعبية - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل بعد انشقاقها عن الجبهة الشعبية.

ثم عادت هذه الشخصيات إلى الخروج عن القيادة العامة لتعيد إنشاء جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة طلعت يعقوب الذي أصبح أميناً عاماً وأبو العباس نائباً له وذلك في العام ١٩٧٦.

في العام ١٩٨٤ إنشقت جبهة التحرير الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام، الأول: بقيادة عبد الفتاح غانم الذي ذهب في البداية مع فتح الانتفاضة التي إنشقت عن فتح بقيادة أبو موسى، ثم عاد إلى الأرض المحتلة وأسس حزب الميثاق في الداخل.

الثاني: بقيادة طلعت يعقوب وكان مركزه في دمشق ولبنان إلى أن توفي في العام ١٩٨٨ أثناء انعقاد المجلس الوطني بالجزائر، ثم تم إختيار (أبو نضال الأشقر) أميناً عاماً، وعلي إسحق عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وحول تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن شعارها المتعلق بالدولة الفلسطينية العلمانية الذي تبنته في السبعينيات ، وكذلك موضوع ما جاء حول الدين في القانون الأساسي حول الدين الرسمي للدولة ، والمصادر الدينية للتشريع ، ذكرت الجبهة بشجاعة وصراحة أن أحداً منها لم يفكر بهذه المواضيع ، وإنها مرت دون اهتمام ، حيث لم يكن لها أعضاء في المجلس التشريعي في ذلك الوقت ^{٢٨٠} .

كانت هذه صراحة تحسب للجبهة ولأمينها العام الذي لم يرَ داعياً لاختلاق مواقف حيال مسائل لم تفكر فيها الجبهة ، ولم يكن بمقدورها أن تفكر فيها نتيجة تواضع القدرات ، والمشاكل التي مرت بها الجبهة ، وطغيان الأمور التنظيمية والسياسية ذات الصلة بالجبهة على الأمور الأيديولوجية للسلطة وللشعب ككل .

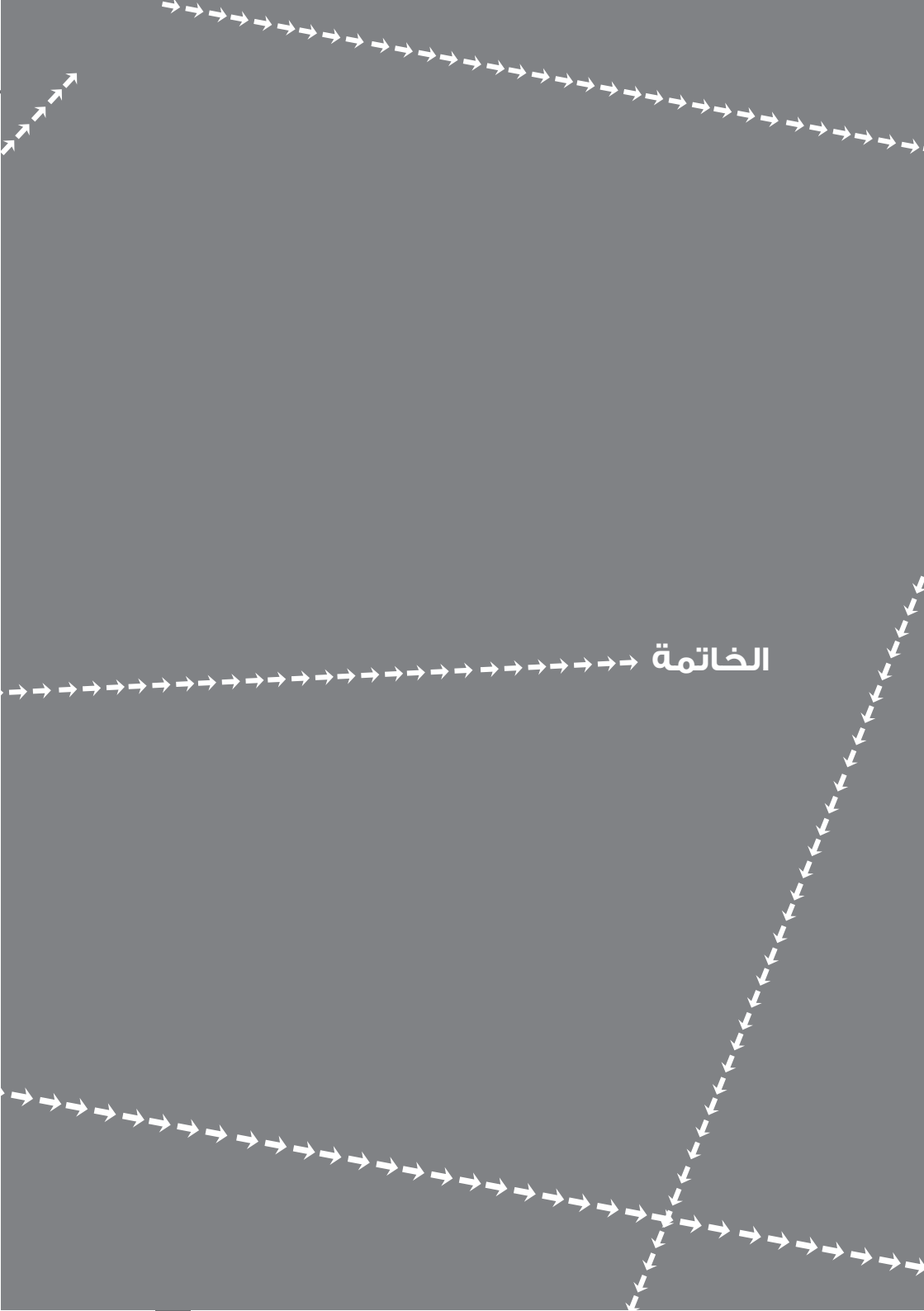
جبهة التحرير الفلسطينية والدين :

تضم الجبهة أعضاء مسلمين ومسيحيين ، متدينين وغير متدينين ، وليس لديها ما يفرق بين الفلسطينيين على أسس دينية . ومع أن الجبهة تفترض نفسها تنظيمًا يساريًا إلا أنه يوجد من يمارس الطقوس الدينية في هيئاتها القيادية ويعتبر أن «الإسلام دين الفطرة» ^{٢٨١} .

تقر الجبهة بجماهيرية القوى الإسلامية السياسية ^{٢٨٢} ، لكنها تعتقد بأن

الجبهة محاولات حكومة الاحتلال للتدخل في مواضيع التاريخ والقضية الفلسطينية، ومحاولات إسرائيل فرض روايتها حول تلك المواضيع على الفلسطينيين.

كما اهتم بعض كوادر الجبهة بالجانب الفني للتعليم كالنقص في المدارس وكثافة المناهج، لكن لم يكن هناك أي اهتمام بالبعد الفكري للتعليم حيث لم تعتبر الجبهة أن هذا ضمن المساحة التي ينبغي أن توليها الاهتمام، فهذه الأمور «أحلناها للسلطة، ونحن نعمل في السياسة»^{٢٨٧}.



الخاتمة

من الطبيعي أن يغلب الجانب السياسي والنضال الوطني على منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة. وربما هي بهذه الصفة ليس مطلوباً منها أن تهتم كثيراً بالجوانب والتوجهات الفكرية والأيدولوجية للفلسطينيين. لكنها لم تكن قائدة للنضال الفلسطيني فقط، بل كانت أيضاً ما أُصطلح على وصفه الكيان الافتراضي للفلسطينيين، الذي كان عليه أن يهتم إضافة إلى الكفاح الوطني بالتعليم والصحة والإعلام والثقافة... وكافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. لذلك أصبح «مشروعاً» بل وضرورياً البحث في مواقف المنظمة من المسائل الفكرية المطروحة، ومن التوجهات الدينية التي فرضت نفسها في العقود الأخيرة، ليس فقط على المجتمع ومؤسساته، بل وعلى الأحزاب السياسية، بما فيها تلك التي تعلن دائماً أن توجهاتها «دنيوية» أو علمانية.

ومع توجه فصائل منظمة التحرير، وفي مقدمتها فتح، نحو الحلول السياسية، وتخليها عن العمل المسلح ضد الاحتلال، والذي تزامن مع نهاية «عصر الأيدولوجيا»، الذي تأثرت به بعض الفصائل اليسارية الفلسطينية، وتتوج بإنشاء السلطة الفلسطينية على أرض فلسطينية، تلك السلطة التي تعمل على إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين، إضافة إلى مهماتها السياسية، أصبح لزاماً أن تُسأل هذه السلطة والأحزاب

في القيم، فانتشرت ثقافة الفساد من ناحية، ومظاهر التدين من ناحية أخرى.

فعلى مستوى القيم والثقافة، انحصر اهتمام السلطة بأمور السلطة والنفوذ والصراع السياسي الداخلي، وتراجع الوطني والأخلاقي في القطاع الحكومي لصالح متطلبات الوظيفة والرقي بها وزيادة مكتسباتها. وانقطعت صلة السلطة بالمجتمع على المستوى الروحي والوطني ليمثل لديها إما مجالاً للاستثمار في الصراع السياسي، أو موضوعاً للجباية المالية، وهي بالنسبة له صاحب عمل في أحسن الأحوال.

من ناحية فكرية وروحية وتربوية، سلمت السلطة المجتمع للمؤسسات الدينية، بما فيها الإسلام السياسي. بدأ أن هناك عقداً بين السلطة والدين، تأخذ السلطة السلطة ويأخذ الدين المجتمع. إنعكس ذلك على شكل تراجع في المجال الفكري الحدائثي، وانقطاع الصلة بين السياسة والفكر، وتخل للأحزاب السياسية «الوطنية» عن استراتيجياتها فيما يتعلق بالثقافة بما فيها العلاقة بالمسألة الدينية، بل وغياب شبه تام لوعي الأحزاب بالمجتمع.

وعند الانتقال من السلطة ومواقفها من المسألة الدينية إلى الأحزاب المشكّلة لهذه السلطة، وعلاقة تلك الأحزاب بالسلطة وبالجماهير، وبخاصة فيما يتعلق بتلك المسألة، نجد ما لدى هذه الأحزاب والحركات

السياسية الفلسطينية المُشكَّلة لمنظة التحرير، من اهتمام كبير جداً بالعمل السياسي اليومي، والوعي الكبير بالسلطة دون الجماهير، ونجد تشابهاً كبيراً، وبخاصة في السياسات المتبعة المتعلقة بالمسألة الدينية.

إن ما يميز الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في الوقت الحالي هو التشابه الكبير جداً لحد التطابق بينها، فالذي ميزها سابقاً هو استخدام، أو عدم استخدام الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك الأيديولوجيا التي تبنتها تلك الأحزاب. لكن الذي جرى أنه مع توقف الكفاح المسلح وتراجع الأيديولوجيا وجد الجميع نفسه في تشابه كبير مع غيره، وأصبحت عملية اختيار الحزب الذي سيشتمى إليه المرء، أو سيصوت له مسألة في غاية الصعوبة.

إن الذي جرى لهذه الأحزاب، وبخاصة بعد توقيع إتفاقية أوسلو مع إسرائيل، هو أفول لذهنية حركة التحرر الوطني، وطغيان لذهنية علاقات السلطة. ومع خروج هذه الأحزاب إلى العلنية، ومشاركتها في الانتخابات، كفت عن كونها نخبوية وقائدة للشعب وذهبت باتجاه الشعبوية، يهملها أساساً إرضاء المزاج العام وجمع الأصوات، وحتى هذا كان موسمياً ودون إحساس ملحوظ بالجماهير وهمومها.

من يتابع نشاط الحركات السياسية الفلسطينية «الوطنية» و «العلمانية» يرى أنها غارقة في تفاصيل العمل السياسي اليومي، وكيفية الحصول

على نفوذ ومكتسبات أكثر، أو الحفاظ على النفوذ والمكتسبات الموجودة. من الصعب جداً لدى هذه الحركات إيجاد برامج واضحة في قضايا تتعلق بالنواحي المختلفة لحياة الناس، وإن وجدت مثل هذه البرامج فهي في الكتب، وليس لما في الكتب علاقة بالأنشطة التي تمارس. للحق أن هناك بين هذه الأحزاب من يكتب جيداً، لكن التطبيق مسألة أخرى تماماً.

في كل الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية غير الدينية لا يوجد ما يشير إلى شرط ديني للعضوية فيها، وفي جميعها تقريباً يوجد أعضاء وأنصار من ديانات مختلفة. لكن نادراً ما يوجد عند هذه الأحزاب إهتمام بالقضايا المتعلقة بالدين والفكر الديني سواء تلك الموجودة في القانون الأساسي، أو في التعليم، أو في الجو العام. فليس هناك أية إستراتيجيات لهذه الأحزاب فيما يتعلق بالمسألة الدينية. وبدا أن مظاهر الأسلمة في كثير من مناحي الحياة في الضفة الغربية أو في قطاع غزة مسائل لا تعنيها، وإن حدث مثل ذلك فهي مواقف فردية وشخصية لبعض الأعضاء، وليست مواقف للأحزاب نفسها.

لقد زاد المنسوب الديني في الخطاب السياسي «العلماني» الفلسطيني ابتداءً من الثمانينيات. وفي فترة الانقسام السياسي بين فتح وحماس إزداد ذلك أكثر لأن «التدين» أصبح أحد وسائل الصراع بين الأطراف. كان ذلك إما دفاعاً عن النفس ضد التكفير الذي يجري أحياناً، أو

للاخرين سعت مبكراً إلى استيعاب المتدينين الجهاديين في صفوفها من خلال معسكرات «الشيوخ» خلال وجودها في الأردن في السبعينيات، أو من خلال ما سمي بتنظيم سرايا الجهاد الذي تبنته. وهي كذلك وبحكم حرصها على تمثيل الجميع دأبت ممثلة بياسر عرفات إلى الإبقاء على ممثلي رجال الدين المسيحيين والمسلمين والسامريين في المؤسسات القيادية والتمثيلية للشعب الفلسطيني ابتداءً باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومروراًً بالمجلس الوطني والمجلس التشريعي.

تسمي حركة فتح نفسها حركة الشعب الفلسطيني، وهي فعلاً كذلك. لذلك حرصت طوال وجودها أن تكون جماهيرية وشعبوية إلى أبعد الحدود. ولذلك أيضاً حرصت أن تكون حركة محافظة تماماً. هي تريد أن تحكم الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني كما هو دون أن تفكر في إمكانية التأثير بهما بأي اتجاه. إن ذلك يأتي تحت شعار أخذ طبيعة المجتمع بعين الاعتبار، ذلك المجتمع الذي يشكل الدين أحد أهم مكوناته.

لقد وجدت فتح ومن خلال براغماتية منقطعة النظير، أن عليها أن تتصرف كحركة محافظة في الداخل لأن ذلك يخدم هدفها في السيطرة الداخلية. ووجدت أن عليها أن تتصرف كحركة ليبرالية على المستوى الخارجي لتكون عضواً في الاشتراكية الدولية على سبيل المثال، ومقبولة في المجتمع الدولي. فواقع الأمر أن فتح تتعامل مع الآخر بالشكل الذي

الجميع، وتبنى كل شيء، وترفع الشعارات حتى لو بدت متناقضة. فهي تؤمن في النهاية أن الذي سيأخذ طريقه إلى التطبيق هو ما تريده هي، بغض النظر عما تقوله النصوص.

إن المتبع لأنشطة منظمات فتح ومكاتبها الحركية وهيئاتها القيادية يلاحظ التركيز شبه الكلي على كيفية الوصول إلى السلطة، السلطة العليا «للدولة» أو سلطة المؤسسة، سواء كان ذلك من خلال التحضير للانتخابات أو أية وسائل أخرى، لكن نادراً ما يجد كلاً ما يتعلق بماذا ستعمل الحركة بعد الوصول إلى السلطة. إن فتح ترى أن مجرد وجودها في السلطة يكفي، وهو ضمان لعمل ما ترى هي ضرورة عمله.

من أجل ذلك نجد أن ما يغلب تعامل الحركة مع الجماهير هو نفس التعامل الذي اتخذته وتتخذ الأنظمة الشمولية العربية من هيمنة واستخدام عند الحاجة التي تنحصر عادة في التنافس مع الآخر، ومن تجاهل عندما لا يلزم ذلك.

وكثيراً ما يرد مفهوم الوطن عند فتح للاستخدام تماماً كما يرد مفهوم الدين لدى الإسلاميين. ولطالما استخدم الفتحاويون «الوطن» ضد الإسلاميين و«الدين» ضد اليساريين، واستخدموا سيطرتهم على السلطة ووسائل الإعلام لإيصال موقفهم السياسي على أنه هو الموقف الوطني أياً كان ذلك الموقف.

ولأن فتح تستخدم الدين في صراعها مع حماس، وفي محاولاتها «للهيمنة» فإنها تعاملت دائماً مع «المفاجأة» السياسية لحركة حماس سواء بعد فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية، أو بعد سيطرتها العسكرية على قطاع غزة، ولم تتعامل يوماً مع «المفاجأة» الدينية وصعود الأيديولوجيا الدينية للإسلام السياسي وهيمنة الأيديولوجيا الدينية على المجتمع. لقد تغاضت فتح وبقية الفصائل عن هذا الأمر، وكأنه لا يعينها.

أما أحزاب اليسار فكانت أزمتهما أعمق بكثير مما جرى لفتح. فلقد ثبت أن اليسار الفلسطيني إجمالاً كان حضوره دولياً وأيديولوجياً أكثر منه محلياً وعملياً. وكان الفكر الماركسي والتنويري الذي تبناه اليسار وعمل عقوداً لنشره في أوساط النخب امتداداً للخارج أكثر منه رداً على واقع فكري محلي محافظ، ولذلك عندما اختفى الامتداد الخارجي وتلاشت الأيديولوجيا لحد كبير، وجدت هذه الحركات نفسها لا تختلف كثيراً عن فتح.

لقد تراجعت الأيديولوجيا لصالح السياسة لدى اليسار، وتراجع الفكر لصالح المصالح اليومية، والنخبوية لصالح الشعبية، والطليعية لصالح الدور الهامشي الذي يبدو متطفلاً على فتح وعلى السلطة. باختصار وجد اليسار نفسه بلا هوية تميز بها عقوداً من الزمن.

إن أهم إشكال لدى اليسار الفلسطيني يكمن في علاقته بالناس

وبالمجتمع . حيث بقيت العلاقة بالناس سطحية وفوقية وملتبسة إلى أبعد الحدود، فبعكس مؤسسات الإسلاميين التي بدت كمؤسسات مجتمع ، ومؤسسات فتح التي بدت كمؤسسات دولة ، كانت مؤسسات اليسار نخوية وفكرية ضعفت بمرور الزمن .

لم يعد هناك سبب لانضمام شخص ما إلى اليسار الفلسطيني . فالانضمام للإسلام السياسي به فوائد آنية وحميمية في العلاقات الاجتماعية وفوائد روحية لمن يؤمن بذلك . والانضمام لفتح به مصلحة المتلمي للسلطة بكل ما يعني ذلك من فتح لأبواب موصدة، وتسهيل لأمر قد تكون صعبة المنال لدى الآخرين . لكن الانضمام لليسار لا يوفر مصالح الدنيا ويضيع مصالح «الآخرة»، ووصل إلى حالة لن يضيف فيها تمايزاً فكرياً ولا أخلاقياً دأب اليسار على التميز به تاريخياً، وعزوف الناس عن الانضمام لليسار تم إرجاعه إلى «تخلفهم» دون ان تتم دراسة الأمر بطريقة جدية ونقدية .

حتى وظائف الحزب ومهامه تغيرت . فيفترض في الحزب اليساري أن يقوم بتوعية الجماهير بمصالحها ومن ثم الضغط من أجل تحقيق هذه المصالح ، لكن الذي يجري الآن أن برامج التوعية والتثقيف لدى هذه الأحزاب تراجعت إلى حد كبير ، ومسألة الضغط على الدولة أو المؤسسات المختلفة لتحقيق هذه المصالح قد تلاشت كلياً . لقد أحالت تلك الأحزاب مهامها للسلطة كي تتعامل معها بطريقتها، وبذلك

بعض الرموز الدينية وإن كان ليس بهدف ترويج الفكر الديني وإنما للدفاع عن نفسه ضد تهمة «الإلحاد والكفر» التي كثيراً ما وصف بها.

وعلى صعيد عضوية الحزب، وبذريعة الحرية الفكرية، بتنا نجد متديناً داخل هذه الأحزاب، ذلك الذي لم يكن يوجد من قبل. وابتداءً الايمان بكون الإسلام مكوناً أساسياً من مكونات الهوية الفلسطينية يترجم على شكل دفاع عن المواد المتعلقة بالدين في القانون الأساسي وغيره من التشريعات التي تأخذ منحى دينياً.

وأخذ اليسار التغاضي أكثر فأكثر عن استخدام الدين سواء من قبل قوى الإسلام السياسي أو من قبل السلطة الفلسطينية التي كان الدين أحد أهم ميادين تنافسها، ومن ثم صراعها مع حركة حماس، وبخاصة بعد الانقسام السياسي الفلسطيني عام ٢٠٠٧.

لا يجب أن نتهم اليسار بتدوين المجتمع والنظام السياسي في فلسطين، لكن الذي جرى أن اليسار «انسحب» وترك في الساحة قوتين وحيدتين، فتح التي تماهت مع السلطة وأصبحت علاقاتها بالناس ليست أكثر من علاقة سلطة بالناس، ووجدت السلطة مصلحتها في استخدام الدين ضد معارضيها الأساسيين وهم الإسلاميون، والإسلاميين الذين حافظوا على علاقتهم بالمجتمع، وذهبوا به بحكم كونهم إسلاميين نحو المزيد من الأسلمة.

الهوامش :

- ١ . أحمد برقايوي، العرب والعلمانية، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله، ٢٠٠٩ .
- ٢ . صالح عبد الجواد، مقابلة، ٣١/١٠/٢٠١١ .
- ٣ . فتح، نص مسودة مشروع البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر السادس .
- ٤ . أحمد عساف، ”ندوة الاحزاب السياسية والمسألة الدينية“، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله، ٢٠/٠٤/٢٠١١ .
- ٥ . جمال الديك، مقابلة، ١٦/٠٣/٢٠١١ .
- ٦ . نجاة أبو بكر، مقابلة، ١١/٠٥/٢٠١١ .
- ٧ . عماد موسى، مقابلة، ٢١/٠٥/٢٠١١ .
- ٨ . أحمد عساف، مصدر سابق .
- ٩ . جمال الديك، مصدر سابق .
- ١٠ . عاطف ابو سيف، ندوة ”فضائل منظمة التحرير الفلسطينية والمسألة الدينية“، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، غزة، ٠٤/٠٦/٢٠١١ .
- ١١ . عماد موسى، مصدر سابق .
- ١٢ . عاطف أبو سيف، مصدر سابق .
- ١٣ . جمال الديك، مصدر سابق .
- ١٤ . أحمد عساف، مصدر سابق .
- ١٥ . جمال الديك، مصدر سابق .
- ١٦ . نفس المصدر .
- ١٧ . أحمد عساف، مصدر سلبق .
- ١٨ . عمر عساف، ندوة ”الاحزاب السياسية والمسألة الدينية“، مصدر سابق .

- ٤٢ . الأيام، ٢٠١١/٠٥/٠٧،
- ٤٣ . نجاه أبو بكر، مصدر سابق.
- ٤٤ . نفس المصدر.
- ٤٥ . نفس المصدر
- ٤٦ . نفس المصدر.
- ٤٧ . صلاح ياسين، مقابلة، ٢٠١١/٠٥/٠٤
- ٤٨ . رامي صخر، مقابلة، ٢٠١١/٠٤/٣٠.
- ٤٩ . غازي أبو شرح، مقابلة، ٢٠١١/٠٥/٢٦.
- ٥٠ . الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي، ص ٣.
- ٥١ . نفس المصدر، ص ٤.
- ٥٢ . نفس المصدر.
- ٥٣ . عماد أبو رحمه، ندوة "فضائل منظمة التحرير الفلسطينية والمسألة الدينية"، مصدر سابق.
- ٥٤ . ناهض خلف، مقابلة، ٢٠١١/٠٦/٠٢.
- ٥٥ . عماد أبو رحمه، مصدر سابق.
- ٥٦ . نفس المصدر.
- ٥٧ . ناهض خلف، مصدر سابق.
- ٥٨ . نفس المصدر.
- ٥٩ . ناهض خلف، مصدر سابق.
- ٦٠ . عماد أبو رحمه، مصدر سابق.
- ٦١ . علي جرادات، ندوة "الاحزاب السياسية والمسألة الدينية"، مصدر سابق.
- ٦٢ . نفس المصدر.
- ٦٣ . عماد أبو رحمه، مصدر سابق.

- ١٣ .
- ٨٦ . عماد أبو رحمة، مصدر سابق .
- ٨٧ . نفس المصدر .
- ٨٨ . ناهض خلف، مصدر سابق .
- ٨٩ . أبي عودة، مصدر سابق .
- ٩٠ . فضل الخالدي، مصدر سابق .
- ٩١ . عماد أبو رحمة، مصدر سابق .
- ٩٢ . ”اليسار الفلسطيني والموقف من حركات الإسلام السياسي“، مصدر سابق .
- ٩٣ . عماد أبو رحمة، مصدر سابق .
- ٩٤ . عمر شحادة، مصدر سابق .
- ٩٥ . علي جرادات، مصدر سابق .
- ٩٦ . عمر شحادة، مصدر سابق .
- ٩٧ . صلاح ياسين، مصدر سابق .
- ٩٨ . نفس المصدر .
- ٩٩ . سامي العجرمي، مقابلة، ٠٨/٠٦/٢٠١١ .
- ١٠٠ . هشام أبو غوش، ندوة ”الاحزاب السياسية والمسألة الدينية“، رام الله، مصدر سابق .
- ١٠١ . الحياة الجديدة، ٣٠/٠٥/٢٠١١ .
- ١٠٢ . هشام أبو غوش، مصدر سابق .
- ١٠٣ . ريماء نزال، ”ندوة الاحزاب السياسية والمسألة الدينية“، مصدر سابق .
- ١٠٤ . هشام أبو غوش، مصدر سابق .
- ١٠٥ . سامي العجرمي، مصدر سابق .
- ١٠٦ . ريماء نزال، مصدر سابق .

- ١٢٩ . طلعت الصفدي، ندوة "فصائل م.ت.ف. . . ."، مصدر سابق .
- ١٣٠ . فهمي شاهين، مقابلة، ٢٠١١/٠٦/٠٧ .
- ١٣١ . طلعت الصفدي، مصدر سابق .
- ١٣٢ . غسان أبو حطب، مقابلة، ٢٠١١/٠٦/١١ .
- ١٣٣ . نفس المصدر .
- ١٣٤ . طلعت الصفدي، مصدر سابق .
- ١٣٥ . فهمي شاهين، مصدر سابق .
- ١٣٦ . غسان أبو حطب، مصدر سابق .
- ١٣٧ . بسام الصالحي، مقابلة، ٢٠١٢/٠١/٠٨ .
- ١٣٨ . نفس المصدر .
- ١٣٩ . حزب الشعب، اليسار طريقنا . . . ، مصدر سابق، ص ٤ .
- ١٤٠ . طلعت الصفدي، مصدر سابق .
- ١٤١ . حزب الشعب، اليسار طريقنا . . . ، مصدر سابق، ص ٦٣ .
- ١٤٢ . فضل الخالدي، مصدر سابق .
- ١٤٣ . حزب الشعب، اليسار طريقنا . . . ، مصدر سابق، ص ٢٢ .
- ١٤٤ . نفس المصدر، ص ١٥-١٦ .
- ١٤٥ . حيدر عوض الله، ندوة "الاحزاب السياسية والمسألة الدينية"، مصدر سابق .
- ١٤٦ . نفس المصدر .
- ١٤٧ . نفس المصدر .
- ١٤٨ . طلعت الصفدي، مصدر سابق .
- ١٤٩ . حيدر عوض الله، مصدر سابق .
- ١٥٠ . نفس المصدر .
- ١٥١ . فهمي شاهين، مصدر سابق .

- ١٧٤ . محمود روفه، مصدر سابق .
- ١٧٥ . فدا، مؤسسة المستقبل، مصدر سابق، ص ٨٦ .
- ١٧٦ . نفس المصدر، ص ٨١ .
- ١٧٧ . محمود روفه، مصدر سابق .
- ١٧٨ . محمود بحيص، مقابلة، ٢٠١١/٠٥/٠٢ .
- ١٧٩ . فدا، مؤسسة المستقبل، مصدر سابق، ص ٢٤ .
- ١٨٠ . فدا، البرنامج العام، مصدر سابق، ص ٥٣ .
- ١٨١ . فدا، مؤسسة المستقبل، مصدر سابق، ص ٢٥ .
- ١٨٢ . فدا، التقرير العام، مصدر سابق، ص ١٤ .
- ١٨٣ . نفس المصدر، ص ١٩ .
- ١٨٤ . نفس المصدر، ص ١٣ .
- ١٨٥ . نفس المصدر .
- ١٨٦ . نفس المصدر، ص ١٦ .
- ١٨٧ . نفس المصدر، ص ١٥ .
- ١٨٨ . نفس المصدر، ص ١٨ .
- ١٨٩ . نفس المصدر .
- ١٩٠ . فدا، مؤسسة المستقبل، مصدر سابق، ص ٥١ .
- ١٩١ . نفس المصدر، ص ٥٢ .
- ١٩٢ . نفس المصدر، ص ٥١ .
- ١٩٣ . فدا، البرنامج العام، مصدر سابق، ص ٣٣ .
- ١٩٤ . فدا، تقرير اللجنة المركزية، مصدر سابق، ص ٥١ .
- ١٩٥ . نفس المصدر، ص ٧٤ .
- ١٩٦ . نفس المصدر، ص ٩١ .

- ٢٢٠ . نفس المصدر .
- ٢٢١ . جبهة النضال الشعبي، النظام الداخلي ٢٠٠٥، ص ٤ .
- ٢٢٢ . سليم النفار، مصدر سابق .
- ٢٢٣ . عوني أبو غوش، مصدر سابق .
- ٢٢٤ . نفس المصدر .
- ٢٢٥ . جبهة النضال الشعبي، بيان اللجنة المركزية، مصدر سابق .
- ٢٢٦ . عوني أبو غوش، مصدر سابق .
- ٢٢٧ . نفس المصدر .
- ٢٢٨ . أحمد مجدلاني، مصدر سابق .
- ٢٢٩ . عوني أبو غوش، مصدر سابق .
- ٢٣٠ . كتلة نضال العمال، البرنامج الداخلي، حزيران ١٩٩٩ .
- ٢٣١ . أحمد مجدلاني، مصدر سابق .
- ٢٣٢ . عوني أبو غوش، مصدر سابق .
- ٢٣٣ . نفس المصدر .
- ٢٣٤ . كتلة نضال الطلبة، مصدر سابق، ص ٥ .
- ٢٣٥ . نفس المصدر .
- ٢٣٦ . أحمد مجدلاني، مصدر سابق .
- ٢٣٧ . ابراهيم الزعانين، ندوة "فصائل م.ت.ف . . ."، مصدر سابق .
- ٢٣٨ . ركاد سالم، مقابلة، ٢٤/٠٥/٢٠١١ .
- ٢٣٩ . نفس المصدر .
- ٢٤٠ . نفس المصدر .
- ٢٤١ . ابراهيم الزعانين، مصدر سابق .
- ٢٤٢ . ركاد سالم، مصدر سابق .

- ٢٦٦ . صلاح أبو ركة، مصدر سابق .
- ٢٦٧ . جبهة التحرير العربية الفلسطينية، النظام الأساسي، ص ٧٩ .
- ٢٦٨ . جميل شحادة، مصدر سابق .
- ٢٦٩ . جبهة التحرير العربية الفلسطينية، البرنامج السياسي، ص ٥٦ .
- ٢٧٠ . نفس المصدر، ص ٤٣ .
- ٢٧١ . نفس المصدر، ص ٤٢-٤٣ .
- ٢٧٢ . نفس المصدر، ص ٦٨ .
- ٢٧٣ . نفس المصدر، ص ٦٧ .
- ٢٧٤ . نفس المصدر ص ٦٨ .
- ٢٧٥ . جميل شحادة، مصدر سابق .
- ٢٧٦ . غازي أبو الهيجا، مقابلة، ٢٦/١٢/٢٠١١ .
- ٢٧٧ . واصل ابو يوسف، مقابلة، ٢١/٠٥/٢٠١١ .
- ٢٧٨ . غازي أبو الهيجا، مصدر سابق .
- ٢٧٩ . نفس المصدر .
- ٢٨٠ . واصل ابو يوسف، مصدر سابق .
- ٢٨١ . غازي أبو الهيجا، مصدر سابق .
- ٢٨٢ . نفس المصدر .
- ٢٨٣ . واصل ابو يوسف، مصدر سابق .
- ٢٨٤ . نفس المصدر .
- ٢٨٥ . غازي ابو الهيجا، مصدر سابق .
- ٢٨٦ . واصل ابو يوسف، مصدر سابق .
- ٢٨٧ . غازي أبو الهيجا، مصدر سابق .

